**جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم القانون العام**


# الامن المجتمعي في ظل التحولات الرقمية في الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في القانون العام

**تخصص: إدارة الكترونية**


**من إعداد الطالبة:**

هيشور ايمان

**تحت إشراف الأستاذ:**

د- حزاب نادية


**أعضاء لجنة المناقشة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| الدكتور ..... | استاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | رئـــيـــســـاً |
| الدكتورة حزاب نادية | استاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | مشرفاً ومقرراً |
| الدكتور ..... | استاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | عـــضـــواً |

**السنة الجامعية: 2025-2026م**

**جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم القانون العام**


# الامن المجتمعي في ظل التحولات الرقمية في الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في القانون العام

**تخصص: إدارة الكترونية**


**من إعداد الطالبة:**

هيشور ايمان

**تحت إشراف الأستاذ:**

د- حزاب نادية


**- أعضاء لجنة المناقشة**

| | | | |
|---|---|---|---|
| الدكتور ..... | استاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | رئـــيـــســـاً |
| الدكتورة حزاب نادية | استاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | مشرفاً ومقرراً |
| الدكتور ..... | استاذ محاضر أ | جامعة سعيدة | عـــضـــواً |

**السنة الجامعية: 2025-2026م**

# شكر وتقدير

لم يشكر الناس لم يشكر الله

احمد الله الذي مَنَّ علي بالتوفيق، فأنهيت هذا العمل المتواضع.

وبعد الحمد، اتقدّم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة «**الدكتورة حزّاب نادية**» على دعمها وتوجيهها المستمرّ لي.

وكذلك اتوجّه بالشكر إلى أساتذة لجنة المناقشة، على منحهم وقتهم الثمين لمناقشة هذا العمل المتواضع، جزاهم الله خير الجزاء.

كما اتقدّم بشكري وتحياتي الخالصة إلى كلّ أساتذة «**قسم الحقوق بجامعة الدكتور الطاهر مولاي**»، كلٌّ باسمه وصفته.

واشكر كلّ من علّمنى حرفاً، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة، وكلّ من ساهم من قريبٍ أو بعيدٍ في إنجاز هذا العمل

# إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وأن ليس للانسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى"

الحمد لله حبا وشكراً وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم انظر إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به.

إلى روحَي والديَّ العزيزين، رحمهما الله رحمةً واسعة، وأسكنهما فسيح جناته، وجزاهما عني خير الجزاء. إلى من كانا مصدر الحب والعطاء والتضحية، وإلى ذكراهما الطيبة التي ما زالت تنير دربي وترافقني في كل خطوة من خطوات حياتي العلمية والعملية.

إلى زوجي العزيز، سندي وشريك دربي، الذي أحاطني بدعمه وتشجيعه وصبره، وكان خير معين لي في مسيرتي الأكاديمية.

إلى أبنائي الأحباء، أطفالي الثلاثة، الذين كانوا مصدر سعادتي ودافعي للاستمرار والاجتهاد، أهديكم ثمرة هذا الجهد، راجيةً أن يكون حافزًا لكم لتحقيق أحلامكم وطموحاتكم.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، الذين غمروني بمحبتهم ومساندتهم ودعواتهم الصادقة، وكانوا دائمًا إلى جانبي في مختلف مراحل حياتي.

إلى جميع اساتذتنا في قسم الحقوق الذين لم يبخلوا علينا يوما بعلمهم وتوجيههم، اهدي هذا التخرج عربون وفاء وامتنان لما بذلتموه من جهد وماغرستموه فينا من قيم ومعرفة.

الحمدلله من قبل ومن بعد راجية من الله تعالى أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

"وأن أخر دعواهم الحمدلله رب العالمين "

## قائمة المختصرات

| المختصر | المعنى بالعربية | المعنى بالأجنبية |
|---|---|---|
| **AICTO** | المنظّمة العربيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات | Arab Information and Communication Technologies Organization |
| **ANPDP** | السلطة الوطنيّة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي | Autorité Nationale de Protection des Données à caractère Personnel |
| **ARAV** | سلطة ضبط السمعي البصري | Autorité de Régulation de l'Audiovisuel |
| **ARPCE** | سلطة ضبط البريد والاتّصالات الإلكترونيّة | Autorité de Régulation de la Poste et des Communications Électroniques |
| **CRM** | إدارة علاقات العملاء | Customer Relationship Management |
| **DPI** | البنية التحتيّة الرقميّة العامّة | Digital Public Infrastructure |
| **EGDI** | مؤشّر تنمية الحوكمة الإلكترونيّة | E-Government Development Index |
| **ERP** | تخطيط موارد المؤسّسة | Enterprise Resource Planning |
| **EUROPOL** | وكالة الاتّحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون | European Union Agency for Law Enforcement Cooperation |
| **GaaS** | الحكومة كخدمة | Government as a Service |
| **GCI** | المؤشّر العالمي للأمن السيبراني | Global Cybersecurity Index |
| **HCI** | مؤشّر رأس المال البشري | Human Capital Index |
| **INTERPOL** | المنظّمة الدوليّة للشرطة الجنائيّة | International Criminal |

| المختصر | المعنى بالعربية | المعنى بالأجنبية |
|---|---|---|
| | | Police Organization |
| **IoT** | إنترنت الأشياء | Internet of Things |
| **OSI** | مؤشّر الخدمات الإلكترونيّة | Online Services Index |
| **SNSSI** | الاستراتيجيّة الوطنيّة لأمن الأنظمة المعلوماتيّة | Stratégie Nationale de Sécurité des Systèmes d'Information |
| **TAM** | نموذج قبول التكنولوجيا | Technology Acceptance Model |
| **TII** | مؤشّر البنية التحتيّة للاتّصالات | Telecommunications Infrastructure Index |
| **UNDP** | برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي | United Nations Development Programme |
| **UN ESCWA** | اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) | UN Economic and Social Commission for Western Asia |
| **UTAUT** | النظريّة الموحَّدة لقبول واستخدام التكنولوجيا | Unified Theory of Acceptance and Use of Technology |

# قائمة الجداول والأشكال

## 1_ قائمة الجداول


| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|---|---|---|
| 37 | مقارنة بين الأمن الإنساني والأمن المجتمعي | الجدول (1.1) |


2_ قائمة الأشكال


| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|---|---|---|
| 14 | أبعاد الأمن المجتمعي | الشكل (1.1) |
| 20 | تطوّر مفهوم الأمن من الفكر التقليدي إلى الأمن المجتمعي الرقمي | الشكل (1.2) |
| 22 | الأبعاد الأربعة للتحوّل الرقمي | الشكل (1.3) |
| 44 | الأركان الخمسة لاستراتيجيّة الجزائر الرقميّة 2030 | الشكل (2.1) |
| 50 | مؤشّرات الاستخدام الرقمي في الجزائر — 2025 | الشكل (2.2) |

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
| --- | --- | --- |
| 53 | مثلّث الفاعلين في التحوّل الرقمي | الشكل (2.3) |
| 76 | التطوّر الزمني للترسانة التشريعيّة الجزائريّة في مجال الأمن السيبراني | الشكل (2.4) |

# مقدمة

## مقدمة:

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين ثورةً رقميّةً غير مسبوقة، أعادت تشكيل مفاهيم التواصل والعمل والتعليم، وامتدّ تأثيرها ليطال طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية في آنٍ معاً. ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التحوّلات، إذ انخرطت في مسار الرقمنة بصورةٍ متسارعة، سواء من خلال الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت، أو عبر اعتماد الخدمات الإلكترونية في القطاعات الحيوية. غير أنّ هذه التحوّلات، وإن حملت في طيّاتها فرصاً تنمويّةً واعدة، فإنّها فتحت في المقابل المجال أمام تهديداتٍ مستحدثةٍ لم تكن مألوفةً من قبل، وأثارت تساؤلاتٍ جوهريّةً حول مدى قدرة المجتمع الجزائري على حماية نفسه في فضاءٍ رقميٍّ متجاوزٍ للحدود التقليديّة، عصيٍّ على الضبط بأساليب الرقابة الكلاسيكيّة.

لقد تجاوز مفهوم الأمن المجتمعي في الجزائر، في صيغته الراهنة، نطاقَه التقليديّ المرتبط بالحماية من الجريمة العادية أو الإرهاب أو الاضطرابات الأمنية الظاهرة، ليشمل حماية الوعي الجمعي والتماسك الاجتماعي والهويّة الوطنية، فضلاً عن صون المنظومة القيميّة والثوابت الدينيّة والثقافيّة في مواجهة تهديداتٍ تنطلق من خلف الشاشات. وتتنوّع مظاهر هذه التهديدات بين الترويج لثقافةٍ استهلاكيّةٍ هابطة، والتطبيع مع قيمٍ دخيلة، والابتزاز الإلكتروني، والاحتيال المالي، إلى جانب الاختراق النفسي للمراهقين والشباب؛ وكلّها تحدّياتٌ رقميّةٌ تستهدف النسيج المجتمعي من الداخل، وتُمارَس في الغالب عبر أدواتٍ يحملها المواطنون أنفسهم في جيوبهم.

وتزداد حدّة هذه التحدّيات في السياق الجزائري لجملةٍ من الاعتبارات، يمكن إجمالها فيما يلي:

- السرعة الفائقة التي ينتشر بها المحتوى الرقمي مقارنةً ببطء استجابة الوعي المجتمعي والمؤسّسي؛
- صعوبة ضبط الفضاء الرقمي نظراً لتجاوزه الحدودَ الجغرافيّة والقانونيّة التقليديّة؛
- غياب ثقافةٍ رقميّةٍ ناقدة لدى شريحةٍ واسعة من المجتمع، ممّا يجعلها عرضةً للشائعات والدعاية المضلِّلة؛
- تنامي توظيف الفضاء الرقمي من قِبَل جهاتٍ داخليّةٍ وخارجيّةٍ تستهدف زعزعة الاستقرار وبثَّ الفُرقة والمساس بصورة الدولة ومؤسّساتها.

ومن هذا المنطلق تتأسّس أهميّة هذه الدراسة، التي تسعى إلى معالجة إشكاليّةٍ محوريّةٍ تشغل بال الباحثين وصنّاع القرار والأسر الجزائريّة على حدٍّ سواء، مفادها: كيفيّة تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر في ظلّ التحدّيات الرقميّة المتصاعدة.

تُثير هذه المعضلة جملةً من الاستفهامات الفرعيّة، أبرزها: ما طبيعة هذه التحدّيات، وما مدى تأثيرها في مختلف الفئات الاجتماعيّة؟ وما الآليّات الكفيلة بتحصين المجتمع والتصدّي لها بفاعليّة، دون التفريط في مكاسب الرقمنة، أو الانزلاق نحو الانغلاق على الذات، مع تحقيق الاندماج في المجتمع العالمي في الوقت نفسه، وإشباع الرغبات والحاجات الرقميّة للشباب؟

**أوّلاً: إشكاليّة الدراسة**

تكتسي دراسة الأمن المجتمعي في ظلّ التحدّيات الرقميّة أهميّةً متزايدةً في السياق الجزائري، نظراً للتسارع الذي يشهده مسار التحوّل الرقمي في البلاد، وما يستتبعه من إعادة نظرٍ في مفهوم الأمن بوصفه ظاهرةً اجتماعيّةً متعدّدة الأبعاد. فمع التطوّر المتنامي لتكنولوجيا المعلومات والاتّصال، برزت أشكالٌ مستحدثةٌ من التهديدات الماسّة بالنسيج الاجتماعي والمنظومة القيميّة والهويّة الوطنيّة، ممّا يستدعي مقاربةً بحثيّةً متكاملة الأبعاد.

وعليه يمكن صياغة الإشكاليّة الرئيسيّة للدراسة على النحو الآتي:

**كيف يمكن فهم وتحليل تأثير التحدّيات الرقميّة في الأمن المجتمعي الجزائري في ظلّ التحوّل الرقمي المتسارع، وما هي السبل الكفيلة بتحقيق التوازن بين متطلّبات الأمن السيبراني وحماية الحقوق والحرّيات العامّة؟**

ويتفرّع عن هذه الإشكاليّة المحوريّة جملةٌ من التساؤلات الفرعيّة، أبرزها:

- ما المقصود بالأمن المجتمعي في العصر الرقمي، وكيف تتحدّد مكوّناته وأبعاده في السياق الجزائري؟
- ما طبيعة التحدّيات الرقميّة التي تواجه الأمن المجتمعي في الجزائر، سواء تعلّقت بالتهديدات السيبرانيّة، أم بمخاطر الهويّة الرقميّة، أم بآثار التحوّل الرقمي في القيم الاجتماعيّة؟
- ما مدى فعاليّة الإطار المؤسّسي والتشريعي الجزائري في التصدّي لهذه التحدّيات؟

- كيف يمكن التوفيق بين متطلّبات الأمن السيبراني وضمان حقوق الأفراد، لا سيّما فيما يتّصل بالخصوصيّة؟

**ثانياً: فرضيّات الدراسة**

تنطلق الدراسة من فرضيّةٍ رئيسيّةٍ مفادها:

**ثمّة علاقةٌ ذات دلالةٍ بين تصاعد التحدّيات الرقميّة وتنامي التهديدات الماسّة بالأمن المجتمعي في الجزائر، ممّا يفرض ضرورة إرساء توازنٍ بين متطلّبات الأمن السيبراني وحماية الحقوق والحرّيات العامّة.**

وتتفرّع عن هذه الفرضيّة مجموعةٌ من الفرضيّات الفرعيّة:

- يُسهم التحوّل الرقمي في إعادة تشكيل مفهوم الأمن المجتمعي وتوسيع أبعاده في المجتمع الجزائري.
- تؤثّر التحدّيات الرقميّة، ولا سيّما التهديدات السيبرانيّة ومخاطر الهويّة الرقميّة، تأثيراً سلبيّاً في استقرار الأمن المجتمعي.
- يُفاقم الاستخدام غير الآمن للتكنولوجيا الرقميّة المخاطرَ المهدِّدة للأمن المجتمعي.

**ثالثاً: أهداف الدراسة**

يستلزم تحديد أهداف هذه الدراسة الربطَ الدقيق بين مفهوم الأمن المجتمعي بأبعاده المختلفة (الهويّة، والتماسك الاجتماعي، والأمن الفكري، وحماية المنظومة القيميّة) من جهة، وظاهرة التحوّل الرقمي المتسارع وما يصاحبها من مخاطر (الجرائم الإلكترونيّة، والتضليل المعلوماتي، والهجمات السيبرانيّة) من جهةٍ أخرى.

فالدراسة تهدف إلى تحليل آليّات تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر في مواجهة التحدّيات الناجمة عن التحوّل الرقمي، والخروج بتصوّرٍ استراتيجيٍّ يُعزّز الحماية المجتمعيّة مع الحفاظ على الحقوق والحرّيات، من خلال فهم العناصر الآتية:

- رصد التحدّيات الرقميّة التي تواجه المجتمع الجزائري وتصنيفها.
- دراسة تأثير هذه التحدّيات في الفئات الهشّة من المجتمع.
- تقييم مدى فعاليّة التشريعات والسياسات الوطنيّة الراهنة.

- تحليل دور المؤسّسات الاجتماعيّة (الأسرة، والمدرسة، والإعلام، والمجتمع المدني) في تعزيز الأمن المجتمعي رقميّاً.
- اقتراح إطارٍ متكاملٍ للوقاية والاستجابة.
- استخلاص توصياتٍ عمليّةٍ موجَّهةٍ إلى صانع القرار الجزائري.

**رابعاً: أهميّة الدراسة ومبرّرات اختيار الموضوع**

يكتسي اختيار موضوع «الأمن المجتمعي في ظلّ التحدّيات الرقميّة في الجزائر» طابعاً استراتيجيّاً، تتعدّد أبعاده ويمكن تبيانها على النحو الآتي:

**1. الأهميّة الأكاديميّة**

لم تَعد الإدارة الإلكترونيّة مقتصرةً على رقمنة الخدمات، بل انتقلت إلى مرحلة التحوّل الرقمي الشامل، الذي يطرح تحدّياتٍ غير مسبوقةٍ على الأمن المجتمعي بأبعاده المتعدّدة (التماسك الاجتماعي، والهويّة، والأمن الفكري، وحماية الفئات الهشّة).

تُقدّم الدراسة قيمةً مضافةً من خلال الربط بين علم الإدارة (الإدارة الإلكترونيّة) وعلم الاجتماع والأمن؛ وهو ربطٌ مهمٌّ يمنح البحث طابعاً متعدّد التخصّصات (Interdisciplinary).

تُسهم الدراسة كذلك في وضع إطارٍ مفاهيميٍّ واضحٍ لمصطلح «الأمن المجتمعي» في السياق الرقمي الجزائري، وما يرتبط به من تحدّيات.

**2. الأهميّة المجتمعيّة**

- حماية الفئات الهشّة: مع تزايد الاعتماد على الإدارة الإلكترونيّة، باتت فئاتٌ كالمسنّين والأطفال والأمّيّين رقميّاً عرضةً للإقصاء والاستغلال، ممّا يستوجب تصميم خدماتٍ شاملةٍ تُحقّق الأمن لكلّ الفئات.
- مواجهة التهديدات: تواجه الجزائر تحدّياتٍ تتّصل بالأمن القومي تمتدّ إلى الفضاء الرقمي (حروب الجيل الرابع، والشائعات الموجَّهة للإخلال بالاستقرار)؛ ومن ثَمّ تكتسب الدراسة أهميّةً وطنيّةً من حيث بحثها في آليّات تحصين المجتمع من هذه المخاطر بأدواتٍ إداريّةٍ رقميّة.

- مواكبة الاستراتيجيّات الوطنيّة: تشهد الجزائر مرحلة تحوّلٍ رقميٍّ عميقٍ (رؤية الجزائر 2030، والاستراتيجيّة الوطنيّة للرقمنة)، ممّا يجعل من هذه الدراسة تغذيةً راجعةً للجهات الرسميّة (وزارة الداخليّة، والسلطة العليا للرقمنة، ووزارة الاتّصال) حول السبل الكفيلة بتحقيق التوازن بين التطوّر الرقمي وصون النسيج المجتمعي.

**خامساً: حدود الدراسة**

يقتضي البحث العلمي ضبطَ حدوده ضماناً لدقّة التحليل وعمقه. وعليه تتحدّد حدود هذه الدراسة على النحو الآتي:

**1. الحدود المكانيّة**

تقتصر الدراسة على الحالة الجزائريّة بوصفها مجالاً للتحليل، نظراً لما يلي:

- خصوصيّة السياق القانوني والمؤسّسي الجزائري في مكافحة الجرائم الإلكترونيّة؛
- توفّر الدراسات والأبحاث السابقة المتعلّقة بواقع الأمن السيبراني في الجزائر؛
- إمكانيّة الوصول إلى البيانات والمعلومات المتّصلة بالسياسات والاستراتيجيّات الوطنيّة.

**2. الحدود الزمانيّة: 2009 – 2026**

يُحدَّد الإطار الزمني للدراسة بالفترة الممتدّة من صدور القانون رقم 09-04 المتعلّق بالوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتّصال ومكافحتها، إلى غاية المستجدّات الراهنة. وتشمل المحطّات البارزة في هذه الفترة:

- إعادة تنظيم السلطة الوطنيّة للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتّصال (2020)؛
- إنشاء القطب القضائي المتخصّص في مكافحة الجرائم الإلكترونيّة (2021)؛
- اعتماد الاستراتيجيّة الوطنيّة لأمن الأنظمة المعلوماتيّة (SNSSI 2025-2029).

**سادساً: المنهجيّة المعتمدة**

تُمثّل المنهجيّة الإطارَ العلميَّ الموجِّه للباحث في إنجاز دراسته، إذ تُحدِّد الأدوات والطرق الكفيلة بالإجابة عن إشكاليّات البحث. وقد اعتمدت هذه الدراسة منهجيّةً تجمع بين المقاربات القانونيّة والاجتماعيّة،

مع مراعاة الخصوصيّة الجزائريّة والتطوّرات الراهنة في مجال الأمن السيبراني. وتتوزّع هذه المنهجيّة على المناهج الآتية:

### 1. المنهج الوصفي التحليلي

يُعدّ المنهج الأساسي في هذه الدراسة، إذ يُمكِّن من وصف واقع التحدّيات الرقميّة عبر تقديم صورةٍ دقيقةٍ عن حجم التهديدات السيبرانيّة وطبيعتها في المجتمع الجزائري، استناداً إلى البيانات المتاحة؛ ومن تحليل مكوّنات الظاهرة بتجاوز الوصف إلى استكشاف العلاقات بين متغيّراتها، كالعلاقة بين تطوّر البنية الرقميّة وارتفاع معدّلات الجرائم الإلكترونيّة؛ ومن تفسير النتائج وتحليل الأسباب الكامنة وراء ضعف بعض المنظومات الرقابيّة، أو نجاح بعض آليّات المواجهة.

### 2. منهج دراسة الحالة

تتّخذ الدراسة من الحالة الجزائريّة (Case Study) مجالاً للتطبيق، نظراً لما يلي:

- الخصوصيّة الوطنيّة: تتميّز الجزائر بسياقٍ قانونيٍّ ومؤسّسيٍّ خاصٍّ بها في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونيّة، بدءاً من القانون 09-04 وصولاً إلى الاستراتيجيّة الوطنيّة 2025-2029.
- التطوّرات الأخيرة: شهدت الجزائر تطوّراتٍ مهمّةً في هذا المجال، أبرزها اعتماد الاستراتيجيّة الوطنيّة لأمن الأنظمة المعلوماتيّة (SNSSI 2025-2029).
- التصنيف الدولي الراهن: تُصنَّف الجزائر ضمن المستوى الثالث (» (T3مستوى التأسيس» وفقاً للمؤشّر العالمي للأمن السيبراني (GCI) لعام 2024 الصادر عن الاتّحاد الدولي للاتّصالات، وهو ما يستلزم تحليلاً معمَّقاً.

### 3. المنهج القانوني

يُوظَّف هذا المنهج لتحليل الإطار التشريعي والمؤسّسي المنظِّم للأمن السيبراني في الجزائر، من خلال تحليل النصوص القانونيّة (القانون 09-04، وقانون العقوبات المعدَّل، والمراسيم المنشئة للهيئات المختصّة)، وتحليل مضمون الاستراتيجيّة الوطنيّة لأمن الأنظمة المعلوماتيّة (2025-2029)، فضلاً عن تقييم مدى ملاءمة هذه النصوص للتحدّيات الرقميّة المستجدّة.

### 4. المنهج المقارن

يُعتمد هذا المنهج بصورةٍ محدودةٍ لتحقيق ثلاثة أغراض: المقارنة مع التجارب العربيّة، ولا سيّما تجارب المملكة العربيّة السعوديّة (رؤية المملكة 2030) وجمهوريّة مصر العربيّة («مصر الرقميّة») في مجال التحوّل الرقمي والأمن السيبراني؛ والاستفادة من المؤشّرات الدوليّة، وفي مقدّمتها المؤشّر العالمي للأمن السيبراني (GCI) ومؤشّر تنمية الحوكمة الإلكترونيّة (EGDI) معياراً للمقارنة؛ واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الرائدة في تعزيز الأمن المجتمعي في الفضاء الرقمي.

### 5. المنهج التاريخي

يُستعان بهذا المنهج لتتبّع تطوّر السياسات الوطنيّة في مجال الأمن السيبراني، وذلك من خلال تحديد المحطّات التشريعيّة والمؤسّسيّة الكبرى، وتحليل مسار التطوّر التشريعي منذ صدور القانون 09-04 إلى غاية اعتماد الاستراتيجيّة الوطنيّة الراهنة، وفهم السياق العامّ الذي أحاط بكلّ مرحلةٍ من مراحل تشكُّل المنظومة الجزائريّة للأمن السيبراني، بما يُمكِّن من قراءة الحاضر في ضوء المسار التراكمي للتجربة الوطنيّة.

## خطّة الدراسة

استجابةً لمتطلّبات الإشكاليّة المطروحة، وللإحاطة بأبعادها المتعدّدة المعرفيّة والقانونيّة والاجتماعيّة، اعتمدت هذه الدراسة على خطّةٍ منهجيّةٍ تتوزّع على فصلَين رئيسيَّين، تسبقهما هذه المقدّمة العامّة وتُختَتم بخاتمةٍ عامّة، وذلك على النحو الآتي:

**الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن المجتمعي في العصر الرقمي**

يُؤسّس هذا الفصل المنطلقات النظريّة والمفاهيميّة للدراسة، ويرسم الخريطة المعرفيّة الناظمة للموضوع. ويتوزّع على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأوّل: مفهوم الأمن المجتمعي ونشأته التاريخيّة، من خلال تتبّع تطوّر المفهوم بدءاً من المقاربات التقليديّة المرتبطة بأمن الدولة، وصولاً إلى المقاربات الموسَّعة التي تشمل الأبعاد الاجتماعيّة والثقافيّة والهويّاتيّة.

- المبحث الثاني: التحوّلات الرقميّة وانعكاساتها على المجتمعات المعاصرة، عبر تحليل خصائص الفضاء الرقمي وآليّات اشتغاله، ورصد آثاره الإيجابيّة والسلبيّة على البُنى المجتمعيّة.
- المبحث الثالث: المقاربات النظريّة لدراسة الأمن المجتمعي الرقمي، من خلال عرض المقاربات الكبرى (مدرسة كوبنهاغن، ومفهوم الأمن الإنساني للأمم المتّحدة، ونظريّة المجتمع المخاطِر)، وبيان مدى انطباقها على ظاهرة الأمن المجتمعي في الفضاء الرقمي.

**الفصل الثاني: التحوّل الرقمي وتحدّيات الأمن المجتمعي في الجزائر**

يُنزل هذا الفصل المقاربات النظريّة المعروضة في الفصل السابق على أرض الواقع الجزائري، عبر تحليلٍ متعدّد الأبعاد. ويتوزّع على ثلاثة مباحث:

- المبحث الأوّل: واقع التحوّل الرقمي في الجزائر، من حيث السياسات الوطنيّة المعتمَدة (استراتيجيّة الجزائر الرقميّة 2030)، ومؤشّرات الاستخدام الرقمي، وأدوار الفاعلين الرئيسيّين (الدولة، والمؤسّسات، والمجتمع المدني) في إنجاحه.
- المبحث الثاني: التهديدات الرقميّة للأمن المجتمعي في الجزائر، بشقّيها القيمي والفكري (كالأخبار الزائفة، وخطاب الكراهية، والاستقطاب الرقمي)، والجُرمي (كالابتزاز الإلكتروني، والتشهير وانتهاك الخصوصيّة، والجرائم ضدّ الفئات الهشّة).
- المبحث الثالث: آليات تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي في الجزائر، بين الآليّات القانونيّة والمؤسّساتيّة (التشريعات، والأجهزة الأمنيّة، ومؤسّسات الضبط والرقابة)، والآليّات الوقائيّة والتوعويّة (التربية الرقميّة، ودور الأسرة والمدرسة والإعلام والمجتمع المدني).

**الخاتمة العامّة**

تُستخلَص فيها أبرز النتائج المتوصَّل إليها على المستويَين النظري والميداني، وتُقدَّم جملةٌ من التوصيات والمقترحات العمليّة الموجَّهة إلى صنّاع القرار والباحثين، فضلاً عن الإشارة إلى الآفاق البحثيّة الممكنة لتطوير الدراسة في أعمالٍ لاحقة.

# الفصل الأول:

# الإطار المفاهيمي والنظري للأمن المجتمعي في العصر الرقمي

**تمهيد:**

يُشكّل الإطار المفاهيمي والنظري حجرَ الأساس لأيّ بحثٍ علميٍّ رصين، إذ يُتيح للباحث ضبطَ أدواته التحليلية، وتحديدَ المرجعيّة المعرفيّة التي يُقارب من خلالها موضوعَ دراسته. ولما كان موضوع هذه المذكّرة يتمحور حول «الأمن المجتمعي في ظلّ التحدّيات الرقميّة»، فإنّه يستوجب الوقوفَ أوّلاً عند المفاهيم المؤسِّسة له، وفي مقدّمتها مفهوم الأمن المجتمعي بوصفه مفهوماً مُركّباً شهد تحوّلاتٍ نظريّةً عميقةً منذ ظهوره في أعقاب الحرب الباردة، ثمّ تحليل التحوّلات الرقميّة التي أعادت تشكيل البنية المجتمعيّة، فعرض المقاربات النظريّة التي تُؤطّر فهم هذه التحوّلات.

ويتميّز هذا الفصل بكونه يُؤطّر الموضوع تأطيراً نظرياً متكاملاً، ينتقل من المستوى المفاهيمي إلى المستوى التحليلي عبر ثلاثة محاور كبرى:

1. **أوّلاً**: الإطار المفاهيمي للأمن المجتمعي من خلال تأصيله اللغوي والاصطلاحي، وتحديد خصائصه وأبعاده، ورصد التطوّر التاريخي لهذا المفهوم من الرؤية التقليديّة ضيّقة الأفق إلى الرؤية الموسَّعة المعاصرة المنفتحة على البُعد الرقمي.

2. **ثانياً**: تحليل التحوّلات الرقميّة التي عرفها العالم في العقود الأخيرة، ودراسة أبعادها وأدواتها وانعكاساتها العميقة على البنية المجتمعيّة، لا سيّما في مجالات العلاقات الاجتماعيّة والقيم والهويّة الثقافيّة.

3. **ثالثاً**: عرض المقاربات النظريّة المفسِّرة للأمن المجتمعي في العصر الرقمي، وفي مقدّمتها نظريّة الأمن المجتمعي لمدرسة كوبنهاغن، ومقاربة الأمن الإنساني للأمم المتحدة، باعتبارهما الإطارَين التحليليّين الرئيسيّين اللذين تستند إليهما هذه الدراسة.

ويُمثّل هذا الفصل المدخلَ النظريَّ اللازمَ لتحليل التحدّيات الرقميّة الماسّة بالأمن المجتمعي في الجزائر، التي ستُناقَش في الفصل اللاحق من هذه المذكّرة.

## المبحث الأول: الأمن المجتمعي ـ المفهوم والتطوّر

يهدف هذا المبحث إلى تأصيل مفهوم الأمن المجتمعي تأصيلاً لغوياً واصطلاحياً، ثم تتبّع مسار تطوّره النظريّ من المقاربة التقليديّة إلى المقاربة الموسَّعة التي بلورتها الدراسات الأمنيّة المعاصرة. ويُعدّ هذا التأصيل مدخلاً ضرورياً لاستيعاب التحوّلات التي طرأت على مفهوم الأمن في ظلّ الثورة الرقميّة.

### المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي

يستلزم التأسيس المفاهيميّ لمصطلح «الأمن المجتمعي» تفكيكَ مكوّنَيه اللغويين، قبل الانتقال إلى دلالتهما الاصطلاحيّة المركّبة، ثم تحديد خصائصه وأبعاده المختلفة.

#### *الفرع الأول: التعريف اللغويّ للأمن*

وردت لفظة «الأمن» في معاجم اللغة العربيّة مصدراً للفعل الثلاثيّ «أَمِنَ يأمَنُ أَمْناً وأَمَنةً»، وتدور دلالاتها حول معانٍ متشعّبة[1] يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. **طمأنينة النفس وزوال الخوف:** وهو المعنى المركزيّ للأمن في اللسان العربي، إذ يُعرَّف الأمن بأنه «ضدّ الخوف»[2]؛ فالشخص الآمن هو من ينام قريرَ العين، لا يخشى على نفسه أو ماله أو عرضه. ومن هذا المعنى قوله تعالى في وصف أهل الجنة: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: 103]، أي هم في أمانٍ تامٍّ من الفزع.

2. **الثقة والاعتماد:** ويأتي الأمن بمعنى التصديق والاطمئنان إلى قول شخصٍ أو خبر، يقال: «آمنتُ بكلامه» أي صدّقتُه واطمأننتُ إليه.

3. **العدل وإزالة الظلم:** ربط اللغويّون الأمن بالعدل، باعتبار أنّ الظلم يُولّد الخوف، ومن ثَمّ فإنّ تحقيق الأمن يستلزم إزالة كلّ مُسبِّبات الخوف، وأعظمها الظلم.

4. **العلاقة بالإيمان:** ثمّة علاقة وثيقة بين «الأمن» و«الإيمان» من حيث الجذر اللغوي[3]؛ فالإيمان هو التصديق الذي يُورث الأمن والطمأنينة في القلب، وقد عبّر القرآن الكريم عن هذه العلاقة في قوله تعالى:

---

[1] ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط1، 1414هـ/1994م)، ج13، ص. 21، مادة (أ م ن).

[2] محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح (بيروت: المكتبة العصرية، 1999)، ص. 14.

[3] الفيروزآبادي، القاموس المحيط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005)، مادة (أ م ن).

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: 82]، وهي آيةٌ تجمع بين الإيمان والأمن في سياقٍ واحد.

**الفرع الثاني: التعريف اللغويّ للمجتمع**

«المجتمع» اسم مكان من الفعل «اجتمع» (يجتمع اجتماعاً)، وهو من باب المطاوعة، أي أنّه يدلّ على حصول الفعل من تلقاء نفسه[4]. وتتعدّد دلالاته اللغويّة على النحو الآتي:

1. **ضدّ التفرّق:** المعنى الأساس للاجتماع هو «التضامّ» و«الانضمام» بعد التفرّق، فالمجتمع هو الجماعة التي جمعتها رابطةٌ مشتركة، وهو نقيض المتفرّقين والمتشتّتين.

2. **الاتّحاد والتآلف:** الاجتماع لا يعني مجرّد التجاور المكانيّ، بل يعني اتّحاد القلوب والهِمَم والأهداف، يقال: «اجتمع القومُ على الأمر» أي اتّفقوا وتوافقوا عليه.

3. **اللقاء والملتقى:** يدلّ الجذر اللغويّ (ج م ع) على اللقاء والجمع، فالمجتمع هو ملتقى أفراد مجموعةٍ بشريّةٍ تجمعهم روابط وأهداف مشتركة.

ومن ثَمّ، فإنّ المفهوم اللغويّ للمجتمع يدلّ على كيانٍ بشريٍّ قِوامُه الاتّحاد والالتئام بين أفراده الذين يجمعهم مكانٌ وزمانٌ وقيمٌ وأهدافٌ مشتركة، وهو نقيض التفرّق والشتات.

**الفرع الثالث: العلاقة اللغويّة بين «الأمن» و«المجتمع»**

هناك علاقة ترابطٍ عضويٍّ وتكامليّ، تكاد ترقى إلى علاقة السبب بالنتيجة، أو الوجهَين للعملة الواحدة. ويمكن تفصيل هذه العلاقة في محورين:

1. **الأمن شرطٌ لوجود المجتمع الحقيقي:** لا يتحقّق معنى الاجتماع الحقيقيّ (الاتّحاد والائتلاف) من دون أمن؛ فإذا ساد الخوفُ تفرّق الناسُ وضعفت الثقة بينهم، ومن ثَمّ ينتفي المعنى اللغويّ للمجتمع الذي هو ضدّ التفرّق. فغياب الأمن يعني غياب المجتمع المتماسك، وحلولَ الجماعة المتفرّقة المتخوّفة مكانه.

2. **المجتمع مَصدر ومُنتِج للأمن:** كلمة «المجتمع» مشتقّةٌ من فعلٍ يدلّ على فاعليّة الأفراد في صناعة الكيان الجماعي؛ فحين يجتمع الناسُ على الحقّ والعدل والتعاون، فإنّهم يُولّدون «الأمن» بعضهم لبعض.

[4] ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق، ج8، ص. 53-54، مادة (ج م ع).

فالفرد في المجتمع الآمن يأمن من أخيه في المجتمع، لأنّ ثمّة اجتماعاً على قيمٍ تمنع الخوف. فالمجتمع القويّ ـ بمعناه اللغويّ الكامل ـ هو الذي يُحقّق الأمن لأفراده.

ولعلّ خيرَ ما يُجسّد هذه العلاقة قرآنياً دعاءُ إبراهيم عليه السلام لمكّة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة: 126]، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: 35]، ثمّ وصف الله تعالى نعمة الأمن العظمى على قريش في قوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۞ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 3-4]. وفي هذا تأكيدٌ على أنّ الأمن هو النعمة الكبرى التي يحظى بها المجتمع، وهو الأساس الذي تُبنى عليه الحياة المستقرّة.

**الفرع الرابع: التعريف الاصطلاحيّ للأمن المجتمعي**

يُعدّ الأمن المجتمعي (Societal Security) مقاربةً أمنيّةً مستحدثة، برزت في أعقاب الحرب الباردة (1991م)، حين شرعت الدراسات الأمنيّة في إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن. وقد تأسّست هذه المقاربة على يد المنظِّرَين الدنماركيَّين باري بوزان (Barry Buzan) وأولي ويفر (Ole Wæver) ضمن ما عُرف بـ«مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنيّة» (Copenhagen School of Security Studies)[5]، وتنفرد بتركيزها على الجماعة بوصفها وحدةَ التحليل الأساسيّة، واعتبار «الهويّة» الهدفَ المرجعيَّ للأمن، وذلك في إطار توسيع مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً غير عسكريّة[6].

ويُشير الأمن المجتمعي في تعريفه الإجرائي إلى «حالةٍ من الاستقرار والطمأنينة يشعر بها أفراد المجتمع، تحميهم من التهديدات الداخليّة والخارجيّة التي قد تؤثّر في تماسكهم الاجتماعيّ أو سلامتهم أو استقرارهم». وهو لا يقتصر على البُعد الأمني بمعناه الضيّق (كمنع الجريمة)، بل يشمل الأبعادَ الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والنفسيّة التي تضمن استمرار المجتمع في أداء وظائفه بصورةٍ طبيعيّة.

كما يُعرَّف بأنه «الشعور الجماعيّ بالأمان الناتج عن الثقة في المؤسسات والعلاقات الاجتماعيّة، والقدرة على مواجهة المخاطر والتحدّيات دون تفكُّك النسيج الاجتماعي»[7]. وقد لخّص ويفر جوهر

[5]Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998), 119–140.

[6]Ole Wæver, Barry Buzan, Morten Kelstrup, and Pierre Lemaitre, Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe (London: Pinter Publishers, 1993), 23.

[7]خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقات (القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 2009)، ص. 47.

هذا المفهوم بقوله إنّ الأمن المجتمعي يتعلّق ببقاء المجتمع وقدرته على الاحتفاظ بطابعه الجوهري في ظلّ الظروف المتغيّرة وفي مواجهة التهديدات المحتملة أو الواقعيّة[8].

**الفرع الخامس: خصائص الأمن المجتمعي وأبعاده**

***أولاً: خصائص الأمن المجتمعي***

يُمكن استخلاص جملةٍ من الخصائص التي يتميّز بها الأمن المجتمعي في ضوء المقاربات النظريّة المعاصرة، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. **الشموليّة:** لا يقتصر الأمن المجتمعي على البُعد الأمنيّ أو العسكريّ فحسب، بل يشمل الأبعادَ الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والدينيّة والنفسيّة.

2. **الترابطيّة:** يرتبط الأمن المجتمعيّ ارتباطاً وثيقاً بالأمن الوطنيّ بشكلٍ عام، إذ لا يمكن تحقيق الأمن الوطنيّ من دون أمنٍ مجتمعيٍّ، والعكس صحيح.

3. **الوقائيّة:** يُركّز على منع التهديدات قبل وقوعها، من خلال تعزيز التماسك الاجتماعيّ ونشر قيم التسامح والمواطنة والوعي المجتمعي.

4. **الديناميكيّة:** هو حالة متغيّرة لا ثابتة، تتأثّر بالتطوّرات الداخليّة والخارجيّة، وتستلزم تطويراً مستمراً لمواجهة التحدّيات المستجدّة.

5. **الذاتيّة:** يعتمد على إدراك أفراد المجتمع للتهديدات وللأمان؛ فقد يكون المجتمع آمناً موضوعياً، غير أنّ أفراده لا يشعرون بالأمان، أو العكس.

6. **التشاركيّة:** لا يتحقّق الأمن المجتمعي بجهود جهةٍ واحدة، بل يستلزم تعاوناً وتكاملاً بين جميع أطراف المجتمع: الدولة (مؤسّساتها الأمنيّة والقضائيّة والتعليميّة) والمجتمع المدني والأسر والأفراد.

***ثانياً: أبعاد الأمن المجتمعي***

يتشكّل الأمن المجتمعي من ستّة أبعادٍ متشابكة ومتكاملة، يمكن تفصيلها على النحو الآتي (انظر الشكل 1.1):

***1. البُعد الاجتماعي:***

[8] Wæver et al., Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe, op. cit., 25.

ويتمثّل في تحقيق التماسك الاجتماعيّ وترابط النسيج المجتمعي، ومكافحة الجريمة والانحراف بجميع أشكالها، وحلّ النزاعات الأسريّة والمجتمعيّة بطرقٍ سليمة، وتعزيز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي، وحماية الفئات الأكثر هشاشةً (الأطفال، النساء، كبار السنّ، وذوي الاحتياجات الخاصّة).

***2. البُعد الاقتصادي:***

ويُركّز على توفير فرص العمل للحدّ من البطالة التي قد تدفع نحو الجريمة أو التطرّف، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات والحدّ من الفقر، وتوفير السلع والخدمات الأساسيّة بأسعار معقولة، والحماية من الجرائم الاقتصاديّة كالفساد والغشّ والاحتكار.

***3. البُعد السياسيّ والقانوني:***

ويشمل سيادةَ القانون وتكافؤ الفرص أمام الجميع دون تمييز، وحماية الحقوق والحرّيات الأساسيّة (الرأي، التعبير، المشاركة)، ووجود نظامٍ قضائيٍّ عادلٍ ونزيه، ومكافحة الإرهاب والتطرّف العنيف بكلّ أشكاله، فضلاً عن مكافحة جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

***4. البُعد الثقافيّ والفكري:***

ويرتكز على حماية الهويّة الوطنيّة والثقافيّة من محاولات الاختراق والذوبان، وتعزيز قيم المواطنة والانتماء والولاء للوطن، ومواجهة الأفكار المتطرّفة والتيّارات الهدّامة عبر التعليم والإعلام، وترسيخ ثقافة الحوار والتسامح وقبول الآخر.

***5. البُعد النفسيّ والأخلاقي:***

ويتمثّل في شعور الفرد بالطمأنينة والاستقرار النفسي، ونشر الأخلاق والقيم الفاضلة كالصدق والأمانة والعفّة، وحماية المجتمع من الآفات الأخلاقيّة والاجتماعيّة كالإدمان والمخدّرات، وتوفير برامج الدعم النفسيّ والاجتماعيّ لضحايا الجرائم والأزمات.

***6. البُعد البيئيّ والصحي:***

ويُركّز على توفير بيئةٍ سليمةٍ ونظيفةٍ خاليةٍ من التلوّث والمخاطر الصحّية، وحماية المجتمع من الأوبئة والأمراض المعدية، والاستعداد والاستجابة للكوارث الطبيعيّة والأزمات البيئيّة، وتوفير خدماتٍ صحّيةٍ جيّدةٍ ومتاحةٍ للجميع.

**الشكل (1.1): أبعاد الأمن المجتمعي**

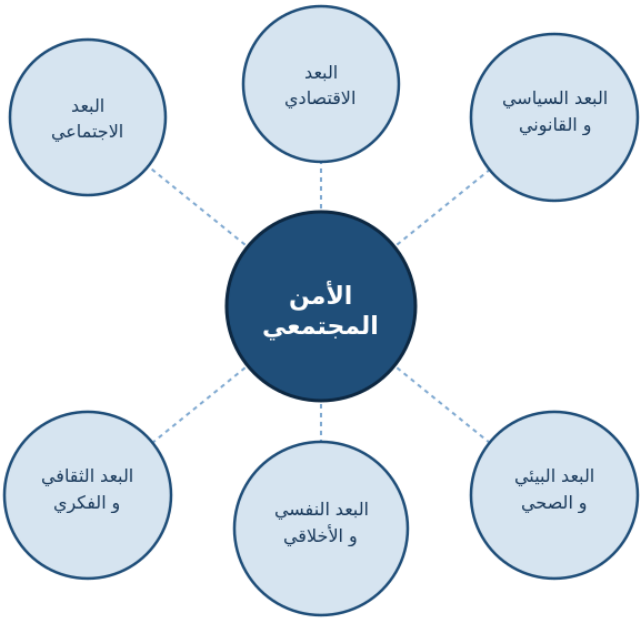


المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الأدبيات النظرية للأمن المجتمعي

***الشكل (1.1): أبعاد الأمن المجتمعي***

## المطلب الثاني: تطوّر مفهوم الأمن المجتمعي

لم يكن مفهوم الأمن جامداً ولا ثابتاً عبر الزمن، بل خضع لتحوّلاتٍ جوهريّةٍ واكبت التحوّلات الكبرى في النظام الدولي، من النظام ثنائي القطبيّة إبّان الحرب الباردة، إلى النظام أحاديّ القطبيّة في تسعينيّات القرن العشرين، فالنظام متعدّد الأقطاب الراهن الذي يَسِم العصر الرقمي. ويتناول هذا المطلب ثلاث محطّاتٍ رئيسيّةٍ في مسار هذا التطوّر.

### الفرع الأول: الأمن في الفكر التقليدي

#### *أولاً: تعريف الأمن في الفكر التقليدي*

يُعرَّف الأمن في الفكر التقليدي (Traditional Security) بأنه ذلك النهج الذي ينظر إلى الأمن من منظورٍ دوليّ ـ عسكريّ ـ حكوميّ ضيّق، إذ يُختزَل في «حماية سيادة الدولة وسلامة أراضيها من

التهديدات العسكريّة الخارجيّة»[9]. وبعبارة أخرى، الأمن هنا هو أمن الدولة في المقام الأوّل، ويأتي أمن المواطن تبَعاً لذلك.

***ثانياً: الأسس الفلسفيّة والنظريّة***

يستند الفكر التقليديّ للأمن إلى ثلاث مدارس فكريّة رئيسيّة:

1. **المذهب الواقعي (Realism)**: يُعدّ هذا المذهب الأكثر تأثيراً في الفكر الأمنيّ التقليدي، إذ يرى أنّ النظام الدوليّ بطبيعته فوضويٌّ (Anarchic)، وأنّ الدولة هي الفاعل الرئيسي فيه، وأنّ هدفها الأسمى البقاء والقوّة[10]؛ ويُختزل الأمن في هذا المنظور في القدرة العسكريّة. وقد طوَّر كينيث والتز (Kenneth Waltz) هذا المذهب فيما يُعرف بـ«الواقعيّة البنيويّة»، التي تُرجع سلوك الدول إلى بنية النظام الدولي لا إلى طبائعها الداخليّة[11].

2. **المذهب الليبراليّ الكلاسيكي**: يرى أنّ الحرب امتدادٌ للسياسة بأدواتٍ أخرى، ومن ثَمّ فالأمن هو القدرة على ردع الحرب أو خوضها بنجاح. ويستند هذا المذهب إلى أربعة مرتكزات: الدبلوماسيّة المفتوحة بديلاً عن التحالفات السرّية؛ ونزع السلاح التدريجيّ عبر المعاهدات الدوليّة، باعتبار أنّ الترسانة العسكريّة تخلق انعدامَ ثقةٍ لا أمناً حقيقياً؛ والعقوبات الاقتصاديّة بديلاً عن الحرب لمعاقبة الدول المنتهكة للقانون الدولي؛ والشفافيّة وبناء الثقة عبر تبادل المعلومات العسكريّة وفتح الحدود أمام التفتيش.

3. **نظريّة الردع (Deterrence Theory)**: تقوم على التهديد بردٍّ قوي لا سيّما في عصر الأسلحة النوويّة . لمنع الخصم من المبادرة بالعدوان، وتفترض عقلانيّة الأطراف في حسابات الكلفة والمنفعة.

**الفرع الثاني: التحوّل نحو الأمن غير التقليدي**

*أولاً: تعريف الأمن غير التقليدي*

[9]Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies," International Studies Quarterly 35, no. 2 (June 1991): 211–239.

[10]Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 7th ed., revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton (New York: McGraw-Hill, 2006), 25–36.

[11]Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), 102–128.

**يُعرَّف الأمن غير التقليدي (Non–Traditional Security)** بأنه نمط الأمن الذي يعالج تهديداتٍ غير عسكريّة، كالجرائم الإلكترونيّة، والإرهاب الرقمي، والأزمات الصحّية، والتغيّرات البيئيّة، والهجرة غير الشرعيّة؛ وهي تهديداتٌ تتميّز بكونها عابرةً للحدود، يستعصي على الوسائل الأمنيّة التقليديّة مواجهتها بمفردها. وقد أفضى هذا التحوّل إلى إعادة تعريف أولويّات الدول، بحيث أصبح الفرد محورَ العمليّة الأمنيّة، لا الدولةَ وحدها.

***ثانياً: علاقة الأمن غير التقليديّ بالأمن الإنساني***

ارتبط تحوّل الأمن غير التقليديّ ارتباطاً وثيقاً ببروز مفهوم «الأمن الإنساني» (Human Security)، الذي بلوره تقرير التنمية البشريّة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 1994م، والذي وضع سبعة أبعادٍ للأمن الإنساني هي: الأمن الاقتصادي، والغذائي، والصحّي، والبيئي، والشخصي، والمجتمعي، والسياسي[12]. ويُركّز هذا المفهوم على ضمان كرامة الإنسان وحمايته من «الخوف» و«الحاجة» ، ومن ثَمّ أصبحت قضايا كالأمن الغذائيّ والصحّي والرقميّ جزءاً لا يتجزّأ من المنظومة الأمنيّة الحديثة.

ولعلّ الثورة الرقميّة كانت من أبرز العوامل المسرِّعة لهذا التحوّل، إذ أفضى انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى بروز تهديداتٍ مستجدّة، كالاختراقات السيبرانيّة، ونشر الأخبار الزائفة، والتطرّف الرقمي. وهو ما فرض على الدول، ومن بينها الجزائر، تبنّي سياساتٍ واستراتيجيّاتٍ جديدة لمواكبة هذه التحدّيات، عبر تعزيز الأمن السيبرانيّ وتطوير الإطار القانوني لمكافحة الجرائم الإلكترونيّة.

***ثالثاً: تجلّيات الأمن غير التقليدي في الجزائر***

يتجلّى التحوّل نحو الأمن غير التقليديّ في السياق الجزائري من خلال تنامي الاهتمام بحماية الفضاء الرقمي، وتكثيف الجهود لمواجهة التهديدات المرتبطة باستخدام التكنولوجيا، وتعزيز الوعي المجتمعيّ بمخاطر البيئة الرقميّة. وقد تجسّد ذلك تشريعياً في صدور القانون رقم 09-04 المؤرَّخ في 5 أوت 2009، المتضمِّن القواعد الخاصّة للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتّصال

[12]United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security (New York: Oxford University Press, 1994), 22–46.

ومكافحتها[13]؛ وهو ما يعكس إدراكاً متزايداً بأنّ تحقيق الأمن لم يَعد رهيناً بالقوّة العسكريّة فحسب، بل يستلزم مقاربةً شاملةً تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتكنولوجيّة.

وبناءً عليه، فإنّ التحوّل نحو الأمن غير التقليديّ يُمثّل استجابةً حتميّةً لمتغيّرات العصر، ويُؤسِّس لنموذجٍ أمنيٍّ جديدٍ قائمٍ على الشمول والتكامل، يهدف إلى تحقيق الاستقرار المجتمعيّ في ظلّ بيئةٍ دوليّةٍ معقّدةٍ ومتغيّرة (انظر الشكل 1.2).

**الشكل (1.2): تطوّر مفهوم الأمن من الفكر التقليدي إلى الأمن المجتمعي الرقمي**

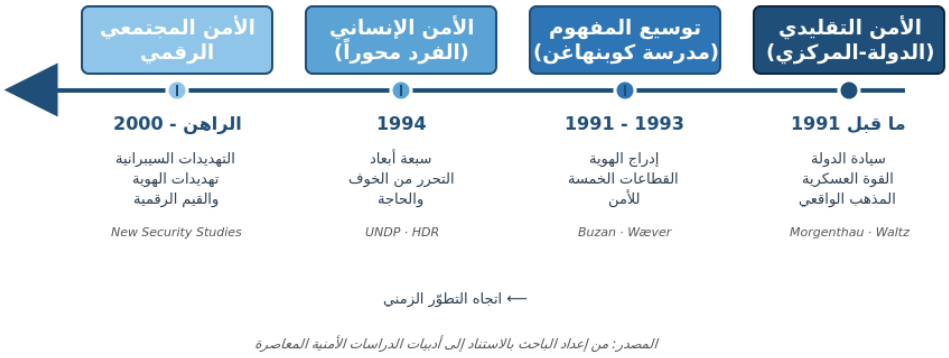


المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى أدبيات الدراسات الأمنية المعاصرة

***الشكل (1.2): تطوّر مفهوم الأمن من الفكر التقليديّ إلى الأمن المجتمعيّ الرقمي***

## الفرع الثالث: الأمن المجتمعي في الدراسات المعاصرة

### *أولاً: الأمن المجتمعي حقلاً معرفياً حديثاً*

تؤكّد الدراسات المعاصرة أنّ الأمن المجتمعيّ نتاجُ تطوّرٍ نظريٍّ في حقل العلاقات الدوليّة، لا سيّما مع بروز مدرسة كوبنهاغن التي وسّعت مفهوم الأمن ليشمل أبعاداً غير عسكريّة كالهويّة والثقافة. وقد بات يُنظَر إلى الأمن المجتمعيّ بوصفه مقاربةً تحليليّةً تُركّز على حماية هويّة الجماعات واستمراريّتها، بدلاً من التركيز على سيادة الدولة وحدها، ممّا يعكس تحوّلاً من الأمن التقليديّ إلى الأمن الموسَّع.

### *ثانياً: موقع الأمن المجتمعي ضمن الدراسات الأمنيّة الجديدة*

[13] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 09-04 المؤرّخ في 5 أوت 2009، المتضمّن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، العدد 47، 16 أوت 2009.

يُصنَّف الأمن المجتمعي في الدراسات المعاصرة ضمن ما يُعرَف بـ«الدراسات الأمنيّة الجديدة» (weN Security Studies)، التي تتميّز بالخصائص الآتية:

1. توسيع مفهوم التهديدات ليشمل التهديدات الاجتماعيّة والثقافيّة والرقميّة؛
2. اعتماد مقاربات متعدّدة التخصّصات (Interdisciplinary Approaches)؛
3. التركيز على الفرد والمجتمع، بدلاً من الدولة وحدها.

وقد أصبح الأمن المجتمعي أحد الأبعاد الأساسيّة للأمن، إلى جانب الأمن السياسي، والاقتصادي، والبيئي، والإنساني.

***ثالثاً: ارتباط الأمن المجتمعي بالنظريّة البنائيّة***

ترى الدراسات البنائيّة (Constructivism) أنّ الأمن المجتمعيّ ليس مجرّد واقعٍ مادّي، بل بناءٌ اجتماعيٌّ يرتبط بالإدراك الجماعيّ للتهديدات، خاصّةً تلك التي تمسّ الهويّة والقيم[14]. ومن ثَمّ، فالتهديدات لا تكون ماديّةً فحسب، بل قد تكون رمزيّةً أو ثقافيّة، من قبيل العولمة، والهجرة، والتغيّرات التكنولوجيّة، والصراعات العِرقيّة؛ وهي عواملُ تؤثّر في تماسك المجتمع واستقراره.

***رابعاً: التحوّلات المعاصرة وأثرها في الأمن المجتمعي***

تُشير الأدبيّات الحديثة إلى أنّ الأمن المجتمعيّ بات أكثر تعقيداً بفعل جملةٍ من العوامل، أبرزها: الثورة الرقميّة، والانتشار الواسع للمعلومات، وتصاعد التطرّف، والتهديدات العابرة للحدود. إذ لم تَعد التهديدات داخليّةً فحسب، بل أصبحت مرتبطةً ببيئةٍ دوليّةٍ متشابكة، ممّا يجعل حماية المجتمع تستلزم مقارباتٍ جديدةً تتجاوز الأدوات التقليديّة، وهو ما يستوجب الانتقال إلى دراسة التحوّلات الرقميّة نفسها وأثرها في البنية المجتمعيّة في المبحث الثاني.

**المبحث الثاني: التحوّلات الرقميّة وأثرها في البنية المجتمعيّة**

شهد العالم في العقود الأخيرة موجةً متسارعةً من التحوّلات الرقميّة، تجلّت في تعميم استخدام التكنولوجيا في مختلف ميادين الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والإداريّة، ممّا أفرز انعكاساتٍ عميقةً في

[14] Alexander Wendt, Social Theory of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 246–312.

البنية المجتمعيّة. ولفهم هذه الانعكاسات، لا بدّ من تحديد مفهوم التحوّل الرقميّ وخصائصه وأدواته أوّلاً، ثمّ تحليل آثاره في العلاقات الاجتماعيّة والمنظومة القيميّة والهويّة الثقافيّة ثانياً. وهو ما يتناوله هذا المبحث في مطلبَيه.

**المطلب الأول: مفهوم التحوّل الرقمي**

يُعدّ التحوّل الرقمي (Digital Transformation) من أبرز الظواهر التي ميّزت العقدَين الأوّلَين من القرن الحادي والعشرين، إذ تجاوز إطارَه التقنيَّ الضيّقَ ليُصبح ظاهرةً مجتمعيّةً شاملةً، تستدعي مقاربةً تحليليّةً متعدّدة الأبعاد لاستيعاب تجلّياتها المختلفة.

**الفرع الأول: تعريف التحوّل الرقمي**

يُعدّ التحوّل الرقمي من أبرز المفاهيم المستحدثة التي برزت مع تطوّر تكنولوجيا المعلومات والاتّصال، إذ يُشير إلى عمليّةٍ شاملةٍ تتضمّن إدماج التقنيات الرقميّة في مختلف مجالات الحياة، ممّا يُفضي إلى تغييرٍ جذريّ في طريقة عمل المؤسّسات وتقديم الخدمات[15].

ويُعرَّف التحوّل الرقمي بأنه «عمليّة الانتقال من النماذج التقليديّة في العمل إلى نماذج رقميّةٍ تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة، كالذكاء الاصطناعيّ والبيانات الضخمة، بهدف تحسين الكفاءة وتعزيز الأداء». كما يُنظَر إليه بوصفه إعادةَ هيكلةٍ شاملةٍ للعمليّات والأنشطة داخل المؤسّسات والمجتمعات، عبر توظيف التكنولوجيا الرقميّة لخلق قيمةٍ مضافةٍ وتحقيق الابتكار[16].

***أولاً: التحوّل الرقمي مفهوماً متعدّد الأبعاد***

تُشير الدراسات المعاصرة إلى أنّ التحوّل الرقمي لا يقتصر على استخدام التكنولوجيا فحسب، بل يشمل أبعاداً مترابطةً[17] يمكن إجمالها فيما يأتي (انظر الشكل 1.3):

[15]علي محمد رحومة، علم الاجتماع الآلي: مقاربة في علم الاجتماع العربي للاتصال عبر الحاسوب، سلسلة عالم المعرفة 347 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008)، ص. 45.

[16]نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة 318 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005)، ص. 124.

[17]حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص. 32–38.

1. **البُعد التكنولوجي**: ويتمثّل في استخدام الأنظمة الرقميّة والتطبيقات الحديثة.
2. **البُعد التنظيمي**: ويشمل تغيير الهياكل وأساليب العمل داخل المؤسّسات.
3. **البُعد البشري**: ويتضمّن تطوير المهارات الرقميّة لدى الأفراد.
4. **البُعد الثقافي**: ويرتكز على نشر ثقافةٍ رقميّةٍ داخل المجتمع.

وبناءً عليه، فإنّ التحوّل الرقمي عمليّةٌ شاملةٌ تمسّ مختلف مكوّنات المجتمع.

**الشكل (1.3): الأبعاد الأربعة للتحوّل الرقمي**

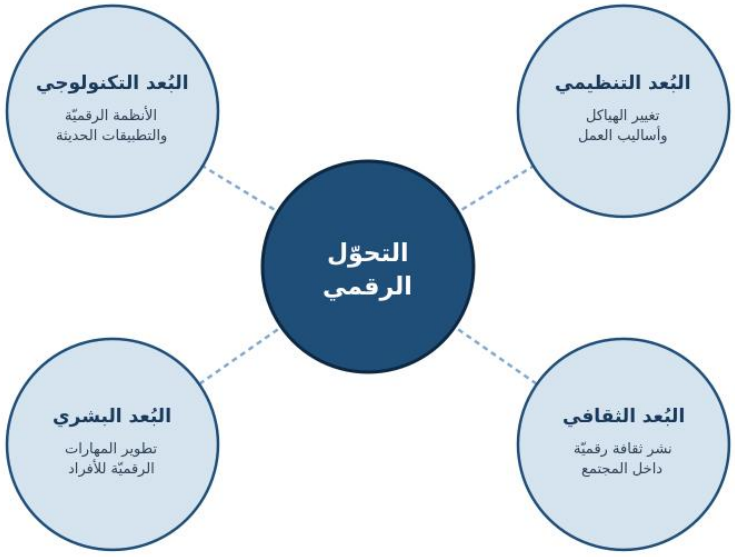


*المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الأدبيات النظريّة للتحوّل الرقمي*

***الشكل (1.3): الأبعاد الأربعة للتحوّل الرقمي***

***ثانياً: التمييز بين الرقمنة والأتمتة والتحوّل الرقمي***

ثمّة تمييزٌ مفاهيميٌّ ضروريٌّ بين ثلاث مقولاتٍ كثيراً ما تُستخدَم على نحوٍ متبادل، في حين أنّها تُشير إلى مستوياتٍ مختلفةٍ من التطوّر الرقمي (انظر الشكل 1.4):

1. **الرقمنة (Digitization)**: وهي تحويل المعلومات من شكلها التقليديّ (الورقيّ، التماثلي) إلى شكلٍ رقمي.
2. **الأتمتة (Automation)**: وهي توظيف التكنولوجيا لتنفيذ العمليّات تلقائياً.
3. **التحوّل الرقمي (Digital Transformation)**: وهو تغييرٌ شاملٌ في طريقة العمل والتفكير باستخدام التكنولوجيا.

ويتّضح من ذلك أنّ التحوّل الرقمي أوسع وأعمق من مجرّد إدخال التكنولوجيا، إذ يهدف إلى تحقيق مجموعةٍ من الغايات، أبرزها: تحسين جودة الخدمات، ورفع الكفاءة والإنتاجيّة، وتسريع الأداء واتّخاذ القرار، وتعزيز الشفافيّة، ودعم الابتكار. كما يضطلع بدورٍ محوريٍّ في تحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التغيّرات العالميّة.

***ثالثاً: التحوّل الرقمي في السياق المعاصر***

في ظلّ العولمة والتطوّر التكنولوجيّ المتسارع، أصبح التحوّل الرقمي ضرورةً حتميّةً لا خياراً اعتباطياً، إذ تسعى الدول إلى تبنّي استراتيجيّاتٍ رقميّةٍ لتعزيز تنافسيّتها وتحقيق التنمية، لا سيّما في مجالات الإدارة، والتعليم، والأمن، والاقتصاد[18]. كما يرتبط التحوّل الرقمي ارتباطاً وثيقاً ببروز تحدّياتٍ مستجدّةٍ، كالأمن السيبرانيّ وحماية البيانات، ممّا يجعله عنصراً جوهرياً في دراسة الأمن المجتمعي.

**الفرع الثاني: خصائص التحوّلات الرقميّة**

يتميّز التحوّل الرقمي بجملةٍ من الخصائص التي تُميّزه عن التحوّلات التقليديّة، إذ يُعدّ عمليّةً شاملةً وديناميكيّةً تمسّ مختلف جوانب الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والإداريّة. وقد ركّزت الدراسات المعاصرة على جملةٍ من السمات الأساسيّة التي تعكس طبيعة هذا التحوّل، يمكن إيجازها فيما يأتي:

***أولاً: الشموليّة والتكامل***

يتميّز التحوّل الرقمي بطابعه الشامل، إذ لا يقتصر على قطاعٍ بعينه، بل يمتدّ ليشمل جميع القطاعات (الإدارة، الاقتصاد، التعليم، الأمن...)، كما يقوم على تكامل الأنظمة الرقميّة وربطها ببعضها بعضاً، ممّا يُتيح تبادل المعلومات بصورةٍ سريعةٍ وفعّالة.

***ثانياً: الديناميكيّة والاستمراريّة***

ليس التحوّل الرقمي عمليّةً مؤقّتةً، بل هو مسارٌ مستمرٌّ ومتجدّد، يتأثّر بالتطوّر السريع للتكنولوجيا، ومن ثَمّ يستلزم تحديثاً دائماً للأنظمة والمهارات لمواكبة التغيّرات المتسارعة.

***ثالثاً: الاعتماد على البيانات***

[18] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تقرير الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية (بيروت: الإسكوا، 2019)، ص. 15-18.

يُعدّ الاعتماد على البيانات من أهمّ خصائص التحوّل الرقمي، إذ تُوظَّف البيانات الضخمة ( Big Data) في تحليل المعلومات واتّخاذ القرارات بدقّةٍ وسرعة، ممّا يُعزّز فعاليّة الأداء.

***رابعاً: الابتكار والتجديد***

يُسهم التحوّل الرقمي في تعزيز الابتكار من خلال تطوير خدماتٍ ومنتجاتٍ جديدة، وابتكار طرقٍ حديثةٍ في التسيير، ممّا يُؤدّي إلى خلق قيمةٍ مضافةٍ وتحقيق ميزةٍ تنافسيّة.

***خامساً: السرعة والمرونة***

يُوفّر التحوّل الرقمي سرعةً كبيرةً في إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات، إلى جانب مرونةٍ في التكيّف مع التغيّرات، سواءٌ داخل المؤسّسات أم في البيئة الخارجيّة.

***سادساً: التركيز على المستخدم (المواطن)***

يُركّز التحوّل الرقمي على تحسين تجربة المستخدم، من خلال تقديم خدماتٍ رقميّةٍ سهلةٍ وسريعةٍ تستجيب لاحتياجات الأفراد، لا سيّما في مجال الخدمات العموميّة.

***سابعاً: الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة***

يقوم التحوّل الرقمي على استخدام تقنياتٍ متطوّرة، كالذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابيّة، وإنترنت الأشياء ؛ وهي أدواتٌ أساسيّةٌ في تطوير الأداء وتحقيق الكفاءة.

***ثامناً: بروز تحدّياتٍ مستجدّة***

من خصائص التحوّل الرقمي أيضاً أنّه يُفرز تحدّياتٍ مستجدّةً، كالأمن السيبرانيّ، وحماية البيانات الشخصيّة، والفجوة الرقميّة؛ وهو ما يجعله مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقضايا الأمن المجتمعي[19].

**الفرع الثالث: أدوات التحوّل الرقمي**

يستند التحوّل الرقمي إلى مجموعةٍ من الأدوات التكنولوجيّة الحديثة، تهدف إلى تحسين الأداء، ورفع الكفاءة، وتسهيل تقديم الخدمات في مختلف المجالات. وتُعدّ هذه الأدوات الدعامةَ التي يقوم عليها التحوّل الرقمي، إذ تُمكِّن المؤسّسات والمجتمعات من الانتقال من النمط التقليديّ إلى النمط الرقمي. ومن أبرز هذه الأدوات ما يأتي:

***أولاً: الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)***

[19] نبيل علي ونادية حجازي، المرجع نفسه، ص127.

يُوظَّف الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات واتّخاذ القرارات بسرعةٍ وذكاء، كما يُسهم في تحسين المراقبة والاستجابة السريعة للحوادث، ويُستخدَم في تطبيقاتٍ متعدّدةٍ كالأنظمة الخبيرة، ومعالجة اللغة الطبيعيّة، والرؤية الحاسوبيّة.

***ثانياً: البيانات الضخمة (Big Data)***

تُعدّ البيانات الضخمة من الأدوات الأساسيّة، إذ تُجمَع كمّياتٌ هائلةٌ من البيانات وتُحلَّل لاستخلاص معلوماتٍ دقيقةٍ تُسهم في اتّخاذ القرار، لا سيّما في مجالات الأمن وإدارة الأزمات.

***ثالثاً: الحوسبة السحابيّة (Cloud Computing)***

تُتيح الحوسبة السحابيّة تخزينَ البيانات ومعالجتها عبر شبكة الإنترنت بديلاً عن الأجهزة المحلّية، ممّا يُسهم في تقليل التكاليف، وتحسين المرونة، وضمان الوصول إلى المعلومات في أيّ وقتٍ ومن أيّ مكان.

***رابعاً: إنترنت الأشياء (Internet of Things)***

يُقصَد بإنترنت الأشياء ربط الأجهزة والأنظمة ببعضها بعضاً عبر الإنترنت، ممّا يُتيح جمع البيانات بصورةٍ مستمرّة، ويُوظَّف في مجالاتٍ متعدّدة كالمدن الذكيّة، والأمن، والنقل، ويُسهم في تحسين المراقبة والاستجابة السريعة.

***سادساً: التطبيقات الرقميّة والمنصّات الإلكترونيّة***

تشمل مختلف التطبيقات والخدمات الإلكترونيّة المستخدَمة في التواصل، وتقديم الخدمات، والتعليم عن بعد، كالمنصّات الحكوميّة الرقميّة التي تُسهّل التفاعل بين المواطن والمؤسّسات.

ويتّضح ممّا سبق أنّ أدوات التحوّل الرقمي تُمثّل دعامةً أساسيّةً في تطوير مختلف القطاعات، إذ تُمكِّن من تحسين الأداء، وتسريع اتّخاذ القرار، وتعزيز الكفاءة. كما تُسهم هذه الأدوات في دعم الأمن المجتمعيّ من خلال توفير آلياتٍ حديثةٍ للمراقبة والتحليل والتنبّؤ بالمخاطر، غير أنّ نجاح استخدامها يبقى رهيناً بمدى توفّر البنية التحتيّة الرقميّة والكفاءات البشريّة، إضافةً إلى ضرورة وضع أُطرٍ قانونيّةٍ وتنظيميّةٍ تضمن الاستخدام الآمن والفعّال لهذه التقنيات.

## المطلب الثاني: انعكاسات التحوّلات الرقميّة على المجتمع

أحدثت التحوّلات الرقميّة تحوّلاتٍ بنيويّةً في النسيج المجتمعي، طالت أشكالَ العلاقات الاجتماعيّة، والمنظومةَ القيميّة، والهويّةَ الثقافيّة. ويتناول هذا المطلب تحليلَ هذه الانعكاسات الثلاث في ضوء الأدبيّات الاجتماعيّة المعاصرة.

### الفرع الأول: التحوّلات الرقميّة والعلاقات الاجتماعيّة

شهدت العلاقات الاجتماعيّة في العصر الراهن تحوّلاتٍ عميقةً نتيجة الانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتّصال، التي أعادت تشكيل أنماط التفاعل بين الأفراد داخل المجتمع. فلم تَعد العلاقات مقتصرةً على الاتّصال المباشر، بل باتت تعتمد بصورةٍ متزايدةٍ على الوسائط الرقميّة، ممّا أثّر في الروابط الاجتماعيّة وقوّتها[20].

أفضت التحوّلات الرقميّة إلى بروز أشكالٍ مستجدّةٍ من العلاقات الاجتماعيّة، تقوم على التواصل الافتراضي عبر المنصّات الرقميّة المتنوّعة، كمواقع التواصل الاجتماعيّ التي أتاحت للأفراد إمكانيّة التواصل الفوريّ بصرف النظر عن البُعد الجغرافي. وقد أسهم ذلك في توسيع شبكة العلاقات الاجتماعيّة، وتعزيز فرص التعارف، وتبادل المعلومات.

غير أنّ هذه التحوّلات أسهمت في المقابل في تقليص التفاعل الاجتماعيّ المباشر، إذ بات الأفراد يميلون إلى قضاء وقتٍ أطول أمام الشاشات بدلاً من التواصل الوجاهي، الأمر الذي قد يُضعِف الروابط الأسريّة والاجتماعيّة التقليديّة. كما ظهرت أنماطٌ جديدةٌ من العلاقات تتّسم بالسطحيّة والسرعة، ممّا أثّر في عمق العلاقات الإنسانيّة وجودتها[21].

وعلاوةً على ذلك، أسهم الفضاء الرقمي في إعادة تشكيل مفهوم الهويّة الاجتماعيّة، إذ بات الفرد يُقدّم نفسه عبر منصّاتٍ رقميّةٍ قد لا تعكس واقعَه الحقيقيّ بالضرورة، ممّا قد يُفضي إلى ازدواجيّةٍ في العلاقات الاجتماعيّة.

---

[20] نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص. 78.

[21] محمد عبد الحميد، الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت (القاهرة: عالم الكتب، 2007)، ص. 102.

ورغم هذه التحدّيات، لا يمكن إغفال الدور الإيجابيّ للتحوّلات الرقميّة في دعم التضامن الاجتماعي، لا سيّما في أوقات الأزمات، إذ تمكّنت المجتمعات من الحفاظ على تواصلها وتنظيم مبادراتٍ جماعيّةٍ عبر الوسائط الرقميّة.

ومجمل القول إنّ التحوّلات الرقميّة أحدثت تغييراتٍ جوهريّةً في طبيعة العلاقات الاجتماعيّة، جمعت بين الإيجابيّات المتمثّلة في تسهيل التواصل، والسلبيّات المرتبطة بضعف التفاعل المباشر، ممّا يستدعي تحقيقَ توازنٍ بين الاستخدام الرقميّ والحفاظ على الروابط الاجتماعيّة التقليديّة.

**الفرع الثاني: التحوّلات الرقميّة والقيم المجتمعيّة**

أفضت التحوّلات الرقميّة إلى تغيّراتٍ عميقةٍ لم تقتصر على الجوانب التقنيّة، بل امتدّت لتشمل المنظومة القيميّة داخل المجتمع. فمع انتشار الوسائط الرقميّة وتزايد الاعتماد عليها، برزت أنماطٌ مستجدّةٌ من القيم والسلوكيّات أثّرت تأثيراً مباشراً في الهويّة الثقافيّة والاجتماعيّة للأفراد.

أسهمت التحوّلات الرقميّة في إعادة تشكيل القيم المجتمعيّة من خلال نشر ثقافاتٍ وأنماط حياةٍ مختلفةٍ عبر الفضاء الإلكتروني، إذ بات الفرد يتعرّض يومياً لمحتوياتٍ متنوّعةٍ قد تحمل قيماً مغايرةً لقيم مجتمعه. وقد أفضى هذا الانفتاح إلى نوعٍ من التفاعل الثقافي، غير أنّه قد يُولّد في الوقت نفسه صراعاً قيمياً، لا سيّما لدى فئة الشباب[22].

كما عزّزت البيئة الرقميّة بعض القيم الإيجابيّة، كحرّية التعبير، والمشاركة المجتمعيّة، والعمل التطوّعيّ الرقمي، إذ بات بإمكان الأفراد التعبير عن آرائهم والمساهمة في القضايا العامّة بيسر. في المقابل أفرزت هذه التحوّلات قيماً سلبيّة، كالفردانيّة المفرِطة، وضعف الشعور بالانتماء، وانتشار سلوكيّاتٍ غير أخلاقيّة، كالتنمّر الإلكترونيّ، وانتهاك الخصوصيّة.

وعلاوةً على ذلك، أسهمت التحوّلات الرقميّة في تغيير مفهوم الرقابة الاجتماعيّة، إذ لم تَعد الأسرة والمؤسّسات التقليديّة المصدرَ الوحيد لتوجيه السلوك، بل بات الفضاء الرقمي يضطلع بدورٍ كبيرٍ في تشكيل القيم، ممّا قد يُؤدّي إلى تراجع بعض القيم التقليديّة، كالتضامن الأسريّ والاحترام المتبادل. ومن جهةٍ أخرى، اضطلعت الوسائط الرقميّة بدورٍ في نشر الوعي وتعزيز القيم الإيجابيّة، لا سيّما من خلال

[22] شريف درويش اللبان، الصحافة الإلكترونية: دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع (القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2011)، ص. 89.

الحملات التوعويّة والمحتوى الهادف، ممّا يدلّ على أنّ أثر التحوّل الرقمي في القيم المجتمعيّة ليس سلبياً بالكامل، بل أثرٌ مزدوجٌ يتوقّف على كيفيّة الاستخدام.

وجمالا يمكن القول إنّ التحوّلات الرقميّة كان لها أثرٌ عميقٌ في القيم المجتمعيّة، إذ أسهمت في بروز منظومةٍ قيميّةٍ جديدةٍ تجمع بين الإيجابيّ والسلبي، الأمر الذي يستدعي توجيهَ الاستخدام الرقميّ بما يحافظ على القيم الأصيلة، ويُواكب في الوقت ذاته متطلّبات العصر.

**الفرع الثالث: التحوّلات الرقميّة والهويّة الثقافيّة**

تُعدّ الهويّة الثقافيّة من أهمّ مقوّمات تماسك المجتمع واستمراريّته، غير أنّها باتت تواجه تحدّياتٍ متزايدةً في ظلّ التحوّلات الرقميّة المتسارعة. فقد أسهمت الثورة الرقميّة في فتح المجال أمام تدفّقٍ ثقافيٍّ عالميٍّ واسع، ممّا أثّر في الخصوصيّات الثقافيّة للمجتمعات، وأعاد تشكيل ملامح الهويّة لدى الأفراد[23].

أدّت التحوّلات الرقميّة إلى تعزيز ظاهرة العولمة الثقافيّة، إذ بات الأفراد يتفاعلون مع ثقافاتٍ متعدّدةٍ عبر شبكة الإنترنت، ممّا أسهم في تداخل الثقافات وتراجع الحدود الفاصلة بينها. وقد أتاح هذا الانفتاح فرصاً للتبادل الثقافيّ والتعرّف على أنماط حياةٍ جديدة، غير أنّه قد يُفضي إلى تآكل بعض مكوّنات الهويّة الثقافيّة المحلّية، لا سيّما لدى فئة الشباب.

كما أسهمت المنصّات الرقميّة في نشر اللغات الأجنبيّة على حساب اللغات الوطنيّة، ممّا يُهدِّد الاستمراريّة اللغويّة بوصفها أحد أهمّ عناصر الهويّة الثقافيّة[24]. وفي السياق الجزائري، يمكن ملاحظة التأثير المتزايد للّغات الأجنبيّة في الفضاء الرقمي مقارنةً باللغة العربيّة، ممّا يعكس تحوّلاً في أنماط التعبير الثقافي.

[23] عبد الله الغذامي، الثقافة التلفزيونية: سقوط النخبة وبروز الشعبي (بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص. 47.

[24] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003)، ص. 121.

ومن جهةٍ أخرى، أتاحت التحوّلات الرقميّة فرصاً كبيرةً للحفاظ على الهويّة الثقافيّة، من خلال رقمنة التراث ونشره عبر المنصّات الإلكترونيّة، ممّا يُسهّل الوصول إليه ويُعزّز الوعي به لدى الأجيال الجديدة. كما مكّنت الوسائط الرقميّة من إبراز الخصوصيّات الثقافيّة المحلّية والتعريف بها على نطاقٍ عالمي[25].

وعلاوةً على ذلك، أسهم الفضاء الرقميّ في تشكيل هويّاتٍ هجينةٍ تجمع بين المحلّي والعالمي، إذ بات الفرد يتبنّى عناصر من ثقافاتٍ مختلفة، ممّا يعكس طبيعة الهويّة في العصر الرقمي التي تتّسم بالديناميكيّة والتغيّر المستمرّ.

ويمكن القول أنّ التحوّلات الرقميّة كان لها أثرٌ مزدوجٌ في الهويّة الثقافيّة؛ فهي من جهةٍ تُهدّد بعض مقوّماتها التقليديّة، ومن جهةٍ أخرى تُوفّر أدواتٍ فعّالةً للحفاظ عليها وتعزيزها، ممّا يستدعي تبنّي سياساتٍ ثقافيّةٍ رقميّةٍ تضمن التوازن بين الانفتاح والحفاظ على الخصوصيّة الثقافيّة.

وإذا كان ما سبق قد كشف عن طبيعة هذه التحوّلات وأثرها في البنية المجتمعيّة، فإنّ استيعاب أبعادها يستلزم الاطّلاع على المقاربات النظريّة الكبرى التي بلورها الفكر الأمني المعاصر لتفسير تفاعل المجتمعات مع البيئة الرقميّة، وهو ما يتناوله المبحث الثالث.

## المبحث الثالث: المقاربات النظريّة المفسِّرة للأمن المجتمعي الرقمي

يشهد مفهوم الأمن المجتمعي تحوّلاتٍ عميقةً في ظلّ البيئة الرقميّة، ممّا يستدعي الاستعانة بمقارباتٍ نظريّةٍ متعدّدةٍ لفهم أبعاده وتفسير التحدّيات التي يطرحها الفضاء الرقمي، وتُسهم هذه المقاربات في تحليل العلاقة بين التكنولوجيا والمجتمع والأمن من زوايا متعدّدة، ويتناول هذا المبحث مقاربتين رئيسيّتين: نظريّة الأمن المجتمعي لمدرسة كوبنهاغن في مطلبٍ أوّل، ومقاربة الأمن الإنساني في مطلبٍ ثانٍ.

### المطلب الأول: نظريّة الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاغن)

تعود جذور نظريّة الأمن المجتمعي إلى مدرسة كوبنهاغن (Copenhagen School) التي برزت في تسعينيّات القرن العشرين، لا سيّما مع أعمال الباحث باري بوزان (Barry Buzan) وزملائه.

[25] نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص. 156-160.

وقد جاءت هذه النظريّة ردَّ فعلٍ على محدوديّة المقاربة التقليديّة للأمن، التي اقتصرت على الدولة والتهديدات العسكريّة[26].

**الفرع الأول: نشأة النظريّة ومفاهيمها الأساسيّة**

***أوّلاً: نشأة نظريّة الأمن المجتمعي***

ظهرت نظريّة الأمن المجتمعي في إطار التحوّلات التي عرفتها الدراسات الأمنيّة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ لم يَعد التركيز مقتصراً على الدولة والتهديدات العسكريّة، بل توسّع ليشمل فاعلين جدداً وتهديداتٍ غير تقليديّة. وقد ارتبط ظهور هذه النظريّة بمدرسة كوبنهاغن، التي سعت إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن من خلال توسيع مجالاته.

ومن هذا المنطلق، ظهر مفهوم «الأمن المجتمعي» الذي يُعنى بقدرة المجتمعات على الحفاظ على استمراريّتها وهويّتها في مواجهة التهديدات المختلفة. كما جاء هذا التحوّل نتيجة تزايد تأثير العولمة والهجرة والتطوّر التكنولوجي، التي أسهمت في بروز تهديداتٍ جديدةٍ تمسّ تماسك المجتمعات، لا سيّما في ظلّ البيئة الرقميّة[27].

***ثانياً: المفاهيم الأساسيّة لنظريّة الأمن المجتمعي***

ترتكز نظريّة الأمن المجتمعي على جملةٍ من المفاهيم الأساسيّة التي تُساعد في فهم طبيعة التهديدات التي تواجه المجتمعات، من أبرزها:

1. **الهويّة المجتمعيّة (Societal Identity)**: تُعدّ الهويّة العنصرَ المركزيّ في الأمن المجتمعي، إذ يُقصَد بها الخصائص المشتركة التي تُميّز مجتمعاً معيّناً، كاللغة والدين والثقافة والتقاليد. ويُنظَر إلى أيّ تهديدٍ لهذه الهويّة بوصفه تهديداً للأمن المجتمعي.

2. **التهديدات غير العسكريّة (Military Threats–Non)**: تُركّز النظريّة على التهديدات التي لا تتّخذ طابعاً عسكرياً، كالغزو الثقافي، والهجرة غير المنتظمة، والتطرّف، والتأثيرات الرقميّة (كالمعلومات المضلِّلة والتفكّك الاجتماعي).

[26] عبد النور بن عنتر، الأمن في العلاقات الدولية (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 85–90.

[27] محمد جمال مظلوم، الأمن المجتمعي العربي في عصر العولمة (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012)، ص. 78.

3. **الاستمراريّة (Continuity)**: وتعني قدرة المجتمع على الحفاظ على وجوده واستمراره عبر الزمن دون فقدان مقوّماته الأساسيّة، لا سيّما في ظلّ التغيّرات السريعة التي تفرضها العولمة والتحوّل الرقمي.

4. **الأمننة (Securitization)**: يُعدّ هذا المفهوم من أهمّ إسهامات مدرسة كوبنهاغن، ويُقصَد به تحويل قضيّة معيّنة إلى قضيّة أمنيّة من خلال خطاب سياسيٍّ أو إعلامي، ممّا يُسوّغ اتّخاذ إجراءاتٍ استثنائيّةٍ لمواجهتها.

5. **المرجعيّة الأمنيّة (Object Referent)**: تُشير إلى الجهة التي يُرادُ حمايتها، وفي حالة الأمن المجتمعي تكون هذه الجهة هي المجتمع نفسه، لا الدولةَ وحدها.

**الفرع الثاني: الأمن المجتمعي والهويّة**

يُعدّ موضوع الهويّة من القضايا الجوهريّة في دراسة الأمن المجتمعي، باعتبارها الإطارَ الذي يُحدِّد خصوصيّة المجتمع ويُميّزه عن غيره. ومع التحوّلات المتسارعة التي يشهدها العالم، لا سيّما في ظلّ الثورة الرقميّة، باتت الهويّة تواجه تحدّياتٍ جديدةً ومعقّدة، ممّا جعل من حمايتها والحفاظ عليها أحدَ أولويّات الأمن المجتمعي. ويسعى هذا الفرع إلى إبراز العلاقة بين الأمن المجتمعي والهويّة، وتحليل أثر التحوّل الرقمي في هذه العلاقة.

***أوّلاً: مفهوم الهويّة في إطار الأمن المجتمعي***

تُعدّ الهويّة من الركائز الأساسيّة التي تقوم عليها نظريّة الأمن المجتمعي، إذ تُشير إلى مجموعة الخصائص المشتركة التي تُميّز مجتمعاً معيّناً، كاللغة والدين والثقافة والتاريخ المشترك. ولا تقتصر الهويّة على بُعدها الفردي، بل تمتدّ لتُشكِّل الإطارَ الجماعيَّ الذي يضمن تماسك المجتمع واستقراره[28].

وقد أكّدت مدرسة كوبنهاغن أنّ الأمن المجتمعي يرتبط أساساً بقدرة المجتمع على الحفاظ على هويّته في مواجهة التهديدات، إذ يُصبح أيّ مساسٍ بهذه الهويّة تهديداً مباشراً للأمن. وفي هذا السياق، يرى باري بوزان أنّ بقاء المجتمع لا يُقاس بسلامة حدوده فحسب، بل بمدى استمراريّة هويّته الثقافيّة والاجتماعيّة[29].

[28] عبد النور بن عنتر، الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 92-95.

[29] محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص. 45-50.

***ثانياً: العلاقة بين الأمن المجتمعي وحماية الهويّة***

تتجلّى العلاقة بين الأمن المجتمعي والهويّة في كون الهويّة تُمثّل محورَ الحماية، إذ يسعى الأمن المجتمعي إلى:

- الحفاظ على الخصوصيّة الثقافيّة للمجتمع؛
- حماية القيم والعادات والتقاليد؛
- تعزيز الانتماء والانسجام الجماعي.

وبناءً عليه، فإنّ أيّ تهديدٍ يستهدف هذه العناصر (كالغزو الثقافي أو التفكّك الاجتماعي) يمكن أن يُؤدّي إلى زعزعة الاستقرار المجتمعي. كما أنّ ضعف الهويّة وتآكلها قد يُفضي إلى انتشار مظاهر الانحراف والتطرّف، ممّا ينعكس سلباً على الأمن المجتمعي، لا سيّما في ظلّ الانفتاح العالمي.

***ثالثاً: أثر التحوّل الرقمي في الهويّة والأمن المجتمعي***

أحدث التحوّل الرقمي تغيّراتٍ عميقةً في طبيعة الهويّة، إذ باتت تتشكّل أيضاً داخل الفضاء الافتراضي، لا في الواقع الاجتماعي فحسب. ومن أبرز تأثيراته:

1. **العولمة الثقافيّة الرقميّة**: انتشار القيم والثقافات العالميّة عبر شبكة الإنترنت، ممّا قد يُؤدّي إلى تراجع الخصوصيّة الثقافيّة المحلّية.
2. **وسائل التواصل الاجتماعي**: التي أسهمت في إعادة تشكيل الهويّة، لا سيّما لدى الشباب.
3. **ازدواجيّة الهويّة**: إذ قد يمتلك الفرد هويّةً رقميّةً تختلف عن هويّته الواقعيّة.
4. **ضعف الانتماء**: نتيجة التأثّر بالثقافات الرقميّة.

في المقابل، يمكن للتكنولوجيا أن تضطلع بدورٍ إيجابيّ في تعزيز الهويّة، من خلال:

- نشر الثقافة المحلّية؛
- تقوية الروابط الاجتماعيّة؛
- تعزيز الوعي المجتمعي.

وعليه، فإنّ تحقيق الأمن المجتمعي في العصر الرقمي يستلزم حمايةَ الهويّة من التهديدات الرقميّة، مع الاستفادة من الفرص التي تُتيحها التكنولوجيا؛ ومن ثَمّ تُمثّل الهويّة محوراً أساسياً في تحقيق الأمن المجتمعي.

**الفرع الثالث: التهديدات غير العسكريّة**

لم يَعد مفهوم الأمن في العصر الحديث مقتصراً على التهديدات العسكريّة التقليديّة، بل توسّع ليشمل طيفاً واسعاً من المخاطر غير العسكريّة التي تمسّ استقرار المجتمعات مباشرةً. وفي ظلّ التحوّلات الرقميّة المتسارعة، برزت تهديداتٌ جديدةٌ تتجاوز الحدود الجغرافيّة وتُؤثّر في القيم والهويّات والبنى الاجتماعيّة، ممّا جعل من دراستها ضرورةً لفهم أبعاد الأمن المجتمعي.

***أوّلاً: مفهوم التهديدات غير العسكريّة***

يُقصَد بالتهديدات غير العسكريّة تلك المخاطر التي لا تُستخدَم فيها القوّة المسلّحة، غير أنّها تُؤثّر بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ في استقرار المجتمع وتماسكه، وتشمل أبعاداً ثقافيّة واجتماعيّة واقتصاديّة وتكنولوجيّة[30]. وقد أشار بوزان إلى أنّ هذه التهديدات قد تكون أشدّ خطورةً من التهديدات التقليديّة، نظراً لصعوبة رصدها وتعقيد وسائل مواجهتها.

***ثانياً: أنواع التهديدات غير العسكريّة في البيئة الرقميّة***

في ظلّ التحوّل الرقمي، برزت أشكالٌ متعدّدةٌ من التهديدات غير العسكريّة، من أهمّها:

1. **التهديدات الثقافيّة:** كالغزو الثقافي وانتشار القيم الدخيلة عبر شبكة الإنترنت، ممّا قد يُؤدّي إلى تآكل الهويّة الوطنيّة.
2. **التهديدات الاجتماعيّة:** كالتفكّك الأسري، وضعف الروابط الاجتماعيّة، وانتشار سلوكيّاتٍ سلبيّة كالتنمّر الإلكتروني.
3. **التهديدات المعلوماتيّة:** وتشمل نشر الأخبار الزائفة والمعلومات المضلِّلة، التي تُؤثّر في الرأي العامّ وتُزعزع الثقة داخل المجتمع.
4. **التهديدات السيبرانيّة:** كالاختراقات الإلكترونيّة، وسرقة البيانات، والجرائم المعلوماتيّة.
5. **التطرّف الرقمي:** من خلال استغلال المنصّات الرقميّة لنشر الأفكار المتطرّفة واستقطاب الأفراد.

***ثالثاً: انعكاسات التهديدات غير العسكريّة على الأمن المجتمعي***

تُؤثّر هذه التهديدات تأثيراً مباشراً في الأمن المجتمعي، إذ تُؤدّي إلى:

[30] عبد النور بن عنتر، الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. 110-115.

1. زعزعة الاستقرار الاجتماعي؛
2. إضعاف الانتماء والهويّة؛
3. نشر الخوف وانعدام الثقة بين أفراد المجتمع؛
4. زيادة معدّلات الجريمة والانحراف.

ويتبيّن ممّا سبق أنّ التهديدات غير العسكريّة باتت تُشكّل أحدَ أهمّ التحدّيات التي تواجه الأمن المجتمعي في العصر الرقمي، نظراً لتنوّعها وأثرها العميق في مختلف جوانب الحياة. ومن ثَمّ، فإنّ مواجهتها تستلزم تبنّي مقارباتٍ شاملةٍ تجمع بين الوعي المجتمعي، والتأطير القانوني، وتعزيز الأمن الرقمي، بما يضمن حماية المجتمع واستقراره.

**المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني**

شهد مفهوم الأمن تحوّلاً ملحوظاً مع نهاية القرن العشرين، إذ لم يَعد يقتصر على حماية الدولة من التهديدات العسكريّة، بل بات يشمل حماية الإنسان في مختلف أبعاده. وفي هذا السياق، برزت مقاربة «الأمن الإنساني» إطاراً جديداً يُعيد توجيه الاهتمام نحو الفرد بوصفه محورَ العمليّة الأمنيّة، لا سيّما في ظلّ التحدّيات المعاصرة التي تمسّ حياته اليوميّة.

**الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده**

أفضت التحوّلات الدوليّة المتسارعة، لا سيّما بعد نهاية القرن العشرين، إلى إعادة النظر في المفاهيم التقليديّة للأمن التي كانت ترتكز أساساً على الدولة. وفي هذا السياق، برز مفهوم الأمن الإنساني مقاربةً حديثةً تهدف إلى توسيع دائرة الاهتمام لتشمل الإنسان بوصفه محورَ العمليّة الأمنيّة، خصوصاً في ظلّ التحدّيات المتنوّعة التي تمسّ حياته وكرامته.

***أوّلاً: مفهوم الأمن الإنساني***

ظهر مفهوم الأمن الإنساني بصورةٍ واضحةٍ مع تقرير التنمية البشريّة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994م، الذي سعى إلى إعادة تعريف الأمن بعيداً عن المقاربة التقليديّة، فأصبح أكثر ارتباطاً بحياة الأفراد واحتياجاتهم الأساسيّة[31].

ويُقصَد بالأمن الإنساني جملةُ التدابير والسياسات التي تهدف إلى حماية الإنسان من مختلف التهديدات التي قد تمسّ حياته أو كرامته، سواء أكانت اقتصاديّةً أم صحّيةً أم بيئيّةً أم اجتماعيّةً أم رقميّة. وهو بذلك يتجاوز البُعد العسكري ليشمل مختلف جوانب الحياة اليوميّة[32]. ويرتكز هذا المفهوم على بُعدين أساسيّين:

1. **التحرّر من الخوف (Freedom from Fear)**: أي حماية الأفراد من العنف والصراعات والتهديدات الأمنيّة.
2. **التحرّر من الحاجة (Freedom from Want)**: أي ضمان تلبية الاحتياجات الأساسيّة، كالغذاء والصحّة والتعليم.

***ثانياً: مجالات الأمن الإنساني***

حدّد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1994م سبعةَ مجالاتٍ للأمن الإنساني، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. **الأمن الاقتصادي**: ويُقصَد به ضمان دخلٍ مستقرٍّ للفرد يُمكِّنه من تلبية احتياجاته الأساسيّة، كالعمل والعيش الكريم، والحدّ من الفقر والبطالة.
2. **الأمن الغذائي**: ويعني توفير الغذاء الكافي والآمن لجميع الأفراد بصورةٍ دائمة، بما يضمن حمايتهم من الجوع وسوء التغذية.
3. **الأمن الصحّي**: ويرتبط بحماية الأفراد من الأمراض والأوبئة، وضمان الحصول على خدماتٍ صحّيةٍ ملائمة، لا سيّما في ظلّ التحدّيات الصحّية العالميّة.

[31] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1994: أبعاد جديدة للأمن البشري (نيويورك: مكتب تقرير التنمية البشرية، 1994)، ص. 22–46.

[32] خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص. 58–62.

4. **الأمن البيئي:** ويُشير إلى حماية الإنسان من المخاطر البيئيّة، كالتلوّث والتغيّرات المناخيّة والكوارث الطبيعيّة التي تُهدِّد حياته.

5. **الأمن الشخصي:** ويتمثّل في حماية الفرد من العنف بمختلف أشكاله، جسديّاً كان أم نفسياً، بما في ذلك الجريمة والعنف الأسري والتهديدات الرقميّة.

6. **الأمن السياسي:** ويُقصَد به ضمان الحقوق والحرّيات الأساسيّة، كحرّية التعبير والمشاركة السياسيّة، وحماية الأفراد من القمع والاضطهاد.

7. **الأمن المجتمعي:** ويرتبط بحماية الأفراد من تفكّك الروابط الاجتماعيّة، ومن الصراعات الإثنيّة والثقافيّة التي قد تُهدِّد التماسك الجماعي؛ وهو ما يربط مقاربة الأمن الإنساني مباشرةً بالأمن المجتمعي.

ويتّضح ممّا سبق أنّ أبعاد الأمن الإنساني مترابطةٌ ومتكاملة، إذ يُؤثّر كلّ بُعدٍ في الآخر بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة. كما أنّ التحدّيات المعاصرة، لا سيّما الرقميّة منها، جعلت من الضروري تبنّي رؤيةٍ شاملةٍ للأمن تأخذ بعين الاعتبار مختلف هذه الأبعاد، بما يضمن حماية الإنسان وتحقيق استقراره في مختلف المجالات.

**الفرع الثاني: العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن المجتمعي**

تُمثّل العلاقة بين الأمن الإنساني والأمن المجتمعي علاقةَ تكاملٍ وترابطٍ وثيق، إذ يُشكّل كلٌّ منهما امتداداً للآخر في تحقيق الاستقرار والحماية داخل المجتمع[33].

***أوّلاً: الأمن المجتمعي ركيزةً أساسيّةً للأمن الإنساني***

يُعدّ الأمن المجتمعي أحدَ الأعمدة السبعة التي يقوم عليها مفهوم الأمن الإنساني في صياغته الأصليّة. وهذا يعني أنّ الأمن الإنساني لا يمكن أن يتحقّق بصورةٍ كاملةٍ من دون وجود أمنٍ مجتمعي؛ فالفرد الذي يعيش في مجتمعٍ مفكّكٍ أو يُعاني من التهميش أو الصراعات الهويّاتيّة يفتقر إلى بُعدٍ أساسيٍّ من أبعاد الأمن الإنساني.

***ثانياً: العلاقة التكامليّة بين المنظورَين***

يمكن توضيح العلاقة بين المفهومين من خلال الجدول الآتي:

[33] خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني، مرجع سابق، ص. 75.

| المحور | الأمن الإنساني | الأمن المجتمعي |
|---|---|---|
| الوحدة المرجعيّة | الفرد / الإنسان | الجماعة / المجتمع المحلّي |
| نطاق التطبيق | فردي / كوني | محلّي / جماعي |
| طبيعة التهديدات | الفقر، الأمراض، العنف، انتهاك الحقوق | تفكّك الهويّة، الصراعات العِرقيّة، فقدان التراث |
| آليّات التطبيق | سياسات تنمويّة، حماية الحقوق، تحقيق العدالة | الشرطة المجتمعيّة، الحوار المجتمعي، التماسك الاجتماعي |

***الجدول (1.1): مقارنة بين الأمن الإنساني والأمن المجتمعي***

***ثالثاً: التأثير المتبادل بين المفهومين***

ثمّة تأثيرٌ متبادلٌ بين الأمن الإنساني والأمن المجتمعي:

- فأيّ خللٍ في الأمن الإنساني (كالفقر والبطالة والتهميش) يُفضي إلى تهديد الأمن المجتمعي (انتشار الجريمة، والعنف، وعدم الاستقرار)؛
- كما أنّ ضعف الأمن المجتمعي (كتفكّك القيم والنزاعات الاجتماعيّة) يُؤثّر سلباً في رفاه الفرد وأمنه.

***رابعاً: العلاقة في ظلّ التحدّيات الرقميّة***

باتت العلاقة بين المفهومين أكثر وضوحاً في ظلّ التحدّيات الرقميّة، إذ تُؤثّر التهديدات الرقميّة (كالجرائم الإلكترونيّة، وانتهاك الخصوصيّة، والتضليل الإعلامي) في الفرد (أمنٌ إنساني) وفي المجتمع ككلّ (أمنٌ مجتمعي) في آنٍ واحد، ممّا يستدعي تكامل الجهود لحماية كليهما معاً.

ويمكن القول إنّ الأمن الإنساني والأمن المجتمعي وجهان لعملةٍ واحدة، إذ يُؤدّي تحقيق أحدهما إلى تعزيز الآخر، ويُعدّ الجمع بينهما شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية والاستقرار، لا سيّما في ظلّ التحوّلات الرقميّة المعاصرة.

**الفرع الثالث: البُعد الرقمي في الأمن الإنساني**

يُمثّل البُعد الرقمي أحدثَ الإضافات إلى مفهوم الأمن الإنساني، إذ برزت التهديدات المرتبطة بالتحوّل الرقمي بوصفها أحد التحدّيات المعاصرة التي تمسّ حياة الأفراد والمجتمعات على حدٍّ سواء.

***أوّلاً: تعريف الأمن الإنساني في العصر الرقمي***

يُعرَّف الأمن الإنساني في العصر الرقمي بأنه «الإطار الذي يضمن حماية الأفراد والمجتمعات من المخاطر الناشئة عن استخدام التكنولوجيا الرقميّة، بما في ذلك انتهاك الخصوصيّة، والجرائم الإلكترونيّة، والفجوة الرقميّة التي تستبعد الفئات المهمَّشة».

ويُرى أنّ البُعد الرقمي في الأمن الإنساني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ«الأمن السيبراني»، باعتبار أنّ حماية الإنسان في الفضاء الرقمي لا تقلّ أهمّيةً عن حماية حدوده الماديّة.

***ثانياً: مستويات التحدّيات الرقميّة للأمن الإنساني***

تشمل التحدّيات الرقميّة للأمن الإنساني ثلاثة مستوياتٍ رئيسيّة:

1. **المستوى الفردي:** ويتمثّل في انتهاك الخصوصيّة، والتنمّر الإلكتروني، والاحتيال الرقمي.
2. **المستوى المجتمعي:** ويتجلّى في الفجوة الرقميّة بين الفئات الاجتماعيّة المختلفة، واستبعاد بعض المجتمعات من فرص التنمية الرقميّة[34].
3. **المستوى الوطني:** ويشمل الهجمات السيبرانيّة التي تستهدف البنى التحتيّة الحيويّة وتُؤثّر في حياة المواطنين.

***ثالثاً: متطلّبات الأمن الإنساني الرقمي***

تستدعي مقاربة الأمن الإنساني في بُعده الرقمي تبنّي سياساتٍ وطنيّةٍ وإقليميّةٍ تهدف إلى:

- تعزيز الوعي الرقمي لدى المواطنين؛
- تطوير التشريعات والقوانين لحماية البيانات والخصوصيّة؛
- سدّ الفجوة الرقميّة بين مختلف شرائح المجتمع، لضمان عدم تهميش أيّ فئةٍ من فرص التنمية.

[34] نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية، مرجع سابق، ص. 124.

ويتّضح ممّا سبق أنّ مقاربة الأمن الإنساني في عصر التحوّل الرقمي لا يمكن أن تكتمل دون معالجة الأبعاد التكنولوجيّة المرتبطة به، وفي مقدّمتها سدّ الفجوة الرقميّة وتعزيز الأمن السيبراني لحماية الأفراد والمجتمعات من التهديدات المعاصرة.

**خلاصة الفصل:**

يتّضح ممّا سبق أنّ مفهوم الأمن المجتمعي شهد تحوّلاتٍ نظريّةً عميقةً منذ نهاية الحرب الباردة، إذ انتقل من مقاربةٍ تقليديّةٍ ضيّقةٍ تربط الأمن بسيادة الدولة وقوّتها العسكريّة، إلى مقاربةٍ موسَّعةٍ تتمحور حول حماية المجتمع وهويّته وقيمه. وقد أسهمت مدرسة كوبنهاغن في تأسيس هذا التحوّل من خلال إدراج الهويّة المجتمعيّة بوصفها هدفاً مرجعياً للأمن، فيما أسهمت مقاربة الأمن الإنساني للأمم المتحدة في توسيع دائرة الاهتمام لتشمل الفرد في مختلف أبعاد حياته.

كما تبيّن أنّ التحوّلات الرقميّة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة قد أحدثت تغييراتٍ بنيويّةً في النسيج المجتمعي، طالت العلاقات الاجتماعيّة والمنظومة القيميّة والهويّة الثقافيّة. وقد أفضت هذه

التحوّلات إلى بروز تهديداتٍ مستحدثةٍ تتجاوز الحدود الجغرافيّة، كالجرائم الإلكترونيّة والتضليل المعلوماتي والتطرّف الرقمي والاختراق الثقافي عبر الفضاء الافتراضي، ممّا فرض إعادة النظر في مفهوم الأمن وآلياته.

ومن ثَمّ، فإنّ تحقيق الأمن المجتمعي في العصر الرقمي يستلزم تكاملاً بين المقاربتين النظريّتين: حمايةَ الجماعة في هويّتها وتماسكها (الأمن المجتمعي بمفهوم مدرسة كوبنهاغن)، وحمايةَ الفرد في كرامته وحرّيته (الأمن الإنساني بمفهوم الأمم المتحدة)؛ مع مراعاة البُعد الرقمي بوصفه بُعداً عرضياً يخترق جميع المجالات ويُعيد رسم خرائط التهديدات والفُرص.

ويُمثّل الإطار النظريّ الذي رسمه هذا الفصل المدخلَ التحليليَّ اللازمَ لدراسة واقع الأمن المجتمعي في الجزائر في ظلّ التحدّيات الرقميّة، وهو ما سيتمّ تناوله في الفصل الثاني من خلال تحليل أنماط التهديدات الرقميّة الماسّة بالأمن المجتمعي الجزائري، والإطار التشريعي والمؤسّسي الذي رسمته الدولة لمواجهتها.

# الفصل الثاني:

# التحوّل الرقمي وتحدّيات الأمن المجتمعي في الجزائر

**تمهيد:**

بعد أن أرسى الفصل الأوّل الإطارَ المفاهيميَّ والنظريَّ للأمن المجتمعي في العصر الرقمي، يأتي هذا الفصل ليُنزل تلك المقاربات النظريّة على أرض الواقع الجزائري، من خلال دراسةٍ تحليليّةٍ شاملةٍ لتجربة الجزائر في التحوّل الرقمي بأبعادها المختلفة. ولا يكتفي الفصل بعرض المنجزات، بل يَسعى إلى تشخيص التحدّيات التي تَعترض مسار الرقمنة، ورصد الآليات التي اعتمدتها الدولة لمواجهتها.

ويُعالج هذا الفصل ثلاثة محاور كبرى متكاملة:

1. **أوّلاً:** تشخيص واقع التحوّل الرقمي في الجزائر، من حيث السياسات الوطنيّة المعتمَدة، وأدوار الفاعلين الرئيسيّين (الدولة، والمؤسّسات، والمجتمع المدني) في إنجاحه، فضلاً عن مؤشّرات الاستخدام التي تعكس مستوى تجذُّر هذا التحوّل في المجتمع الجزائري.
2. **ثانياً:** استكشاف التهديدات الرقميّة التي يَطرحها هذا التحوّل على الأمن المجتمعي، سواءٌ من خلال البُعد القيمي والفكري (كالأخبار الزائفة، وخطاب الكراهية، والاستقطاب الرقمي)، أو من خلال البُعد الجُرمي (كالابتزاز الإلكتروني، والتشهير، والجرائم ضدّ الفئات الهشّة).
3. **ثالثاً:** تحليل آليات تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي التي اعتمدتها الجزائر، بين الجانب القانوني والمؤسّساتي (التشريعات، والأجهزة الأمنيّة، ومؤسّسات الضبط)، والجانب الوقائي والتوعوي (التربية الرقميّة، ودور الأسرة والمدرسة والإعلام والمجتمع المدني).

ويَرتكز هذا الفصل على فرضيّةٍ مفادها أنّ نجاح التحوّل الرقمي في الجزائر لا يُقاس بالبنية التحتيّة التقنيّة وحدها، بل بمدى قدرة الدولة والمجتمع على بناء منظومةٍ متكاملةٍ تحمي النسيج المجتمعي وتُعزّز الثقة بين المواطن والمؤسّسة في الفضاء الرقمي.

## المبحث الأول: واقع التحوّل الرقمي في الجزائر

شرعت الجزائر منذ مطلع الألفيّة الثالثة في مسارٍ متدرّجٍ نحو الانتقال الرقمي، توّجته في السنوات الأخيرة باستراتيجيّةٍ وطنيّةٍ شاملة، ومنظومةٍ تشريعيّةٍ ومؤسّسيّةٍ تُؤطِّر هذا الانتقال. ويسعى هذا المبحث إلى تحليل هذا الواقع من خلال مطلبين: يتناول الأوّل تطوّر التحوّل الرقمي في الجزائر من حيث السياسات والإنجازات والمؤشّرات، فيما يُحلِّل الثاني أدوار الفاعلين المختلفين في إنجاح هذا التحوّل.

### المطلب الأول: تطوّر التحوّل الرقمي في الجزائر

يتناول هذا المطلب ثلاثة محاور متكاملة لرسم صورة شاملة عن مسار التحوّل الرقمي في الجزائر: سياسات الرقمنة الوطنيّة بأطرها الاستراتيجيّة والقانونيّة، ثمّ آليّات رقمنة الإدارة والخدمات العموميّة بمراحلها وتقنيّاتها، وانتهاءً بمؤشّرات الاستخدام التي تعكس مدى تجذُّر هذا التحوّل في المجتمع الجزائري.

#### الفرع الأول: سياسات الرقمنة في الجزائر

تسعى سياسات الرقمنة في الجزائر إلى تحقيق نقلةٍ نوعيّةٍ شاملة، تجعل من التكنولوجيا الرقميّة محوراً أساسياً لحوكمة الدولة وتقديم الخدمات وتنويع الاقتصاد. وتستند هذه السياسات إلى رؤيةٍ استراتيجيّةٍ واضحةٍ تحت مسمّى «الجزائر الرقميّة الجديدة»، تُترجَم عمليّاً من خلال مشاريع طموحةٍ وأطرٍ قانونيّةٍ ومؤسّسيّةٍ مستحدثة[35].

##### *أوّلاً: الإطار الاستراتيجي «الجزائر الرقميّة 2030»*

تُمثّل استراتيجيّة «الجزائر الرقميّة 2030» الإطارَ المرجعيَّ الأوّلَ من نوعه في البلاد، إذ اعتُمدت لتنظيم وتوجيه مسار التحوّل الرقمي بصورةٍ هيكليّة. وترتكز هذه الاستراتيجيّة على خمسة أركانٍ رئيسيّة (انظر الشكل 2.1)[36]، يمكن تفصيلها على النحو الآتي:

[35] المفوضيّة السامية للرقمنة، استراتيجيّة الجزائر الرقميّة 2030: الإطار المرجعي للتحوّل الرقمي الوطني (الجزائر: رئاسة الجمهوريّة، 2024).

[36] المرجع نفسه، الفصل الخاص بالأركان الاستراتيجيّة.

1. **البنية التحتيّة الرقميّة الأساسيّة:** وتشمل شبكات الاتّصالات، ومراكز البيانات، وتطوير الألياف البصريّة.

2. **الموارد البشريّة والتكوين:** ببناء الكفاءات الرقميّة وتطوير المهارات اللازمة لاستيعاب التحوّلات التكنولوجيّة.

3. **البحث والتطوير:** لدعم الابتكار في المجال الرقمي، وتعزيز بيئة الشركات الناشئة.

4. **الحوكمة الرقميّة:** لوضع الأطر التنظيميّة والقانونيّة المنظّمة للقطاع الرقمي.

5. **الاقتصاد والمجتمع الرقمي:** لنشر الخدمات الرقميّة وتحقيق الشمول المالي والرقمي.

ولتنفيذ هذه الاستراتيجيّة، أُنشئت المفوضيّة السامية للرقمنة، التي تترأّسها وزيرةٌ مكلَّفةٌ بهذا الملفّ، لتكون الجهةَ المسؤولة عن التنسيق والمتابعة والإشراف على جميع مشاريع التحوّل الرقمي في القطاعات الحكوميّة والمؤسّسات العامّة.

**الشكل (2.1): الأركان الخمسة لاستراتيجية الجزائر الرقميّة 2030**

*المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى وثائق المفوضيّة السامية للرقمنة*

***الشكل (2.1): الأركان الخمسة لاستراتيجيّة الجزائر الرقميّة 2030***

***ثانياً: أبرز المشاريع والمبادرات***

تشهد الساحة الرقميّة الجزائريّة تنفيذ عددٍ كبيرٍ من المشاريع والمبادرات العمليّة، يمكن إجمال أبرزها فيما يأتي:

1. **خارطة طريقٍ طموحة (2025–2026)**: حُدِّد أكثر من خمسمئة مشروعٍ يُنجَز في المرحلة قصيرة المدى، يهدف ثلاثة أرباعها تقريباً (75 %) إلى تحسين الخدمات العموميّة المقدَّمة للمواطنين والشركات[37].

2. **البنية التحتيّة وحوكمة البيانات:** أُطلق النظام الوطني لحوكمة البيانات بموجب مرسومٍ رئاسيّ، بوصفه إطاراً قانونياً ومؤسّسياً وتقنياً لإدارة البيانات وتصنيفها وحمايتها وتبادلها بين القطاعات[38]؛ ويشمل ذلك تطوير منصّةٍ وطنيّةٍ للربط البيني (Interoperability) تربط الوزارات والمؤسّسات عبر شبكةٍ آمنة.

3. **منصّة موحَّدة للخدمات:** يجري العمل على إنشاء بوابةٍ وطنيّةٍ تفاعليّةٍ للخدمات الرقميّة، لتكون نافذةً واحدةً تُمكِّن المواطنين والمستثمرين من الوصول إلى مختلف الخدمات الإداريّة عن بُعد، دون الحاجة إلى التنقّل بين المصالح.

4. **البنية التحتيّة للدفع والهويّة الرقميّة (DPI)**: تتقدّم البلاد في بناء بنيةٍ تحتيّةٍ رقميّةٍ عامّة، تشمل ما يأتي:

**أ . إطار التوقيع الإلكتروني (i3Tawk–e)**: وهو منظومةٌ وطنيّةٌ للهويّة الرقميّة والتوقيع الإلكتروني، تُتيح الوصول الآمن إلى الخدمات عبر الإنترنت.

**ب . منظومة الدفع الرقمي لبريد الجزائر**: يضمّ النظام أكثر من 29 مليون حساب و18 مليون بطاقة من بطاقات «الذهبيّة»، ممّا يُسهم إسهاماً كبيراً في الشمول المالي على المستوى الوطني.

[37] بيان صحفي للمفوضيّة السامية للرقمنة حول خارطة طريق التحوّل الرقمي للفترة 2025–2026 (الجزائر: المفوضيّة السامية للرقمنة، 2025).

[38] الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة، المرسوم الرئاسي رقم 25–320 المتضمّن إحداث النظام الوطني لحوكمة البيانات، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، السنة 2025.

5. **رقمنة القطاعات الحيويّة:** تشمل المشاريع قطاعاتٍ متنوّعةً، منها:

**أ . قطاع الماليّة:** إطلاق السجلّ العقاري الإلكتروني، ونظامٍ رقميٍّ متكاملٍ للإدارة الجبائيّة، والتعميم الكامل للمعاملات الماليّة الإلكترونيّة في ميزانيّة الدولة.

**ب . قطاع الطاقة (نظام SMSIng):** وهو نظامٌ طوّرته شركة سونلغاز للتواصل الداخلي الآني، يتّجه إلى التعميم على باقي القطاعات لتحسين سرعة اتّخاذ القرار وفعّاليّته.

***ثالثاً: الشراكات الدوليّة والتعاون***

لا تسير الجزائر منفردةً في هذا المسار، بل تعقد شراكاتٍ مع منظماتٍ دوليّةٍ وشركاتٍ كبرى بهدف الاستفادة من الخبرات وتسريع الوتيرة. ومن أبرز هذه الشراكات:

1. **التعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP):** وُقّع إعلان نوايا لتسريع تنفيذ استراتيجيّة «الجزائر الرقميّة 2030».

2. **الانضمام إلى مبادرة «50 في 5» العالميّة:** وهي مبادرةٌ عالميّةٌ تهدف إلى بناء بنيةٍ تحتيّةٍ رقميّةٍ عامّةٍ شاملةٍ وآمنةٍ خلال خمس سنوات، بالتعاون مع شركاء دوليّين[39].

3. **التعاون مع شركة هواوي:** بحث سبل تعزيز التعاون في اقتصاد المعرفة، خاصّةً في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتطوير النظام البيئي للشركات الناشئة، وتوطين صناعة المعدّات الإلكترونيّة[40].

***رابعاً: الإطار القانوني والمؤسّسي***

لضمان نجاح هذه المشاريع واستدامتها، تعمل الحكومة على وضع أُسسٍ قانونيّةٍ متينة، تتمحور حول:

[39] مبادرة «50 في 5» العالميّة لبناء البنية التحتيّة الرقميّة العامّة، الموقع الرسمي للمبادرة، 2024.

[40] بيانات صحفيّة لشركة هواوي حول التعاون مع الجزائر في مجالات الذكاء الاصطناعي والشركات الناشئة (الجزائر: شركة هواوي، 2025).

1. **مشروع قانون الرقمنة:** في مراحله النهائيّة، ويهدف إلى تنظيم القطاع الرقمي بأكمله، بما في ذلك حوكمة البيانات والبنية التحتيّة والخدمات والاقتصاد الرقمي.

2. **المراسيم الرئاسيّة:** صدر المرسوم الرئاسي رقم 25-320 الذي يُنشئ بصورةٍ رسميّةٍ النظام الوطني لحوكمة البيانات.

***خامساً: التوجّهات المستقبليّة***

تتّجه سياسات الرقمنة في الجزائر نحو تعزيز السيادة الرقميّة للبلاد، من خلال تطوير حلولٍ وطنيّة، وتأمين البيانات، وتوطيد مكانة الجزائر بوصفها فاعلاً إقليمياً في الاقتصاد الرقمي. ويتمثّل الهدف النهائيّ في بناء إدارةٍ حديثةٍ وشفّافة، وتحسين ترتيب البلاد في المؤشّرات الدوليّة للحوكمة الرقميّة، كمؤشّر تنمية الحوكمة الإلكترونيّة (EGDI)، وخلقِ بيئةٍ جاذبةٍ للاستثمار المحلّي والدولي.

**الفرع الثاني: رقمنة الإدارة والخدمات العموميّة**

تُعدّ رقمنة الإدارة والخدمات العموميّة أحد أبرز توجّهات الإصلاح الإداري المعاصر، إذ تسعى الدول من خلالها إلى تحسين جودة الخدمات المقدَّمة للمواطنين، وزيادة الشفافيّة، ومكافحة البيروقراطيّة، وتقليل الفساد، وتوفير الوقت والجهد[41]. وقد تطوّر مفهوم الحوكمة من «الحكومة الإلكترونيّة» الذي ركّز على الجانب التقني، إلى «الحوكمة الرقميّة» التي تشمل أبعاداً أكثر شموليّة، أبرزها:

- التكامل بين مختلف الإدارات والجهات الحكوميّة؛
- التعاون مع القطاع الخاصّ والمجتمع المدني؛
- خلق القيمة العامّة المستدامة؛
- التركيز على المواطن بوصفه شريكاً في إنتاج الخدمة.

***أوّلاً: مراحل التطوّر***

شهد مسار الحوكمة الرقميّة عالميّاً تطوّراً عبر أربع مراحل رئيسيّة:

[41] مجلّة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، «الحكومة الإلكترونيّة في الجزائر بين التحوّل الرقمي والاستشراف الاستراتيجي: تحليل لأدائها في مؤشّر تنمية الحكومة الإلكترونيّة»، المجلّد 4، العدد 2 (2025): 856-876.

1. **المرحلة الناشئة (2000–2003)**: وارتكزت على الوسائل التقنيّة والتحوّل الإلكتروني للخدمات.

2. **مرحلة الاختناق (2004–2014)**: وتميّزت بمواجهة تحدّيات القبول والاعتماد من جانب المواطنين.

3. **مرحلة التطوير (2015–2018)**: ومن خصائصها الاهتمام بقضايا الشفافيّة ومكافحة الفساد.

4. **مرحلة النموّ (2019–2025)**: وتميّزت بالتركيز على الابتكار والمدن الذكيّة والاستدامة.

***ثانياً: الاتّجاهات البحثيّة المعاصرة***

تكشف الأدبيّات المعاصرة عن جملةٍ من الاتّجاهات البحثيّة التي تُؤطّر دراسة الحوكمة الرقميّة، وتقنياتٍ ناشئةٍ توظَّف في تطويرها.

***1. المجموعات البحثيّة الرئيسيّة***

**أ . التحوّل الرقمي وتبنّي التكنولوجيا:** تركّز هذه المجموعة على نماذج قبول التكنولوجيا، كنموذج TAM (Technology Acceptance Model) ونظريّة UTAUT (Unified Theory of Acceptance and Use of Technology)، وعلى جودة الخدمات الإلكترونيّة، والعوامل المؤثّرة في تبنّي المواطنين للخدمات الرقميّة.

**ب . الحوكمة الرقميّة والتنمية المستدامة:** تربط بين التحوّل الرقمي وأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على العدالة الرقميّة والشموليّة. وقد برز في هذا السياق مفهوم «التحوّل المزدوج» (Twin Transition) الذي يجمع بين التحوّل الرقمي والاستدامة البيئيّة في إطار حوكمةٍ موحَّدة.

**ج . تحوّل الإدارة العامّة:** تدرس تأثير الرقمنة في الهياكل البيروقراطيّة التقليديّة، مع التركيز على مفاهيم الحوكمة المفتوحة، والمدن الذكيّة، وتقليل الأعباء الإداريّة.

**د . تطوير خدمات الحوكمة الإلكترونيّة:** تركّز على التكامل بين الإدارات، ونموذج النافذة الواحدة، ومنصّات «الحكومة كخدمة» (GaaS – Government as a Service)، وتحسين تجربة المستخدم.

***2. التقنيّات الناشئة في الحوكمة الرقميّة***

**أ . الذكاء الاصطناعي:** يُوظَّف في صنع السياسات التنبّؤيّة، وتخصيص الموارد، وتقييم المخاطر، وتحسين تجربة المواطن.

**ب . تحليل البيانات الضخمة:** يُستخدَم في مراقبة الأداء، وتقييم أثر السياسات، ودعم القرارات القائمة على الأدلّة.

**ج . إنترنت الأشياء:** يُوظَّف في المراقبة البيئيّة في الوقت الفعلي، وإدارة المدن الذكيّة، وتحسين البنية التحتيّة.

**د . تقنية البلوكتشين:** تُسهم في تعزيز الشفافيّة في المشتريات العامّة، وتتبّع الخدمات، وحماية البيانات.

**هـ . التوأم الرقمي (Digital Twin):** يُستخدَم في محاكاة وإدارة المباني وأنظمة الطاقة والبيئات الحضريّة.

***ثالثاً: إنجازات التحوّل الرقمي في الخدمات العموميّة في الجزائر***

شهدت الجزائر إنجازاتٍ ملموسةً في مجال رقمنة الخدمات العموميّة، يمكن إجمالها في محورين رئيسيّين[42]:

***1. المنصّات والخدمات الرقميّة***

من أبرز ما تحقّق في هذا المجال:

**أ . رقمنة السجلّ الوطني للحالة المدنيّة:** بما يُسهّل الإجراءات الإداريّة المرتبطة بالوثائق الشخصيّة.

**ب . تعميم البطاقة الوطنيّة البيومتريّة:** ورخص السياقة والجوازات البيومتريّة.

**ج . الخدمات الرقميّة للجماعات المحلّية:** وتشمل طلبات التعمير والمعاملات التجاريّة عبر الهاتف المحمول.

**د . اعتماد رقم تعريفٍ وحيد:** لضمان سلامة البيانات وربطها بصورةٍ آمنةٍ بين مختلف الإدارات.

***2. تحسين أداء المؤسّسات العموميّة***

[42] المفوضيّة السامية للرقمنة، تقرير حول إنجازات التحوّل الرقمي في الجزائر (الجزائر: المفوضيّة السامية للرقمنة، 2025).

أظهرت المؤشّرات الرسميّة تقدّماً ملموساً في أداء الخدمات العموميّة، إذ كشف وسيط الجمهوريّة عن تحقيق نسبة معالجةٍ بلغت 93.53 % للشكاوى والملفّات المحالة على مختلف القطاعات الوزاريّة بحلول نهاية عام 2025. وقد اعتبر وسيط الجمهوريّة أنّ هذه النتيجة تعكس أثراً إيجابياً من حيث معالجة انشغالات المواطنين، وترسيخ ثقافة التقييم والتحسين المستمرّ للخدمات العموميّة[43].

**الفرع الثالث: مؤشّرات الاستخدام الرقمي**

تُعدّ مؤشّرات الاستخدام الرقمي أداةً أساسيّةً لقياس مدى تقدّم التحوّل الرقمي في أيّ بلد، إذ تعكس واقع تبنّي المواطنين للتقنيّات الحديثة والخدمات الإلكترونيّة. وفي الجزائر، تشهد هذه المؤشّرات تطوّراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ممّا يعكس ثمار الاستراتيجيّة الوطنيّة «الجزائر الرقميّة 2030» في دفع عجلة التحوّل الرقمي (انظر الشكل 2.2).

***أوّلاً: مؤشّرات الاتّصال والبنية التحتيّة الرقميّة***

***1. انتشار الهواتف النقّالة***

تُشير البيانات إلى أنّ عدد اشتراكات الهاتف النقّال في الجزائر بلغ 55.6 مليون اشتراك بنهاية عام 2025، وهو رقم يُعادل 117 % من إجمالي السكّان[44].

ويعكس هذا الرقم المرتفع ظاهرة تعدّد الشرائح لدى المواطنين، إذ يمتلك العديد من الجزائريّين أكثر من اشتراكٍ واحدٍ لأغراضٍ شخصيّةٍ أو مهنيّة. كما تُظهر التقارير الرسميّة أنّ 94.5 % من هذه الاشتراكات تعمل عبر شبكات الجيل الثالث والرابع والخامس (G/4G/5G3)، ممّا يُعزّز جاهزيّة البلاد للانتقال الرقمي.

***2. انتشار الإنترنت***

[43] مجلّة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مرجع سابق، ص. 868.

[44] سلطة ضبط البريد والاتّصالات الإلكترونيّة (ARPCE)، التقرير السنوي لسوق الاتّصالات الإلكترونيّة في الجزائر لسنة 2025 (الجزائر: ARPCE، 2025).

بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر 37.8 مليون شخص بنهاية عام 2025، بنسبة انتشارٍ بلغت 79.5 % من إجمالي السكّان. وقد سجّل عدد مستخدمي الإنترنت زيادةً قدرها 1.7 مليون مستخدم (بنسبة 4.8 % +) بين أكتوبر 2024 وأكتوبر 2025، ممّا يعكس تسارع معدّلات التبنّي الرقمي[45]. غير أنّه لا يزال نحو 9.74 مليون شخص (20.5 % من السكّان) خارج نطاق التغطية الرقميّة، وهي نسبةٌ تتركّز في المناطق الريفيّة والمناطق النائية.

### 3. سرعة الاتّصال بالإنترنت

شهدت سرعات الإنترنت في الجزائر تحسّناً كبيراً خلال عام 2025، وفقاً للبيانات الصادرة عن سلطة ضبط البريد والاتّصالات الإلكترونيّة، ممّا يعكس الجهود المبذولة في تطوير البنية التحتيّة الرقميّة.

### ثانياً: مؤشّرات استخدام منصّات التواصل الاجتماعي

بلغ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي النشطة في الجزائر 27.5 مليون هويّة مستخدم بنهاية عام 2025، وهو رقم يُعادل 57.7 % من إجمالي السكّان. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الرقم يُمثّل «هويّات مستخدمين» وليس بالضرورة أفراداً فريدين، إذ قد يمتلك الشخص الواحد حساباتٍ متعدّدةً على منصّاتٍ مختلفة.

ومن خلال دراسة توزيع المستخدمين حسب المنصّة، يتبيّن أنّ موقع فيسبوك (Facebook) يتصدّر المشهد الرقمي في الجزائر من حيث عدد المستخدمين، يليه يوتيوب (YouTube)، ثمّ تيك توك (TikTok) الذي يُحقّق حضوراً قويّاً بصفةٍ خاصّةٍ بين فئة البالغين بنسبة 80.1 %.

[45] سلطة ضبط البريد والاتّصالات الإلكترونيّة، مرجع سابق، الفصل الخاص بانتشار الإنترنت في الجزائر.

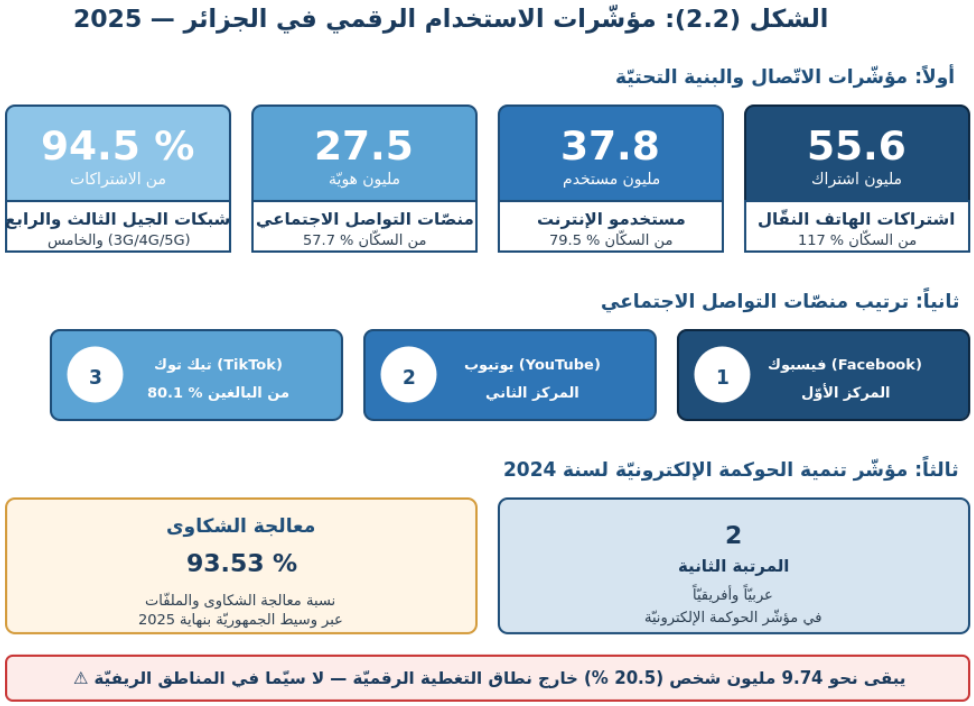


***الشكل (2.2): مؤشّرات الاستخدام الرقمي في الجزائر — 2025***

### *ثالثاً: مؤشّر تنمية الحوكمة الإلكترونيّة (EGDI)*

يُعدّ مؤشّر تنمية الحوكمة الإلكترونيّة (E-Government Development Index - EGDI) الصادر عن الأمم المتّحدة أداةً تقييميّةً مركّبةً، تقيس مدى تقدّم الدول في تقديم الخدمات العموميّة الرقميّة. ويتكوّن المؤشّر من ثلاثة مكوّناتٍ فرعيّةٍ رئيسيّة:

1. **مؤشّر الخدمات الإلكترونيّة (Online Services Index – OSI)**: ويقيس مدى تطوّر وجودة الخدمات التي تُقدّمها الحكومة عبر الإنترنت.
2. **مؤشّر البنية التحتيّة للاتّصالات (Telecommunications Infrastructure Index – TII)**: ويقيس مدى توفّر وتطوّر شبكات الاتّصالات.
3. **مؤشّر رأس المال البشري (Human Capital Index – HCI)**: ويقيس مستوى التعليم والمهارات الرقميّة للسكّان.

*أداء الجزائر في المؤشّر*

حلّت الجزائر في المرتبة الثانية عربيّاً وأفريقيّاً في مؤشّر تنمية الحوكمة الإلكترونيّة لعام 2024، ممّا يعكس تقدّماً ملحوظاً في مسار التحوّل الرقمي[46]. وقد أسهم في هذا التحسّن:

- تحسين البنية التحتيّة للاتّصالات من خلال تطوير شبكات الألياف البصريّة؛
- تطوير الخدمات الإلكترونيّة عبر إطلاق منصّاتٍ رقميّةٍ متعدّدةٍ لخدمة المواطنين؛
- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال برامج التكوين والتعليم الرقمي.

*التحدّيات التي تواجه تحسين المؤشّر*

رغم التقدّم المحرَز، تواجه الجزائر تحدّياتٍ تُؤثّر في ترتيبها في المؤشّر، أبرزها:

- ضعف التكامل المؤسّسي بين مختلف القطاعات الحكوميّة؛
- محدوديّة توظيف البيانات المفتوحة والذكاء الاصطناعي في تحسين الأداء الحكومي؛
- الفجوة الرقميّة بين المناطق الحضريّة والريفيّة.

### *رابعاً: مؤشّرات استخدام الخدمات الإلكترونيّة الحكوميّة*

#### *1. نسبة معالجة الشكاوى والملفّات*

كشف وسيط الجمهوريّة عن تحقيق نسبة معالجةٍ بلغت 93.53 % للشكاوى والملفّات المحالة على مختلف القطاعات الوزاريّة بحلول نهاية عام 2025. وقد اعتبر وسيط الجمهوريّة أنّ هذه النتيجة تعكس أثراً إيجابياً من حيث معالجة انشغالات المواطنين، وترسيخ ثقافة التقييم والتحسين المستمرّ للخدمات العموميّة.

#### *2. إطلاق فضاءاتٍ رقميّةٍ قطاعيّة*

شهدت السنة الأخيرة إطلاق العديد من الفضاءات الرقميّة المتخصّصة، منها:

- الفضاء الرقمي للمؤسّسات الصناعيّة؛
- منصّة التجارة الإلكترونيّة الوطنيّة.
-

[46] مجلّة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مرجع سابق، ص. 862.

### *3. محدوديّة البيانات المتاحة*

تجدر الإشارة إلى أنّ البيانات المتعلّقة بمعدّلات استخدام الخدمات الإلكترونيّة الحكوميّة بشكلٍ تفصيلي (كعدد المعاملات الإلكترونيّة، ونسبة المواطنين المستخدمين للخدمات، ومؤشّرات الرضا) لا تزال محدودةً في المصادر المتاحة، ممّا يُشير إلى حاجةٍ ملحّةٍ لتعزيز نُظم قياس الأداء ونشر التقارير الإحصائيّة في هذا المجال.

## المطلب الثاني: الفاعلون في التحوّل الرقمي

يُمثّل التحوّل الرقمي اليوم ضرورةً استراتيجيّةً لا خياراً ترفيهياً، إذ يُعيد تشكيل ملامح الاقتصاد والإدارة والمجتمع بأسره. غير أنّ نجاح هذا التحوّل لا يتحقّق بجهةٍ واحدةٍ أو فاعلٍ منفرد، بل يستلزم تضافر جهود عدّة أطرافٍ متكاملة الأدوار[47]. ويأتي على رأس هؤلاء الفاعلين: الدولةُ التي ترسم السياسات وتُوفّر البنية التحتيّة، والمؤسّساتُ (الخاصّة والعامّة) التي تُنفِّذ وتُطبِّق الحلول الرقميّة، والمجتمعُ المدنيُّ الذي يضمن الشموليّة والعدالة في الوصول إلى الفرص الرقميّة. ويتناول هذا المطلب كلَّ فاعلٍ على حدةٍ مع توضيح دوره المحوري في نجاح مسيرة التحوّل الرقمي (انظر الشكل 2.3).

### الفرع الأول: دور الدولة في التحوّل الرقمي

تُمثّل الدولة المحرّك الأساسيَّ والمنظِّمَ لعمليّة التحوّل الرقمي على المستوى الوطني، ويتجلّى ذلك في خمسة مستوياتٍ رئيسيّة:

#### *أوّلاً: وضع الإطار الاستراتيجي والتشريعي*

تضطلع الدولة بصياغة الرؤى والاستراتيجيّات الوطنيّة للتحوّل الرقمي، التي تُحدِّد الأهداف الكبرى والقطاعات ذات الأولويّة، كاستراتيجيّة «رؤية المملكة 2030» في المملكة العربيّة السعوديّة[48]، و«مصر الرقميّة» في جمهوريّة مصر العربيّة، و«الجزائر الرقميّة 2030» في الجزائر. كما تسنّ التشريعات والقوانين الضابطة للفضاء الرقمي.

[47] المنظمة العربيّة للتنمية الإداريّة، الحوكمة الرقميّة والتنمية المستدامة في الدول العربيّة (القاهرة: المنظمة العربيّة للتنمية الإداريّة، 2022)، ص. 78.

[48] هيئة الحكومة الرقميّة (المملكة العربيّة السعوديّة)، رؤية المملكة 2030: محور التحوّل الرقمي (الرياض: هيئة الحكومة الرقميّة، 2023).

***ثانياً: بناء البنية التحتيّة الرقميّة الأساسيّة***

تتحمّل الدولة مسؤوليّة إنشاء وتطوير البنية التحتيّة الحيويّة التي تقوم عليها الخدمات الرقميّة، وتشمل شبكات الاتّصالات ذات النطاق العريض، ومراكز البيانات الحكوميّة السحابيّة، وشبكات الربط الإلكتروني بين مختلف الهيئات والمؤسّسات الحكوميّة، بالإضافة إلى ضمان وصول هذه الخدمات إلى جميع المناطق الجغرافيّة، بما فيها النائية والريفيّة.

***ثالثاً: التحوّل الرقمي للخدمات الحكوميّة***

تقوم الدولة برقمنة خدماتها المقدَّمة للمواطنين والمقيمين والقطاع الخاصّ، من خلال إنشاء بوّاباتٍ ومنصّاتٍ إلكترونيّةٍ موحَّدة تُتيح إنجاز المعاملات الحكوميّة عن بُعد، كتجديد الإقامات، ودفع الفواتير، واستخراج الوثائق الرسميّة، وتقديم الإقرارات الضريبيّة. كما تعمل على دمج البيانات بين مختلف الوزارات والجهات لتحقيق مبدأ «مرّة واحدة فقط» (Only Principle-ecnO)، إذ لا يُطلَب من المواطن تقديمُ المعلومات نفسها لأكثر من جهة.

***رابعاً: تنمية رأس المال البشري الرقمي***

تعمل الدولة، من خلال وزارات التربية والتعليم العالي والتدريب التقني، على إدماج المهارات الرقميّة في المناهج التعليميّة بدءاً من المراحل المبكّرة، وإطلاق برامج ومبادراتٍ وطنيّة لتدريب وتأهيل القوى العاملة على وظائف المستقبل، كتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني؛ وذلك بالتعاون مع المؤسّسات الأكاديميّة والشركات المتخصّصة.

***خامساً: ضمان الأمن السيبراني وحماية الفضاء الرقمي***

تُنشئ الدولة هيئاتٍ ومراكز وطنيّةً للأمن السيبراني تتولّى وضع المعايير والسياسات، والاستجابة للحوادث الإلكترونيّة، وتأمين البنية التحتيّة الحيويّة (كالمياه والكهرباء والاتّصالات والقطاع المالي) من الهجمات السيبرانيّة، بالإضافة إلى نشر ثقافة الأمن السيبراني بين المواطنين والمؤسّسات[49].

[49] المنظمة العربيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات (AICTO)، تقرير حالة الأمن السيبراني في الدول العربيّة (تونس: AICTO، 2023)، ص. 34-42.

ويتّضح ممّا سبق أنّ دور الدولة لا يقتصر على التمويل أو التنظيم فحسب، بل يمتدّ ليشمل القيادة الاستراتيجيّة، وضمان العدالة في الوصول إلى الخدمات الرقميّة، وحماية الفضاء السيبراني الوطني.

**الشكل (2.3): مثلّث الفاعلين في التحوّل الرقمي**

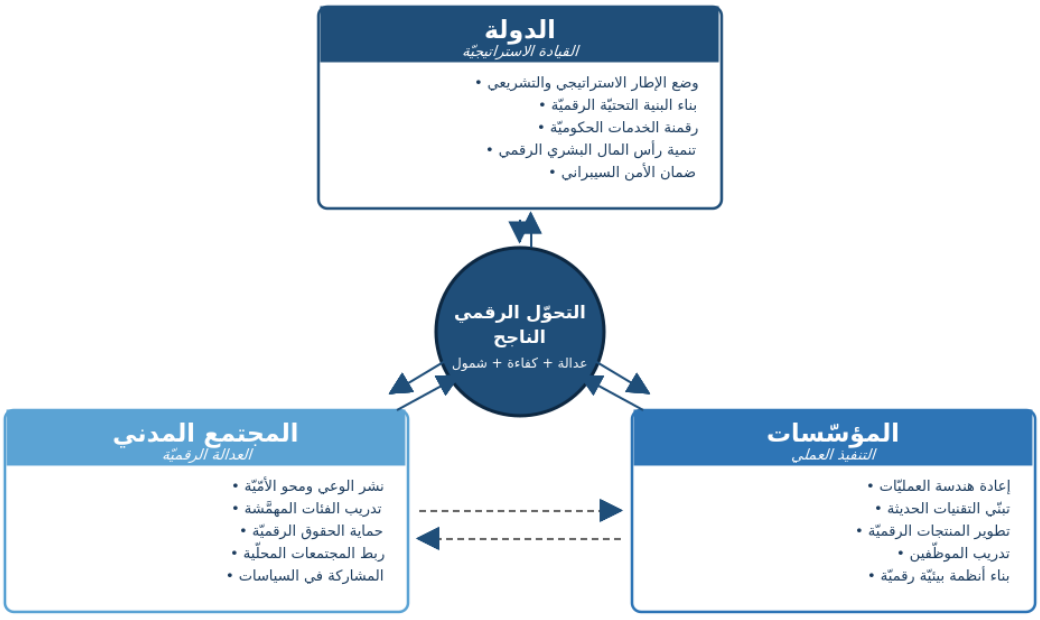


*يتحقّق التحوّل الرقمي الناجح بتكامل أدوار الفاعلين الثلاثة وتفاعلهم المتبادل*

*المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الأدبيّات المعاصرة في حوكمة التحوّل الرقمي*

***الشكل (2.3): مثلّث الفاعلين في التحوّل الرقمي***

## الفرع الثاني: دور المؤسّسات (القطاع الخاصّ والشركات العامّة والخاصّة)

تضطلع المؤسّسات بدورٍ محوريٍّ بوصفها المحرّك التنفيذيَّ للتحوّل الرقمي، وتتمثّل مسؤوليّاتها فيما يأتي:

### *أوّلاً: إعادة هندسة العمليّات الداخليّة*

تقوم المؤسّسات بأتمتة سير العمل وتحويل العمليّات الورقيّة والإداريّة التقليديّة إلى أنظمةٍ رقميّةٍ متكاملة، كتطبيق أنظمة تخطيط موارد المؤسّسة ( ERP -Enterprise Resource Planning)، وأنظمة إدارة علاقات العملاء ( CRM -Customer Relationship Management)، وأتمتة سلسلة التوريد واللوجستيّات؛ ممّا يُفضي إلى رفع الكفاءة وتقليل التكاليف وزمن الإنجاز[50].

[50] عبد الحميد بسيوني، نظم المعلومات الإداريّة وتطبيقاتها في المؤسّسات المعاصرة (القاهرة: دار الكتب العلميّة للنشر والتوزيع، 2018)، ص. 156.

***ثانياً: تبنّي التقنيات الحديثة في الإنتاج والخدمات***

تعتمد المؤسّسات على تقنيات الثورة الصناعيّة الرابعة، كالذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات واتّخاذ القرارات، وإنترنت الأشياء لربط المعدّات والآلات، والطباعة ثلاثيّة الأبعاد في التصنيع، والواقع المعزَّز والافتراضي في التدريب والتسويق، والحوسبة السحابيّة لخفض التكاليف التقنيّة[51].

***ثالثاً: تطوير المنتجات والخدمات الرقميّة***

تبتكر المؤسّسات حلولاً ومنتجاتٍ رقميّةً جديدةً تلبّي احتياجات السوق المتغيّرة، كالتطبيقات الذكيّة، والمنصّات الإلكترونيّة، والخدمات الماليّة الرقميّة (المدفوعات عبر الجوّال، والتمويل الجماعي)، وحلول التجارة الإلكترونيّة؛ ممّا يخلق مصادرَ دخلٍ جديدةً ويُعزّز التنافسيّة.

***رابعاً: الاستثمار في تدريب ورفع كفاءة الموظّفين***

تستثمر المؤسّسات في برامج التطوير المهني المستمرّ لموظّفيها، لرفع مهاراتهم الرقميّة، وتدريبهم على استخدام الأنظمة والتقنيات الجديدة، مع التركيز على تنمية مهارات المستقبل، كتحليل البيانات الضخمة، وأمن المعلومات، والبرمجة، والتفكير الحوسبي.

***خامساً: المشاركة في بناء الأنظمة البيئيّة الرقميّة***

تتعاون المؤسّسات فيما بينها، ومع الجامعات ومراكز البحث والتطوير، بالإضافة إلى المشاركة في حاضنات الأعمال والمسرّعات التقنيّة لدعم الشركات الناشئة في المجال الرقمي، والمساهمة في وضع معايير الصناعة والبروتوكولات التقنيّة المشتركة.

ومن خلال أتمتة عمليّاتها وابتكاراتها الرقميّة واستثمارها في الكفاءات البشريّة، تُسهم المؤسّسات في دفع عجلة الاقتصاد الرقمي، وتعزيز التنافسيّة والكفاءة الإنتاجيّة.

[51] منظمة الإسكوا، الثورة الصناعيّة الرابعة في المنطقة العربيّة: الفرص والتحدّيات (بيروت: اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا، 2022)، ص. 15-25.

**الفرع الثالث: دور المجتمع المدني (المنظّمات غير الحكوميّة والجمعيّات الأهليّة)**

يضطلع المجتمع المدني بدورٍ مكمِّلٍ ووسيطٍ في عمليّة التحوّل الرقمي، يُركّز على الجوانب الاجتماعيّة والإنسانيّة، وتتجلّى أبعاد هذا الدور فيما يأتي:

***أوّلاً: نشر الوعي ومحو الأمّيّة الرقميّة***

تقوم منظّمات المجتمع المدني بحملاتٍ توعيّةٍ واسعة في المجتمعات المحلّية حول مخاطر الفضاء الرقمي (كالتنمّر الإلكتروني، والاحتيال، وسرقة الهويّة)، وفوائده (كالحصول على الخدمات الحكوميّة، والتعليم عن بُعد، والتجارة الإلكترونيّة)، مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجاً، ككبار السنّ، وذوي الإعاقة، والأمّيّين رقمياً[52].

***ثانياً: تقديم التدريب والمهارات الرقميّة للفئات المهمَّشة***

تُنظِّم الجمعيّات الأهليّة دوراتٍ تدريبيّةً مجّانيّةً أو منخفضة التكلفة في المهارات الرقميّة الأساسيّة (كاستخدام الحاسوب، والإنترنت، والتطبيقات الحكوميّة، والسلامة الرقميّة) للنساء والشباب العاطلين عن العمل والفئات محدودة الدخل في المناطق الريفيّة والمحرومة؛ ممّا يُسهم في تقليل الفجوة الرقميّة[53].

***ثالثاً: رصد وحماية حقوق المواطنين في الفضاء الرقمي***

تضطلع منظّمات المجتمع المدني المتخصّصة بدور الرقابة المجتمعيّة على أداء الحكومة والمؤسّسات في تنفيذ التحوّل الرقمي، وتلقّي شكاوى المواطنين حول سوء الخدمات الرقميّة أو انتهاك خصوصيّاتهم، والدفاع عن حقوقهم في الوصول العادل للخدمات الرقميّة وعدم التمييز، فضلاً عن العمل على حماية الفئات الأكثر عرضةً للاستغلال الرقمي، كالأطفال والنساء.

***رابعاً: ربط المجتمعات المحلّية بالخدمات الحكوميّة الرقميّة***

[52] برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربيّة، 2003)، ص. 145.

[53] منظمة الإسكوا، الفجوة الرقميّة في المنطقة العربيّة وسُبل ردمها (بيروت: اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا، 2020)، ص. 67.

تعمل الجمعيّات الأهليّة بوصفها حلقةَ وصلٍ بين المواطنين (لا سيّما في المناطق النائية أو محدودي الإلمام بالتقنيّة) والجهات الحكوميّة، وذلك من خلال توفير نقاط وصولٍ مجتمعيّةٍ مزوَّدةٍ بالأجهزة والإنترنت، وتقديم المساعدة المباشرة للمواطنين في إنجاز معاملاتهم الحكوميّة الرقميّة، وتقديم تغذيةٍ راجعةٍ للحكومة حول التحدّيات التي يواجهها المواطنون.

***خامساً: المشاركة في تصميم وتقييم السياسات الرقميّة***

يُشارك ممثّلو المجتمع المدني في المشاورات الوطنيّة حول استراتيجيّات التحوّل الرقمي وقوانين حماية البيانات والأمن السيبراني، ويُقدّمون رؤيتهم حول احتياجات المجتمع وأثر السياسات في الفئات المختلفة. كما يُسهمون في تقييم أداء الحكومة في تحقيق أهداف التحوّل الرقمي من منظورٍ حقوقيٍّ وتنموي.

ومن ثَمّ يَبرز دور المجتمع المدني بوصفه جسراً للعدالة الرقميّة، وصمّامَ أمانٍ اجتماعي، يُكمِّل جهود الدولة والمؤسّسات من خلال التوعية والتدريب والرقابة المجتمعيّة.

ويتبيّن ممّا سبق أنّ الجزائر قطعت أشواطاً مهمّةً في مسار التحوّل الرقمي، سواء على مستوى رسم استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ شاملة، أو على مستوى الإنجازات التشريعيّة والمؤسّسيّة، أو على مستوى مؤشّرات الاستخدام الرقمي. غير أنّ هذا التحوّل أفرز في الوقت نفسه تهديداتٍ مستحدثةً تطال الأمن المجتمعي، وهو ما سيُحلِّله المبحث الثاني.

## المبحث الثاني: التهديدات الرقمية للأمن المجتمعي في الجزائر

يشهد الفضاء الرقمي الجزائري تطوّراً متسارعاً، وقد بات جزءاً من حياة المواطنين اليوميّة. غير أنّ هذا التحوّل الرقمي لم يخلُ من مخاطر جسيمة تهدّد الأمن المجتمعي بمختلف أبعاده. ويتناول هذا المبحث أبرز هذه التهديدات في مطلبين: يُعنى الأوّل بالتهديدات القيمية والفكرية، فيما يُعنى الثاني بالجرائم الإلكترونية ذات البعد المجتمعي.

## المطلب الأول: التهديدات القيمية والفكرية

تُمثّل التهديدات القيمية والفكرية أحد أخطر تجلّيات الجانب المظلم للتحوّل الرقمي، إذ تستهدف منظومة القيم والهويّة الوطنية والثقة في المؤسّسات، وهي ركائزُ جوهريّةٌ للأمن المجتمعي. ويتناول هذا المطلب ثلاثاً من أبرز هذه التهديدات: الأخبار الزائفة، وخطاب الكراهية، والاستقطاب الرقمي.

### الفرع الأول: الأخبار الزائفة

تُعدّ الأخبار الزائفة من أخطر التهديدات القيمية والفكرية التي تواجه الأمن المجتمعي في الجزائر في عصر الرقمنة، إذ تستهدف القيم الأخلاقية، والثقة في المؤسّسات، والهوية الوطنية. ويتناول هذا الفرع تعريف الظاهرة، وأبرز تجلّياتها في السياق الجزائري، وانعكاساتها على النسيج الاجتماعي.

تُعرَّف الأخبار الزائفة (Fake News) بأنها «المعلومات المضلِّلة أو الملفّقة التي تُنشَر عمداً عبر وسائل الإعلام التقليدية ومنصّات التواصل الاجتماعي، بهدف التأثير على الرأي العام، أو إثارة البلبلة، أو تشويه الحقائق»[54]. وتختلف هذه الظاهرة عن الخطأ غير المقصود في النشر، إذ تنطوي على نيّةٍ مبيَّتةٍ للتضليل والخداع.

وفي السياق الجزائري، شهدت السنوات الأخيرة انتشاراً واسعاً للأخبار الزائفة، خاصّةً عبر منصّات التواصل الاجتماعي كـ«فيسبوك» و«تويتر» و«واتساب»، ولا سيّما خلال فترة الحراك الشعبي (2019-2022) وجائحة كوفيد-19 (2020-2021). وتتمثّل خطورتها في قدرتها على استهداف القيم المجتمعية الراسخة، كالصدق والأمانة والمواطنة الصالحة والثقة في المؤسّسات الوطنية[55].

وتتجلّى الانعكاسات القيمية والفكرية للأخبار الزائفة في عدّة جوانب:

1. **تآكل القيم الأخلاقية:** إذ تُعوِّد المواطن على عدم التثبّت من المعلومات، ونشر ما يصل إليه دون تمحيص، ممّا يُضعف قيمتَي الصدق والأمانة في التعاملات اليومية.

[54] شريط، الأخبار الزائفة في الفضاء الرقمي وأثرها على الرأي العام والأمن المجتمعي، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022، ص. 405.

[55] رحموني، التضليل الإعلامي الرقمي وأثره على المنظومة القيمية في الجزائر، مجلّة الدراسات الإعلامية، 2020.

2. **زعزعة الثقة في وسائل الإعلام الوطنية والمؤسّسات الرسمية:** فعندما تُنشَر إشاعاتٌ مغايرةٌ لما تُعلنه السلطات، يبدأ المواطن بالتشكيك في أيّ خطابٍ رسمي، ممّا يخلق فجوة ثقةٍ تهدّد التماسك الاجتماعي[56].

3. **استهداف الذاكرة الجماعية والهوية الوطنية:** إذ تُستخدَم الأخبار الزائفة أحياناً لتشويه الرموز التاريخية للثورة الجزائرية، أو الطعن في الوحدة الوطنية، أو إحياء نعراتٍ مناطقية وطائفية كانت مطويّة[57].

4. **الإضرار بالصحة النفسية للمواطنين:** خاصّةً خلال الأزمات، إذ تُسبّب الأخبار الزائفة حالةً من الهلع والقلق الجماعي، كما حدث في بداية جائحة كوفيد-19 عندما انتشرت وصفاتٌ علاجيةٌ مغشوشة وتوقّعاتٌ كارثيةٌ غير صحيحة[58].

5. **إضعاف القدرة على اتّخاذ القرارات السليمة:** سواء على المستوى الفردي (كشراء أدوية دون استشارة الطبيب)، أو على المستوى الجماعي (كالتأثير على المواقف من قضايا وطنية كبرى).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر، رغم جهودها في مكافحة هذه الظاهرة عبر إنشاء خلايا رصدٍ إلكترونيّ ضمن المديرية العامة للأمن الوطني ووزارة الاتّصال، لا تزال تواجه تحدّياتٍ كبيرة، أبرزها: صعوبة تتبّع مصادر الأخبار الزائفة (لكونها غالباً ما تنطلق من صفحاتٍ مجهولةٍ أو حساباتٍ وهميّة)، وسرعة انتشارها قبل تمكّن الجهات الرسمية من نفيها، وضعف الثقافة الرقمية لدى شريحةٍ واسعةٍ من المواطنين، ممّا يجعلهم أكثر عرضةً للتصديق والنشر[59].

لذلك أصبحت مواجهة الأخبار الزائفة ضرورةً ملحّةً للحفاظ على الأمن المجتمعي، وهي تتطلّب مقاربةً متكاملةً تجمع بين التوعية والتثقيف الإعلامي، وتشديد الرقابة على المحتوى الرقمي مع احترام الحرّيات، وإقرار عقوباتٍ رادعةٍ ضدّ مروّجي الأكاذيب بقصد الإضرار بالأمن الوطني والوحدة الوطنية.

[56] ابن ريالة وسراي، الإشاعة الرقمية وأثرها على الثقة في المؤسسات الرسمية، مجلّة الباحث في العلوم الاجتماعية، 2020.

[57] وزارة الشباب والثقافة (المملكة المغربية)، تقرير حول الأخبار الزائفة واستهداف الذاكرة الجماعية، 2025.

[58] رمضان، الأخبار الزائفة وانعكاساتها النفسية على المواطنين خلال جائحة كوفيد-19، مجلّة علم النفس والدراسات التربوية، 2020.

[59] بلقاسم، تحدّيات مكافحة الأخبار الزائفة في البيئة الرقمية الجزائرية، مجلّة الدراسات القانونية والسياسية، 2023.

**الفرع الثاني: خطاب الكراهية**

يُعدّ خطاب الكراهية من أخطر التهديدات القيمية والفكرية التي تُغذّيها الفضاءات الرقمية، إذ يستهدف النسيج الاجتماعي عبر بثّ العداوة والبغضاء بين مكوّنات المجتمع الواحد. ويتناول هذا الفرع مفهومَه، وأبرز تجلّياته في الفضاء الرقمي الجزائري، وانعكاساته على الأمن المجتمعي والقيم الوطنية.

***أوّلاً: تعريف خطاب الكراهية***

يُعرَّف خطاب الكراهية بأنه «كلّ تعبيرٍ أو قولٍ أو فعلٍ يُشجّع على العنف أو التمييز أو العداء تجاه فردٍ أو مجموعةٍ بناءً على خصائصهم الدينية أو العرقية أو المذهبية أو الجهوية أو الجنسية، أو أيّ هويّةٍ جماعيّةٍ أخرى»[60]. ومع انتشار منصّات التواصل الاجتماعي، بات خطاب الكراهية يجد بيئةً خصبةً للانتشار، إذ تسمح خاصيّة التعليقات المجهولة أو الحسابات الوهمية للمغرضين بنشر سمومهم دون رادع.

***ثانياً: أشكال خطاب الكراهية***

برز خطاب الكراهية في الجزائر بشكلٍ ملحوظٍ خلال السنوات الأخيرة، خاصّةً في فترات الحراك الشعبي والانتخابات والأحداث الرياضية، وأحياناً على خلفية أزماتٍ إقليمية. ويتّخذ هذا الخطاب أشكالاً متعدّدةً منها:

1. **خطاب الكراهية الجهوي أو المناطقي**: ويُستخدَم للتحريض بين مناطق الوطن (كالتعصّب بين الغرب والشرق، أو بين سكّان المدن والقرى)، ممّا يهدّد الوحدة الوطنية التي تعتزّ بها الجزائر.
2. **خطاب الكراهية الديني أو المذهبي**: ويظهر في التعليقات المسيئة للرموز الدينية، أو التحريض بين مكوّنات الأمة الواحدة، رغم وحدة المرجعية الدينية في الجزائر (الإسلام السنّي المالكي).
3. **خطاب الكراهية السياسي**: ويبرز خلال الحملات الانتخابية أو النقاشات الحادّة حول قضيةٍ وطنية، حيث يتجاوز حدود النقد الموضوعي إلى السبّ والقذف والتكفير.

[60] زروقي، خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي: المفهوم والأبعاد، مجلّة العلوم القانونية والسياسية، 2024، ص. 90.

4. **خطاب الكراهية ضدّ الفئات الهشّة:** كالتحريض ضدّ النساء أو ذوي الاحتياجات الخاصّة أو فئةٍ معيّنةٍ من المهاجرين واللاجئين. وتكمن خطورة خطاب الكراهية في قدرته على الانتقال من الفضاء الافتراضي إلى الواقع، إذ يمكن أن يتحوّل إلى أعمال عنفٍ مادي، أو مقاطعةٍ اجتماعية، أو تفكّكٍ للروابط الأسرية، كما أنّه يُضعف القيم المجتمعية الأصيلة كالتسامح والتضامن واحترام الآخر[61].

***ثالثاً: آليات التصدّي لظاهرة خطاب الكراهية***

تُشير الدراسات إلى أنّ خطاب الكراهية في الفضاء الرقمي الجزائري غالباً ما يُغذّى من صفحاتٍ مجهولة المصدر، تهدف إلى إثارة الفتنة والنيل من الاستقرار الاجتماعي. وقد حاولت السلطات الجزائرية التصدّي لهذه الظاهرة عبر آلياتٍ قانونية، أبرزها:

1. **تعديل قانون العقوبات:** ليشمل تجريم التحريض على الكراهية عبر وسائل الاتّصال الحديثة.
2. **إلزام منصّات التواصل الاجتماعي:** بإزالة المحتوى المحرِّض بسرعة.
3. **إنشاء خلايا رقابية متخصّصة:** في المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني.

لكن تبقى التحدّيات قائمة، أبرزها: صعوبة ضبط الحسابات الوهمية التي تتّخذ هويّاتٍ مستعارة، وبطء الإجراءات القضائية مقارنةً بسرعة انتشار المحتوى، وغياب ثقافة الوعي القانوني لدى بعض المواطنين الذين يشاركون في نشر خطاب الكراهية دون إدراكٍ لعواقبه[62].

وفي الختام، يمكن التأكيد على أنّ خطاب الكراهية يمثّل تهديداً وجودياً للأمن المجتمعي في الجزائر، لأنه يَنخر في النسيج الوطني ويهدّد الوحدة والتماسك الاجتماعي. ورغم الجهود القانونية والتقنية لمواجهته، تظلّ التوعية المجتمعية وبناء ثقافة الحوار المحترَم الضمانةَ الحقيقيّةَ لاجتثاث هذه الآفة من الفضاء الرقمي.

[61] خليفي، خطاب الكراهية الرقمي وأثره على الوحدة الوطنية والقيم المجتمعية، مجلّة الدراسات الاجتماعية، 2022.

[62] العابد، الآليات القانونية لمواجهة خطاب الكراهية الإلكتروني في الجزائر، مجلّة القانون والمجتمع، 2021.

## الفرع الثالث: الاستقطاب الرقمي

يُعدّ الاستقطاب الرقمي من أخطر الظواهر التي برزت مع توسّع استخدام منصّات التواصل الاجتماعي، إذ يُحوّل الفضاء الافتراضي إلى ساحة صراعٍ بين مجموعاتٍ متشدّدة، ممّا يهدّد القيم المجتمعية المبنيّة على الحوار والتسامح. ويتناول هذا الفرع مفهومه وأشكاله في السياق الجزائري، وانعكاساته على الأمن المجتمعي والنسيج الوطني.

### *أوّلاً: تعريف الاستقطاب الرقمي*

يُعرَّف الاستقطاب الرقمي بأنه «عملية انقسام الرأي العام عبر الفضاءات الرقمية إلى معسكرَين أو أكثر متصارعَين، يتّسم كلٌّ منها بالتطرّف في مواقفه، ورفض الآخر، وعدم قبول الحوار أو التسامح»[63]. وتُسهم خوارزميات منصّات التواصل الاجتماعي في تغذية هذا الاستقطاب، إذ تعرض للمستخدم محتوًى متشابهاً لمعتقداته السابقة، ممّا يحبسه داخل «فقاعة تصفية» (elbbuB retliF) أو «غرفة صدى» (rebmahC ohcE) تمنعه من الاطّلاع على وجهات النظر المخالفة.

### *ثانياً: أشكال الاستقطاب الرقمي في الجزائر*

1. **الاستقطاب السياسي**: خلال الحراك الشعبي (2019-2020) انقسم المستخدمون إلى مؤيّدٍ ومعارض، وتبادل كلٌّ طرفٍ اتّهاماتٍ خطيرة، وتجاوز النقاش حدود الأدب إلى التجريح والتكفير[64].

2. **الاستقطاب الرياضي**: يُعدّ الاستقطاب بين جماهير الأندية الكروية من أبرز مظاهر الظاهرة، إذ تتحوّل المباريات إلى معارك كلاميّةٍ حادّةٍ في الفضاء الرقمي، تنعكس أحياناً على أرض الواقع بأعمال شغبٍ وعنف.

3. **الاستقطاب الفكري والثقافي**: ويظهر حول قضايا الهوية واللغة والحداثة، إذ ينقسم النقاش الرقمي إلى تيّاراتٍ متطرّفةٍ لا تقبل الحوار، ممّا يعيق أيّ نقاشٍ مجتمعيٍّ هادفٍ حول مستقبل الجزائر.

---

[63] عبد القادر، الاستقطاب الرقمي وأثره على الرأي العام في الفضاء الافتراضي، مجلّة الإعلام والاتصال، 2023، ص. 45.

[64] بوعلام، الحراك الشعبي والاستقطاب السياسي في الفضاء الرقمي الجزائري، مجلّة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021.

4. **الاستقطاب الديني:** ويتمثّل في انقساماتٍ حادّةٍ حول قضايا دينيةٍ فرعية، يتبادل فيها الطرفان اتّهامات التكفير والتبديع، ممّا يهدّد الوحدة الدينية للمجتمع الجزائري.

وتكمن خطورة الاستقطاب في تآكل قيم التسامح والحوار، ودفع المواطنين إلى تبنّي مواقف متطرّفةٍ لا تقبل المراجعة، وإضعاف القدرة على التفكير النقدي المستقلّ، كما أنّه يُضعف النسيج الاجتماعي، ويُحوّل الأصدقاء والجيران والعائلة إلى خصوم، ويُسهم في انتشار ثقافة «إمّا معي أو ضدّي»[65].

***ثالثاً: عوامل تفشّي الاستقطاب الرقمي في الجزائر***

تتضافر عدّة عوامل في تفشّي ظاهرة الاستقطاب الرقمي في الجزائر، أبرزها:

1. **الحسابات الوهمية:** التي تهدف إلى زرع الفتنة وإشغال المجتمع بقضايا هامشية.
2. **خوارزميات منصّات التواصل:** التي تُعزّز المحتوى المتطرّف لأنه يُحقّق تفاعلاً أكبر.
3. **غياب ثقافة الحوار الرقمي الهادف:** لدى شريحةٍ واسعةٍ من المستخدمين.
4. **تأثير جماعات الضغط والتيّارات الإيديولوجية:** التي تستخدم الفضاء الرقمي لبسط نفوذها[66].

***رابعاً: آليات مواجهة الاستقطاب الرقمي وتحدّياتها***

حاولت السلطات الجزائرية مواجهة هذه الظاهرة من خلال عدّة إجراءات، منها:

1. **إطلاق حملات توعوية:** حول مخاطر الانجرار وراء الاستقطاب الرقمي.
2. **تشجيع منصّات التواصل:** على تعديل خوارزمياتها لتقليل عرض المحتوى المحفّز للانقسام.
3. **فتح قنوات حوارٍ رقميّةٍ رسمية:** تشجّع النقاش المحترَم.

لكن تبقى التحدّيات كبيرة، خاصّةً في ظلّ سرعة انتشار المحتوى الاستقطابي مقارنةً بالمحتوى الهادئ والموضوعي، وصعوبة تغيير سلوك المستخدمين الذين اعتادوا نمط التفاعل المتطرّف[67].

---

[65] تومي، الاستقطاب الرقمي وتآكل قيم الحوار والتسامح في المجتمع الجزائري، مجلّة الدراسات الاجتماعية، 2022.

[66] حناشي، العوامل المغذّية للاستقطاب الرقمي في الجزائر، مجلّة الدراسات الإعلامية، 2024.

[67] قادري، تحدّيات مواجهة الاستقطاب الرقمي في الجزائر، مجلّة القانون والمجتمع، 2023.

لذلك تتطلّب مواجهة الاستقطاب الرقمي استراتيجيةً وطنيةً تبدأ من التربية الإعلامية في المدارس، مروراً بتكوين النخب والمؤثّرين على أساليب الحوار الرقمي البنّاء، وانتهاءً بتطوير آلياتٍ رقابيةٍ ذكيّةٍ تكشف المحتوى المحرّض على الاستقطاب وتحدّ منه دون المساس بالحرّيات المشروعة.

ويُستخلَص ممّا سبق أنّ الاستقطاب الرقمي يشكّل تهديداً قيمياً وفكرياً خطيراً على الأمن المجتمعي في الجزائر، لأنه يُفقد المجتمع قدرته على الحوار والتسامح ويُحوّله إلى أطرافٍ متصارعة، وتظلّ التوعية المبكّرة وبناء ثقافة الاختلاف المحترَم السبيلَ الأنجعَ لمواجهة هذه الآفة الرقمية.

## المطلب الثاني: الجرائم الإلكترونية ذات البعد المجتمعي

إلى جانب التهديدات القيمية والفكرية، يُفرز الفضاء الرقمي جملةً من الجرائم الإلكترونية التي يتجاوز أثرها الفردَ ليطال الأسرة والمجتمع بأكمله. ويتناول هذا المطلب ثلاثاً من أبرز هذه الجرائم: الابتزاز الإلكتروني، والتشهير وانتهاك الخصوصية، والجرائم الموجَّهة ضدّ الفئات الهشّة.

### الفرع الأول: الابتزاز الإلكتروني

يُعدّ الابتزاز الإلكتروني من أخطر الجرائم المستحدثة في عصر الرقمنة، إذ يستغلّ المجرمون وسائل التواصل والإنترنت لتهديد الضحايا بكشف أسرارهم، محقّقين مكاسبَ مادّيةً أو معنويّةً على حساب سلامة الأفراد والمجتمع.

#### *أوّلاً: تعريف الابتزاز الإلكتروني*

الابتزاز الإلكتروني جريمةٌ معلوماتيّةٌ حديثةٌ تُستخدَم فيها شبكات الاتّصال الرقمية والإنترنت وسيلةً لتهديد شخصٍ أو مجموعةٍ من الأشخاص بكشف معلوماتٍ حسّاسةٍ أو صورٍ أو فيديوهاتٍ أو بياناتٍ خاصّةٍ بهم، بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة[68]. وقد تكون هذه المكاسب مادّيةً (كالحصول على أموال) أو معنويّةً (كإجبار الضحية على القيام بفعلٍ معيّن، كالتخلّي عن منصبٍ أو الإدلاء بمعلوماتٍ سرّية، أو الامتناع عن فعلٍ كان يرغب فيه). ويُعدّ هذا النوع من أخطر الجرائم الإلكترونية ذات البعد المجتمعي، لأنه لا يمسّ الفرد وحده، بل يمتدّ تأثيره إلى أسرته ومجتمعه بأكمله.

[68] خالد ممدوح إبراهيم، الجرائم المعلوماتية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009)، ص. 210.

***ثانياً: خصائص الابتزاز الإلكتروني***

يتميّز الابتزاز الإلكتروني بجملةٍ من الخصائص، أبرزها:

- الطابع العالمي العابر للحدود؛
- سهولة الارتكاب وانخفاض التكلفة؛
- صعوبة كشف هوية الجاني؛
- الاعتماد على الدليل الرقمي في الإثبات؛
- طابعه الهادئ وغير العنيف ظاهرياً.

***ثالثاً: صور الابتزاز الإلكتروني وأساليبه***

يتّخذ الابتزاز الإلكتروني صوراً متعدّدةً تختلف باختلاف الدافع والمكسب المطلوب، ومن أبرزها:

**أ . الابتزاز المالي**: وهو الأكثر شيوعاً، إذ يطلب المبتزّ مبلغاً ماليّاً مقابل عدم نشر المواد المحرِجة.

**ب . الابتزاز العاطفي**: ويستغلّ فيه الجاني علاقةً عاطفيّةً سابقةً أو حاليّةً مع الضحية، ويهدّد بكشف أسرارٍ أو صورٍ خاصّةٍ إذا لم يستجب لمطالبه.

**د . الابتزاز الاجتماعي**: ويهدّد فيه المبتزّ بالتشهير بالضحية أمام أسرته أو مجتمعه أو زملائه في العمل، ممّا قد يُدمّر سمعته وعلاقاته الاجتماعية.

**هـ . الابتزاز المهني أو السياسي**: ويستهدف الأشخاص ذوي المناصب الحسّاسة، كالمسؤولين وأصحاب القرار ورجال الأعمال، بهدف التأثير على قراراتهم أو الحصول على معلوماتٍ سرّية.

أمّا أساليب الارتكاب فتتطوّر باستمرار، وأكثرها شيوعاً إنشاء حساباتٍ مزيّفةٍ على وسائل التواصل الاجتماعي، ومصادقة الضحية وبناء علاقة ثقةٍ معه، ثمّ استدراجه لتبادل محتوًى حسّاسٍ يُسجَّل دون علمه. كما تشمل الأساليب الأخرى: اختراق الحسابات الشخصية، وانتحال شخصية صديقٍ أو قريب، واستغلال بياناتٍ يُعثَر عليها بالصدفة (كالهاتف المفقود)، واستعادة البيانات بعد بيع جهازٍ مستعملٍ لم يُمسَح بالكامل.

***رابعاً: الابتزاز الإلكتروني في التشريع الجزائري***

جرّم المشرّع الجزائري الابتزاز الإلكتروني من خلال نصوصٍ عامّةٍ في قانون العقوبات، وأخرى خاصّةٍ في القانون المتعلّق بمكافحة الجرائم الإلكترونية. وتتمثّل أبرز العقوبات في المواد الآتية[69]:

1. **المادة 127**: تتعلّق بابتزاز شخصٍ لحمله على فعل شيءٍ أو الامتناع عنه، بالتهديد بالكشف عن سرٍّ أو عيبٍ يتعلّق به أو بأحد أفراد أسرته.

2. **المادة 129**: تتعلّق بممارسة الابتزاز بشكلٍ مستمرٍّ أو باستخدام وسائل إعلاميةٍ أو تقنيّات اتّصال.

3. **المادة 130**: تتعلّق بالظروف المشدّدة لارتكاب جريمة الابتزاز.

***خامساً: آثار الابتزاز الإلكتروني وسبل مكافحته***

تتعدّد آثار الابتزاز الإلكتروني لتطال الفرد والأسرة والمجتمع:

1. **على الفرد**: يعاني الضحية من صدمةٍ نفسيّةٍ حادّةٍ تشمل الخوف المزمن والقلق والاكتئاب وفقدان الثقة بالنفس.

2. **على الأسرة**: يُؤدّي الابتزاز إلى تفكّك الأسر بسبب فقدان الثقة بين الزوجين أو بين الأبناء والآباء، وانتشار العنف الأسري.

3. **على المجتمع**: يَنشر الابتزاز الإلكتروني الخوف بين أفراد المجتمع، وانعدامَ الثقة في التعاملات الرقمية، والعزلةَ الاجتماعية والانطواء.

وتتطلّب مكافحة الابتزاز الإلكتروني استراتيجيةً متكاملةً تقوم على:

1. **الوقاية**: بتوعية الأفراد بمخاطر مشاركة المعلومات الحسّاسة عبر الإنترنت، واستخدام كلمات مرورٍ قويّةٍ ومختلفةٍ لكلّ حساب، وعدم قبول طلبات الصداقة من المجهولين.

2. **المواجهة عند التعرّض للابتزاز**: بعدم الاستسلام أو دفع الأموال، وعدم الردّ على المبتزّ، وحفظ جميع الأدلّة، والإبلاغ الفوري للجهات المختصّة.

[69] الأمر رقم 66-156 المؤرّخ في 8 يونيو 1966 المتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم، المواد 127 و129 و130.

3. **الدعم النفسي والاجتماعي**: بتقديم الدعم للضحية من قِبل أسرته، وعدم إلقاء اللوم عليه، وتوفير المساعدة النفسية المتخصّصة.

4. **التشريع والقانون**: بتحديث القوانين العقابية لتجريم الابتزاز الإلكتروني بعقوباتٍ رادعة، وتسهيل إجراءات الإبلاغ، وتعزيز التعاون الدولي لملاحقة المبتزّين العابرين للحدود.

5. **دور المجتمع**: بنشر الوعي عبر وسائل الإعلام والمدارس والجامعات، وتشجيع ثقافة الإفصاح وعدم الخجل من طلب المساعدة.

وعليه، يمثّل الابتزاز الإلكتروني تحدّياً حقيقياً للأمن المجتمعي، نظراً لطبيعته العابرة للحدود وسهولة ارتكابه، فضلاً عن آثاره النفسية والاجتماعية والاقتصادية؛ ممّا يستلزم تضافر الجهود على المستويات التشريعية والتوعوية والتقنية والاجتماعية.

**الفرع الثاني: التشهير وانتهاك الخصوصية**

يُعدّ التشهير الإلكتروني وانتهاك الخصوصية من أبرز الجرائم الإلكترونية ذات البعد المجتمعي، إذ تُستخدَم فيها الوسائط الرقمية لنشر معلوماتٍ كاذبةٍ أو حسّاسةٍ عن الأفراد دون رضاهم، ممّا يُؤدّي إلى تدمير سمعتهم وانتهاك حياتهم الخاصّة، ويمتدّ ضررها ليشمل الأسر والمجتمعات بأكملها.

***أوّلاً: تعريف التشهير الإلكتروني وانتهاك الخصوصية***

1. **التشهير الإلكتروني**: هو نشر معلوماتٍ أو أخبارٍ أو صورٍ أو فيديوهاتٍ كاذبةٍ أو مسيئةٍ عن شخصٍ ما عبر الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف الإساءة إلى سمعته أو التحقير من شأنه أمام الآخرين.

2. **انتهاك الخصوصية الإلكتروني**: هو الدخول غير المشروع إلى البيانات أو المعلومات أو الصور أو الفيديوهات الخاصّة بشخصٍ دون إذنه، ثمّ نشرها أو مشاركتها أو استغلالها بطرقٍ تضرّ بصاحبها.

***ثانياً: خصائص التشهير وانتهاك الخصوصية***

- السرعة والانتشار الواسع؛
- الوصول الدائم (بقاء المحتوى على الشبكة)؛

- سهولة إخفاء هوية الناشر؛
- الأضرار الجسيمة بالسمعة؛
- الطبيعة التراكمية، إذ يتعرّض الشخص لحملات تشهيرٍ متكرّرة.
-

***ثالثاً: صور التشهير الإلكتروني وانتهاك الخصوصية وأساليبهما***

1. **نسب أقوالٍ أو أفعالٍ كاذبة:** بنشر تصريحاتٍ أو سلوكيّاتٍ لم يقم بها الضحية، بهدف تشويه سمعته.
2. **نشر صورٍ وفيديوهاتٍ خاصّة:** كصور العائلة أو مقاطع خاصّة، يتمّ تصويرها دون علم الضحية أو بعد انتهاء علاقةٍ عاطفية.
3. **التلاعب بالمحتوى (Deepfake):** باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتزوير فيديوهاتٍ أو صورٍ تجعل الضحية يظهر بمظهرٍ مسيء.
4. **إنشاء صفحاتٍ أو حساباتٍ مزيّفة:** باسم الضحية وصورته، ونشر محتوًى مسيءٍ منسوبٍ إليه زوراً.
5. **التهديد بالنشر:** إذ قد يسبق التشهيرَ تهديدٌ بنشر معلوماتٍ خاصّةٍ إذا لم يستجب الضحية لمطالب معيّنة.
6. **المشاركة الجماعية (الترندات المسيئة):** بتحويل الإساءة إلى شخصٍ معيّنٍ إلى «ترند» يشارك فيه الآلاف، ممّا يضاعف الضرر.

***رابعاً: التشهير وانتهاك الخصوصية في التشريع الجزائري***

أولى المشرّع الجزائري اهتماماً متزايداً بجرائم التشهير وانتهاك الخصوصية الإلكتروني، في إطار مواكبة التطوّر التكنولوجي وحماية الأفراد من الاستخدامات الضارّة لوسائل الاتّصال الحديثة. وقد توزّعت النصوص القانونية بين قانون العقوبات[70]، وقانون الإعلام[71]، والقانون المتعلّق بحماية المعطيات ذات الطابع

[70] الأمر رقم 66-156 المتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم، المواد من 290 إلى 296.

[71] القانون العضوي رقم 12-05 المؤرّخ في 12 يناير 2012 المتعلّق بالإعلام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، 2012، المادتان 25 و26.

الشخصي[72]، سعياً لتوفير حمايةٍ شاملةٍ للحقّ في الصورة والسمعة والخصوصية. كما وردت أحكامٌ ذات صلةٍ في الإطار القانوني للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتّصال[73].

***خامساً: آثار التشهير وانتهاك الخصوصية وسبل مكافحتهما***

تتعدّد آثار التشهير وانتهاك الخصوصية لتطال الفرد والأسرة والمجتمع:

1. **على الفرد:** آثارٌ نفسيّةٌ كالاكتئاب والقلق والرُهاب الاجتماعي والعزلة وفقدان الثقة بالنفس؛ وآثارٌ اجتماعيّةٌ كفقدان السمعة وتفكّك العلاقات؛ وآثارٌ مهنيّةٌ كفقدان الوظيفة وصعوبة الحصول على فرصة عملٍ جديدة.

2. **على الأسرة:** شعور أفرادها بالخجل، وتعرّضهم للتنمّر والمضايقات بسبب صلة القرابة بالضحية، وقد يُؤدّي ذلك إلى تفكّك الأسرة.

3. **على المجتمع:** انتشار ثقافة عدم الثقة، وزيادة حالات التنمّر الإلكتروني، وتدمير حياة الأبرياء بسبب شائعةٍ واحدة، وارتفاع معدّلات الجريمة.

وتتطلّب الوقاية والمكافحة جملةً من التدابير، منها: ضبط إعدادات الخصوصية على حسابات التواصل الاجتماعي، وعدم مشاركة المعلومات الحسّاسة مع الغرباء، وتوخّي الحذر عند قبول طلبات الصداقة، وحفظ الأدلّة، والإبلاغ الفوري للمنصّة والجهات المختصّة، وتغليظ العقوبات على مرتكبي الجريمة، والتوعية المجتمعية بخطورة المشاركة في حملات التشهير.

ومجمل القول إنّ التشهير الإلكتروني وانتهاك الخصوصية يمثّلان تهديداً خطيراً للنسيج الاجتماعي، ممّا يستلزم تعزيز الوعي القانوني والأخلاقي، وتوفير الحماية القانونية للضحايا، مع ضرورة مساندة المجتمع لهم بدلاً من إلقاء اللوم عليهم.

[72] القانون رقم 18-07 المؤرّخ في 10 يونيو 2018 المتعلّق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 2018.

[73] نبيل صقر، الجرائم الماسّة بالأشخاص عبر الوسائط الإلكترونية (الجزائر: دار الهدى، 2019)، ص. 88.

**الفرع الثالث: الجرائم الإلكترونية ضدّ الفئات الهشّة**

تُعدّ الفئات الهشّة (الأطفال، النساء، كبار السنّ، ذوو الاحتياجات الخاصّة) الأكثرَ عرضةً للجرائم الإلكترونية، لقلّة خبرتها التقنية وسهولة استغلالها عاطفياً، ممّا يستدعي حمايةً خاصّةً لها على المستويات الأسرية والقانونية والمجتمعية.

***أوّلاً: تعريف الفئات الهشّة وأسباب استهدافها***

الفئات الهشّة هي المجموعات الاجتماعية التي تعاني من ضعفٍ في القدرات الجسدية أو النفسية أو المعرفية، ممّا يُقلّل قدرتها على حماية نفسها من الاستغلال. وأبرز الفئات المستهدَفة: الأطفال، والنساء، وكبار السنّ، وذوو الاحتياجات الخاصّة. أمّا أسباب استهدافها فتتمثّل في: ضعف الوعي التقني، والثقة الزائدة، والحاجة الماسّة، والخوف من الفضيحة، وضعف الدعم الأسري.

***ثانياً: أبرز الجرائم الموجَّهة ضدّ الفئات الهشّة***

1. **ضدّ الأطفال**: الاستغلال الجنسي، والاستدراج، والتنمّر الإلكتروني، والابتزاز.
2. **ضدّ النساء**: العنف الإلكتروني، والمضايقات، ونشر الصور الخاصّة (الانتقام الإباحي)، والتشهير.
3. **ضدّ كبار السنّ**: الاحتيال الإلكتروني، وسرقة الهوية، والاستيلاء على الممتلكات، والابتزاز العاطفي.
4. **ضدّ ذوي الاحتياجات الخاصّة**: استغلال ضعفهم، والتنمّر، وانتهاك الخصوصية.

***ثالثاً: الحماية القانونية في التشريع الجزائري***

كرّس المشرّع الجزائري حمايةً خاصّةً للفئات الهشّة في الفضاء الرقمي، تتجلّى في تشديد العقوبات عند استهداف القاصر أو غير المميّز، ومضاعفتها إذا كانت الضحية قاصراً أو ذا إعاقة، إضافةً إلى تجريم

استدراج القاصرين وإنتاج المواد الإباحية المتعلّقة بالأطفال[74]. كما تضمّن قانون مكافحة الاتّجار بالأشخاص أحكاماً تُجرّم استخدام الإنترنت لاستدراج الفئات الهشّة[75].

***رابعاً: آثار الجرائم ضدّ الفئات الهشّة وسبل حمايتها***

تتنوّع الآثار المترتّبة على هذه الجرائم بين:

1. **آثارٍ نفسية:** كالصدمات والاكتئاب والقلق وفقدان الثقة، وقد تصل إلى التفكير في الانتحار.
2. **آثارٍ اجتماعية:** كالعزلة والتفكّك الأسري ووصمة العار والتسرّب المدرسي.
3. **آثارٍ اقتصادية:** كالخسائر المالية وتكاليف العلاج وفقدان فرص العمل.

أمّا سبل الحماية فتتوزّع على ثلاثة أدوار متكاملة:

1. **دور الأسرة:** بالتوعية والمراقبة الأبوية وبناء الثقة وحماية كبار السنّ.
2. **دور المجتمع المدني:** بتوفير خطوطٍ ساخنةٍ ودعمٍ نفسيٍّ وقانونيٍّ مجّاني.
3. **دور الشركات التقنية:** بالكشف التلقائي عن المواد الضارّة وتسهيل الإبلاغ.

وعليه، تمثّل الجرائم الإلكترونية ضدّ الفئات الهشّة تحدّياً إنسانياً وأخلاقياً، يتطلّب استراتيجيةً متكاملةً تجمع بين التوعية والحماية القانونية الرادعة والدعم النفسي والتعاون الدولي، بما يخلق بيئةً رقميّةً آمنةً للجميع.

ويتبيّن ممّا سبق أنّ التهديدات الرقمية للأمن المجتمعي في الجزائر تتّخذ بُعدين متكاملين: بُعداً قيمياً وفكرياً، وبُعداً جُرمياً يطال الفرد والأسرة والمجتمع. ولمواجهة هذه التهديدات، اعتمدت الجزائر منظومةً متكاملةً من الآليات القانونية والمؤسّساتية والوقائية والتوعوية، وهو ما سيتناوله المبحث الثالث.

[74] حورية بن عيشة، حماية الفئات الهشة من الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري، مجلّة الحقوق والعلوم السياسية، 2022، ص. 132.

[75] القانون رقم 09-01 المؤرّخ في 25 فبراير 2009 المعدّل والمتمّم لقانون العقوبات (المتعلّق بمكافحة الاتجار بالأشخاص)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 2009.

## المبحث الثالث: آليات تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي في الجزائر

في ضوء ما تقدّم من تحدّياتٍ وتهديداتٍ يطرحها الفضاء الرقمي على الأمن المجتمعي في الجزائر، تبرز ضرورةُ بناء منظومةٍ متكاملةٍ من الآليات لمواجهتها. ولا تقتصر هذه المنظومة على الجانب التشريعي والمؤسّسي وحده، بل تمتدّ لتشمل آلياتٍ وقائيّةً وتوعويّةً تتضافر فيها جهود الأسرة والمدرسة والإعلام والمجتمع المدني. ويتناول هذا المبحث هذين البُعدين المتكاملين في مطلبين متمايزين.

### المطلب الأول: الآليات القانونيّة والمؤسّساتيّة

يُمثّل البُعد القانوني والمؤسّساتي خطّ الدفاع الأوّل في مواجهة التهديدات الرقميّة، إذ يُوفّر الإطار التشريعي اللازم لتجريم الأفعال الماسّة بالأمن المجتمعي الرقمي، فيما تضطلع الأجهزة الأمنيّة ومؤسّسات الضبط بمسؤوليّة التطبيق والتنفيذ. ويتناول هذا المطلب الفروع الثلاثة لهذه المنظومة.

#### الفرع الأول: التشريعات الجزائريّة ذات الصلة

مع التوسّع في استخدام الفضاء السيبراني في الجزائر، برزت الحاجة إلى نصوصٍ قانونيّةٍ تحمي المجتمع من الجرائم الإلكترونيّة. وقد سعى المشرّع الجزائري إلى بناء ترسانةٍ قانونيّةٍ متكاملةٍ تبدأ من تعديل قانون العقوبات وصولاً إلى قوانين متخصّصةٍ تُحقّق التوازن بين حماية الحرّيات وضمان الأمن الرقمي[76] (انظر الشكل 2.4).

##### *أوّلاً: تعديلات قانون العقوبات (الأمر 66-156)*

أدخل المشرّع الجزائري تعديلَين رئيسيّين على قانون العقوبات لمواكبة الجرائم الإلكترونيّة[77]:

1. التعديل رقم 04-08 لسنة 2004: جرّم الاحتيال عبر الإنترنت والتسلّل إلى أنظمة الحاسوب.
2. التعديل رقم 06-23 لسنة 2006: عزّز الحماية القانونيّة للفضاء الرقمي، وجرّم الابتزاز الإلكتروني ونشر المعلومات الكاذبة.

[76] كمال شريف، الإطار التشريعي لمكافحة الجرائم الإلكترونيّة في الجزائر (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2020)، ص. 25.

[77] الأمر رقم 66-156 المتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم بالقانون رقم 04-08 المؤرّخ في 10 نوفمبر 2004 والقانون رقم 06-23 المؤرّخ في 20 ديسمبر 2006، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة.

***ثانياً: قانون الوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام (09-04 لسنة 2009)***

صدر هذا القانون في 5 أوت 2009، ويُعدّ أوّل قانونٍ متخصّصٍ في هذا المجال، إذ ينصّ على[78]:

- عقوبات للدخول غير المشروع إلى نظم المعالجة الآليّة؛
- تجريم عرقلة سير الأنظمة والاعتراض غير المشروع للإرساليّات؛
- حماية الخصوصيّة بمنع نشر الرسائل الخاصّة دون موافقة أصحابها.

***ثالثاً: قانون مكافحة جرائم المعلوماتيّة (18-06 لسنة 2018)***

يُعدّ القانون الأكثر شموليّةً في الجزائر، إذ يُجرّم[79]:

- القرصنة الإلكترونيّة والتجسّس الإلكتروني؛
- الاحتيال والابتزاز الإلكتروني؛
- الإرهاب الإلكتروني.

ويُوقع عقوباتٍ تصل إلى سنواتٍ من السجن، وغراماتٍ ماليّةٍ كبيرة.

***رابعاً: قانون حماية المعطيات الشخصيّة (18-07 لسنة 2018)***

صدر بالتزامن مع القانون السابق، ويهدف إلى[80]:

- حماية الأشخاص في مجال معالجة بياناتهم الشخصيّة؛
- احترام الحياة الخاصّة؛
- إنشاء «السلطة الوطنيّة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي» هيئةً رقابيّة.

***خامساً: قوانين ومراسيم تكميليّة***

1. **القانون 15-04 لسنة 2015**: يتعلّق بالتوقيع والمصادقة الإلكترونيّين[81].

[78] القانون رقم 09-04 المؤرّخ في 5 أوت 2009 المتضمّن القواعد الخاصّة للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتّصال ومكافحتها، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 47، 16 أوت 2009.

[79] القانون رقم 18-06 المؤرّخ في 2018 المتعلّق بمكافحة الجرائم الإلكترونيّة، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة.

[80] القانون رقم 18-07 المتعلّق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مرجع سابق.

2. **المرسوم الرئاسي 20-05 لسنة 2020**: بإنشاء النظام الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتيّة[82].

3. **المرسوم الرئاسي 15-261 لسنة 2015**: الخاصّ بالهيئة الوطنيّة للوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام[83].

**الشكل (2.4): التطوّر الزمني للترسانة التشريعية الجزائرية في مجال الأمن السيبراني**

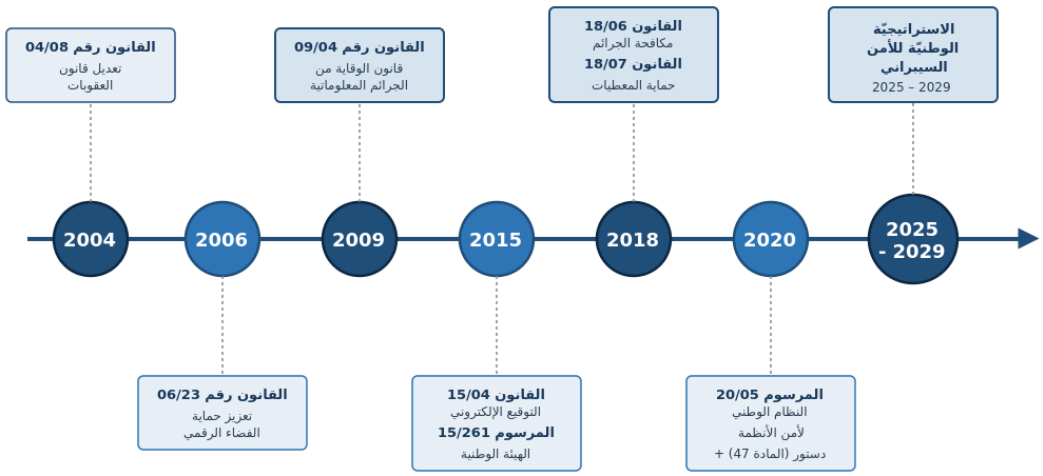


*المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة*

***الشكل (2.4): التطوّر الزمني للترسانة التشريعيّة الجزائريّة في مجال الأمن السيبراني***

ويتّضح ممّا سبق أنّ المشرّع الجزائري أثبت حرصه على مواكبة التطوّرات الرقميّة من خلال إصدار قوانين متكاملة، أبرزها القانون 18-07 الخاصّ بحماية المعطيات الشخصيّة. غير أنّ فعّاليّة هذه النصوص تظلّ رهينةً بالتطبيق السليم والتقييم المستدام، لمواجهة المستجدّات التكنولوجيّة المتسارعة.

[81] القانون رقم 15-04 المؤرّخ في 1 فبراير 2015 المحدِّد للقواعد العامّة المتعلّقة بالتوقيع والمصادقة الإلكترونيين، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة.

[82] المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرّخ في 2020 المتضمّن إنشاء النظام الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتيّة، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة.

[83] المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرّخ في 8 أكتوبر 2015 المحدِّد لتشكيلة الهيئة الوطنيّة للوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتّصال ومكافحتها، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة.

**الفرع الثاني: دور الأجهزة الأمنيّة**

يتولّى الأمن الوطني والدرك الوطني في الجزائر دوراً محورياً في تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي، من خلال هياكل متخصّصةٍ وآلياتٍ تقنيّةٍ وإجراءاتٍ وقائيّة، تهدف إلى التصدّي للجرائم الإلكترونيّة وحماية المواطنين في الفضاء السيبراني.

***أوّلاً: الهيكل التنظيمي المتخصّص***

***1. المصالح المركزيّة لمكافحة الجرائم الإلكترونيّة***

أنشأت المديريّة العامّة للأمن الوطني «الخدمة المركزيّة لمكافحة الجريمة المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام»، وهي هيكلٌ عملياتيٌّ مركزيٌّ يتولّى تنسيق وتنفيذ استراتيجيّة مكافحة الجريمة الإلكترونيّة على المستوى الوطني. وقد جُهّزت هذه الخدمة بمواردَ بشريّةٍ متخصّصةٍ وإمكاناتٍ تقنيّةٍ عاليةِ المستوى، ودُشّن مقرٌّ جديدٌ لها في إطار مسار تحديث المصالح العملياتيّة للشرطة لمواجهة تحدّيات الحرب الإلكترونيّة من الجيل الخامس[84].

***2. الفرق المحلّية المختصّة***

لضمان تغطيةٍ جغرافيّةٍ شاملة، عُمِّمت هذه الهياكل على مستوى الولايات تابعةً لمصالح الشرطة القضائيّة في جميع ولايات الوطن، وعددها 58 فرقةً موزَّعةً عبر التراب الوطني. وتضطلع هذه الفرق بمهام تلقّي البلاغات والاستعلام والتحرّي في قضايا الجرائم الإلكترونيّة على المستوى المحلّي.

***ثانياً: آليات التحرّي وتأهيل الموارد البشريّة والتنسيق***

***1. تقنيات التحرّي الخاصّة***

اعتمد المشرّع الجزائري من خلال تعديل قانون الإجراءات الجزائيّة سنة 2006 تقنيات تحرٍّ خاصّةً لمواجهة الجرائم، أبرزها «التسلّل» (noitartlifnI) جزءاً من الذخيرة الاستعلاميّة المتاحة[85]. وتُعرَّف

[84] المديريّة العامّة للأمن الوطني (الجزائر)، تقرير حول الهياكل المتخصّصة في مكافحة الجريمة المعلوماتيّة (الجزائر: المديريّة العامّة للأمن الوطني، 2024).

[85] الأمر رقم 66-155 المتضمّن قانون الإجراءات الجزائيّة، المعدّل والمتمّم بالقانون رقم 06-22 المؤرّخ في 20 ديسمبر 2006، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة، العدد 84، 2006.

هذه التقنية بأنها قيام ضابط شرطةٍ قضائيّةٍ مفوَّضٍ بمراقبة الأشخاص المشتبَه في ارتكابهم جريمة، أو التسلّل إلى عصابةٍ إجراميّة، مستخدماً هويّةً مزيّفة، ويمكنه عند الضرورة ارتكاب بعض الأفعال دون متابعةٍ جزائيّة، بهدف كشف الأنشطة الإجراميّة.

*2. التكوين المتخصّص وتأهيل الموارد البشريّة*

أَولت الأجهزة الأمنيّة أهميّةً بالغةً لتأهيل الموارد البشريّة، باعتبارها الركيزةَ الأساسيّةَ في مكافحة الجريمة الإلكترونيّة، ويشمل ذلك:

- تكوين ضبّاط الشرطة القضائيّة على تقنيات الاستعلام والتحرّي الرقمي؛
- تطوير قدرات المستجيبين الأوائل في مسرح الجريمة الإلكترونيّة، من خلال التعاون مع شركاء دوليّين كمجلس أوروبا في إطار مشروعٍ يهدف إلى تطوير كتيّبٍ وطنيٍّ لتوحيد إجراءات التعامل الأوّلي مع مسرح الجريمة الإلكترونيّة.

***3. التنسيق والتعاون المؤسّسي***

تعمل الأجهزة الأمنيّة وفق منظومة تنسيقٍ متكاملةٍ تشمل:

**أ . على المستوى الوطني**: تنسيق العمل بين مختلف القطاعات المعنيّة بمكافحة الجريمة الإلكترونيّة في إطار استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ موحَّدة.

**ب . على المستوى الدولي**: انخراطٌ فعّالٌ في قنوات التعاون الأمني الدولي، عبر الانضمام إلى منظماتٍ كـ(Interpol) و(polEuro). وتستضيف الجزائر بانتظامٍ اجتماعاتٍ قياديّةً لهذه الآليات، كما هو الحال مع الاجتماع الثالث عشر للجنة التوجيهيّة لآلية التعاون الشرطي للاتّحاد الإفريقي[86].

***ثالثاً: الإجراءات الوقائيّة (التوعية والمساعدة)***

1. **تنظيم حملات توعويّة**: تستهدف مختلف فئات المجتمع، خاصّةً فئة الشباب والتلاميذ والطلبة، حول المخاطر المترتّبة على سوء استعمال الإنترنت، وتقديم النصائح حول الممارسات الفُضلى والأمن المعلوماتي[87].

[86] المديريّة العامّة للأمن الوطني، تقرير حول التعاون الدولي في مكافحة الجريمة الإلكترونيّة (الجزائر: المديريّة العامّة للأمن الوطني، 2024).

2. **إسداء المساعدة البيداغوجيّة:** بتقديم المساعدة لطلبة الجامعات في إنجاز مشاريع التخرّج والأبحاث الأكاديميّة المتعلّقة بظاهرة الجريمة الإلكترونيّة، ممّا يُسهم في نشر الثقافة الأمنيّة والأكاديميّة المتخصّصة.

وعليه، تعتمد الأجهزة الأمنيّة الجزائريّة مقاربةً متكاملةً تجمع بين الهيكلة المتخصّصة، والتقنيّات الحديثة، والتأهيل البشري، مع الانتقال من الردع إلى العمل الوقائي الاستباقي، ممّا يُعزّز الأمن المجتمعي الرقمي.

**الفرع الثالث: مؤسّسات الضبط والرقابة**

تُشكّل مؤسّسات الضبط والرقابة الركيزةَ الوقائيّةَ في منظومة الأمن المجتمعي الرقمي، إذ تتولّى مهام الإشراف والمراقبة وضمان الامتثال للتشريعات المتعلّقة بحماية المعطيات والفضاء السيبراني. وتختلف هذه المؤسّسات عن الأجهزة الأمنيّة التقليديّة في كونها تعمل بشكلٍ استباقيٍّ وقائي، لا ردعيٍّ زجري، ممّا يجعلها خطَّ الدفاع الأوّل لحماية حقوق المواطنين في الفضاء الرقمي.

***أوّلاً: السلطة الوطنيّة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (ANPDP)***

***1. الإطار القانوني والتأسيسي***

أُنشئت السلطة الوطنيّة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بموجب القانون رقم 18-07 المؤرّخ في 10 جوان 2018، ونُصِّبت فعلياً في 11 أوت 2022. ويستند وجودها إلى المادة 47 من دستور 2020 التي تنصّ على أنّ «حماية الأشخاص في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حقٌّ مضمون»[88].

***2. المهام والصلاحيّات***

- مراقبة المطابقة لأحكام القانون؛
- استقبال الشكاوى من المواطنين؛
- الإخطار والتنبيه؛

[87] المديريّة العامّة للأمن الوطني، الحملات التوعويّة حول الأمن الرقمي (الجزائر: المديريّة العامّة للأمن الوطني، 2024).

[88] الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة، الدستور الجزائري لسنة 2020، المادة 47.

- التعاون الدولي مع الهيئات النظيرة.

***3. آليات الضبط***

- بوّابة رقميّة للإعلان عن معالجة البيانات (Portail Anpdp.dz)؛
- توظيف 60 مراقباً و60 مدقّقاً لتعزيز الفرق الميدانيّة.

***ثانياً: الهيئة الوطنيّة للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتّصال ومكافحتها***

**أ . أساس التأسيس:** القانون رقم 09-04 لسنة 2009.

**ب . تنظيمها:** المرسوم الرئاسي رقم 15-261 لسنة 2015.

**ج . طبيعتها:** هيئةٌ تنسيقيّةٌ تضمّ قطاعات العدل والداخليّة والدفاع والبريد وتكنولوجيات الإعلام والاتّصال.

**د . مهمّتها:** وضع استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ موحَّدةٍ للوقاية من الجرائم الإلكترونيّة ومكافحتها.

***ثالثاً: سلطة ضبط السمعي البصري (ARAV)***

تتولّى مراقبة المضامين الرقميّة والإعلام الإلكتروني، وتُعدّ جهةً رقابيّةً مهمّةً في مجال المحتوى الرقمي[89].

***رابعاً: الوكالة الوطنيّة للأمن السيبراني***

تتولّى الجوانب التقنيّة لأمن الأنظمة المعلوماتيّة للدولة والبنى التحتيّة الحيويّة، وتعمل تحت إشراف رئاسة الجمهوريّة.

***خامساً: صلاحيّات الضبط والرقابة العامّة***

تخوّل القوانين المنشِئة لهذه الهيئات صلاحيّاتٍ متعدّدة، أبرزها:

1. **التحرّي الميداني:** زيارة المؤسّسات والاطّلاع على سجلّات معالجة البيانات.
2. **التحقّق الميداني:** التأكّد من الامتثال للنصوص القانونيّة.

[89] المرسوم التشريعي المنشئ لسلطة ضبط السمعي البصري (ARAV)، الجريدة الرسميّة للجمهوريّة الجزائريّة.

3. **إصدار التنبيهات:** تنبيه المسؤولين لتصحيح أوضاعهم.

وعليه، تُمثّل مؤسّسات الضبط والرقابة الجزائريّة خطَّ الدفاع الوقائي في منظومة الأمن الرقمي، إذ تُكمِّل الدور الزجري للأجهزة الأمنيّة بعملٍ استباقي. وتبرز السلطة الوطنيّة لحماية المعطيات الشخصيّة (ANPDP) والهيئة الوطنيّة للوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام نموذجَين رئيسيَّين، لكن نجاحهما يظلّ مرهوناً بتعزيز قدراتهما وتفعيل التنسيق بينهما.

**المطلب الثاني: الآليات الوقائيّة والتوعويّة**

لا يكفي الإطار القانوني والمؤسّسي وحده لتحقيق الأمن المجتمعي الرقمي، بل لا بدّ من تظافره مع آلياتٍ وقائيّةٍ وتوعويّةٍ تستهدف الفرد والأسرة والمجتمع. ويتناول هذا المطلب ثلاث آلياتٍ مترابطة: التربية الرقميّة والإعلاميّة، ودور الأسرة والمدرسة، ودور الإعلام والمجتمع المدني.

**الفرع الأول: التربية الرقميّة والإعلاميّة**

تُمثّل التربية الرقميّة والإعلاميّة حجرَ الزاوية في أيّ استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ ناجحةٍ للأمن السيبراني. ففي ظلّ الانتشار الواسع للفضاءات الرقميّة ووسائل التواصل الاجتماعي، لم تَعد الحماية التقنيّة كافيةً وحدها لضمان أمن المواطن في الفضاء السيبراني، بل بات تعزيز ثقافة الاستخدام الآمن والمواطنة الرقميّة المسؤولة ضرورةً ملحّة.

تتصدّر الجزائر اليوم واجهة الدول الإفريقيّة من حيث عدد الهجمات الإلكترونيّة، إذ تعرّضت لأكثر من 70 مليون هجومٍ إلكتروني خلال سنة 2024 وحدها[90]. وهذا الواقع الاستثنائي، إلى جانب اعتماد الاستراتيجيّة الوطنيّة لأمن الأنظمة المعلوماتيّة (2025-2029) التي وضعت «التوعية» أحدَ أبرز محاورها الخمسة[91]، جعل من تفعيل برامج التربية الرقميّة ضرورةً وطنيّةً ملحّة.

***أوّلاً: مفهوم التربية الرقميّة والمواطنة الإلكترونيّة***

[90] الوكالة الوطنيّة للأمن السيبراني، التقرير السنوي حول حالة الأمن السيبراني في الجزائر 2024 (الجزائر: الوكالة الوطنيّة للأمن السيبراني، 2024).

[91] الإستراتيجيّة الوطنيّة للأمن السيبراني (2025-2029)، الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة، 2025.

المواطنة الرقميّة هي قدرة الفرد على استخدام التكنولوجيا والإنترنت بشكلٍ آمنٍ ومسؤولٍ وناقد. وفي السياق الجزائري، لم يَعد الأمر مقتصراً على تعليم المهارات التقنيّة، بل أصبح يهدف إلى بناء جيلٍ قادرٍ على التمييز بين المخاطر (كالتصيّد والابتزاز) وحماية خصوصيّته، مع احترام قوانين الدولة وأخلاقيّات المجتمع في الفضاء الرقمي.

وقد بيّنت دراسةٌ ميدانيّةٌ أُجريت بجامعة محمد خيضر بسكرة أنّ دمج وسائل التواصل الاجتماعي في المناهج التعليميّة (كصفحات تعليم اللغة الفرنسيّة) أسهم في تعزيز السلوك الإيجابي لدى الطلبة، وجعلهم أكثر وعياً بمسؤوليّاتهم بوصفهم مواطنين رقميّين[92]؛ ممّا يُؤكّد أنّ التعليم هو المدخل الأنجع لتحقيق هذه الغاية.

### ***ثانياً: إدماج التربية الرقميّة في المناهج التعليميّة***

تُدرك السلطات العموميّة أنّ المدرسة هي الفضاء الأكثر تأثيراً لنشر الثقافة الوقائيّة. وفي هذا الإطار جاءت الاستراتيجيّة الوطنيّة للأمن السيبراني 2025-2029 واضحةً حين جعلت من «تعزيز قدرات الوقاية» محوراً أساسياً، مع تركيزٍ خاصٍّ على «توعية المواطنين».

والمقصود هنا هو الانتقال من ثقافة «الوعظ» إلى ثقافة «الترسيخ المعرفي» داخل الأُسر والمؤسّسات التربويّة، إذ تهدف هذه الرؤية إلى تجاوز مفهوم الاستخدام السلبي للإنترنت، نحو بناء مجتمعٍ ناقدٍ ومُدرِكٍ للمخاطر.

### ***ثالثاً: دور الإعلام والمؤسّسات التكوينيّة في التوعية***

إلى جانب وزارة التربية الوطنيّة، انخرطت قطاعاتٌ أخرى في هذه الديناميكيّة، إذ دُشّن في أكتوبر 2024 مؤتمرٌ وطنيٌّ حول «الإعلام الرقمي: الرهانات والآفاق». وكان الهدف منه تطوير ثقافةٍ إعلاميّةٍ رقميّةٍ لدى الشباب المقبل على التكوين، وتمكينهم من المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل الرقمي. كما تمّ التركيز على تعزيز خلايا الاتّصال المحلّية وتوحيد الهويّة الإعلاميّة للقطاع، ممّا يُسهم

[92] مرابط، المواطنة الرقميّة وأثرها على السلوك التعليمي: دراسة ميدانيّة بجامعة محمد خيضر بسكرة، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، 2023.

بشكلٍ غير مباشرٍ في نشر رسائلَ أمنيّةٍ موحَّدةٍ وموثوقة. ويُجسّد هذا النوع من المبادرات التحوّلَ المؤسّساتيَّ نحو استغلال وسائل الإعلام الرقمي بوصفها أداةً للتنشئة الاجتماعيّة الإيجابيّة.

وعليه، فإنّ التربية الرقميّة والإعلاميّة ليست ترفاً معرفياً، بل هي خطّ الدفاع الأوّل في مواجهة تحدّيات الأمن المجتمعي. وتعمل الجزائر من خلال استراتيجيّتها الوطنيّة للأمن السيبراني 2025-2029 على ترسيخ هذه الثقافة رافعةً أساسيّةً للوقاية. والانتقال من ثقافة الردع الأمني إلى ثقافة التوعية المدرسيّة والإعلاميّة يضمن بناء مواطنٍ رقميٍّ واعٍ قادرٍ على حماية نفسه ومجتمعه من المخاطر السيبرانيّة.

**الفرع الثاني: دور الأسرة والمدرسة في تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي**

بعد تناول التربية الرقميّة والإعلاميّة آليّةً أولى للوقاية والتوعية، يأتي دور المؤسّستين التقليديّتين للتنشئة الاجتماعية . وهما الأسرة والمدرسة . ركيزةً أساسيّةً لتطبيق هذه التربية على أرض الواقع. ففي ظلّ التحدّيات الرقميّة التي تواجه المجتمع الجزائري (كالتضليل الإعلامي، والابتزاز الإلكتروني، والاحتيال الرقمي، والتطرّف عبر الإنترنت)، لم تَعد حماية الأفراد ممكنةً عبر التشريعات وحدها، بل تحتاج إلى دورٍ نشطٍ وفاعلٍ من الأسرة والمدرسة بوصفهما خطَّ الدفاع الأوّل.

***أوّلاً: دور الأسرة***

تواجه الأسرة الجزائريّة اليوم تحدّياتٍ رقميّةً غير مسبوقة، إذ أصبح الأبناء أكثر مهارةً من الآباء في استخدام التطبيقات والمنصّات الرقميّة. ولتحقيق الدور الوقائي والتوعوي، ينبغي للأسرة ما يأتي[93]:

***1. رقابة ذكيّة غير متفرّدة***

- تخصيص وقتٍ محدّدٍ لاستخدام الإنترنت، مع وضع الأجهزة في مكانٍ مشتركٍ بالمنزل وليس في غرفة الطفل المغلقة؛
- استخدام أدوات الرقابة الأبويّة (Parental Control) على الهواتف وأجهزة الحاسوب؛
- مراقبة التطبيقات الأكثر استخداماً لدى الأبناء (TikTok وInstagram وTelegram وWhatsApp) دون انتهاك خصوصيّتهم بصورةٍ مفرطة.

[93] حناشي، دور الأسرة في حماية الأبناء من المخاطر الرقميّة في المجتمع الجزائري، مجلّة الدراسات الاجتماعيّة، 2023.

*2. بناء ثقافة الحوار الرقمي*

- تشجيع الأبناء على إخبار الوالدين فور تعرّضهم لأيّ مضايقةٍ أو تهديدٍ إلكتروني، مع وعدٍ بعدم معاقبتهم بل احتوائهم؛
- تخصيص مناقشةٍ يوميّةٍ قصيرةٍ حول «من تواصلت معه اليوم؟ وما الذي شاهدته؟»؛
- تحذير الأبناء من مخاطر مشاركة الصور والبيانات الشخصيّة (العنوان، رقم الهاتف، الموقع الجغرافي).

*3. القدوة الحسنة في العالم الرقمي*

- التزام الآباء بالسلوكيّات الرقميّة السليمة نفسها التي يطلبونها من أبنائهم (كعدم نشر صورٍ خاصّةٍ للأسرة، وعدم قضاء ساعاتٍ طويلةٍ على الهاتف)؛
- تجنّب تداول الشائعات والأخبار غير الموثوقة أمام الأبناء.

*4. ملء وقت الفراغ بالبدائل*

تشجيع الأنشطة الواقعيّة البديلة (كالرياضة والهوايات والخروج العائلي) لتقليل الإدمان الرقمي.

***ثانياً: دور المدرسة***

تُعدّ المدرسة الجزائريّة المؤسّسةَ الأكثر قدرةً على الوصول المنظَّم إلى شريحةٍ واسعةٍ من الأطفال والمراهقين، ولتفعيل دورها في الأمن الرقمي ينبغي التركيز على[94]:

***1. إدماج التربية الرقميّة في المناهج والأنشطة***

- تخصيص حصصٍ في التربية المدنيّة والتكنولوجيا حول «المواطنة الرقميّة» ومخاطر الابتزاز والتنمّر الإلكتروني؛
- استخدام سيناريوهاتٍ تمثيليّةٍ لتدريب التلاميذ على السلوك السليم عند التعرّض لتهديدٍ رقمي.

***2. أنشطة توعويّة جماهيريّة***

- تنظيم أسابيع للأمن الرقمي بالتعاون مع المديريّة العامّة للأمن الوطني ومختصّين في الفضاء السيبراني؛
- استضافة خبراء لإلقاء محاضراتٍ تفاعليّةٍ بلغة الشباب؛

[94] نومي، التربية الرقميّة في المؤسّسات التعليميّة الجزائريّة: الواقع والآفاق، مجلّة العلوم التربويّة، 2024.

- إنشاء نوادي رقميّةٍ مدرسيّةٍ يشرف عليها تلاميذ متطوّعون (Digital Clubs).

### *3. تكوين المدرّسين*

- تدريب الأساتذة على أساسيّات الأمن الرقمي ليكونوا قادرين على توجيه الطلّاب ورصد السلوكيّات الخطرة؛
- تزويدهم بدليلٍ بسيطٍ بعنوان «كيف تتصرّف إذا أبلغك تلميذٌ بتعرّضه للابتزاز؟».

### *4. التعاون مع أولياء الأمور*

- تنظيم أيّامٍ مفتوحةٍ للآباء حول حماية الأبناء في الفضاء الرقمي؛
- إنشاء قنوات تواصلٍ لنشر نصائح توعويّةٍ أسبوعيّة (عبر المدرسة أو تطبيق WhatsApp).

### *ثالثاً: التكامل الأسري المدرسي (آلية مشتركة)*

لا يمكن إنجاح دور الأسرة بمعزلٍ عن المدرسة، ولا العكس، لذا يُشترط:

1. **قنوات تواصلٍ مباشرة:** كمجموعة WhatsApp أو تطبيقٍ مدرسيٍّ لتبادل الملاحظات السلوكيّة الرقميّة للطالب بين الأستاذ والولي.
2. **خطّة استجابةٍ مشتركة:** اتّفاقٌ مسبقٌ على الخطوات الواجب اتّباعها عند تعرّض طالبٍ للابتزاز (إبلاغ الأسرة، ثمّ المدرسة، ثمّ الأمن عبر الرقم 1548 الخاصّ بالجرائم الإلكترونيّة).
3. **لقاءاتٌ ثلاثيّةٌ دوريّة:** ورش عملٍ تجمع (الولي + التلميذ + الأستاذ) لمناقشة موضوعٍ رقميٍّ محدَّدٍ في عطلة نهاية الأسبوع.
4. **بطاقة سلوكٍ رقمي:** إضافة بندٍ في كشف العلامات عن «احترام قواعد الأمن الرقمي» (عدم التنمّر، وعدم مشاركة بيانات الزملاء).

ومجمل القول إنّه لن تُبنى أمّةٌ رقميّةٌ آمنةٌ إلّا بأسرةٍ واعيةٍ ومدرسةٍ رائدةٍ تتصدّيان معاً للتحدّيات الرقميّة بكلّ مسؤوليّةٍ وحكمة.

**الفرع الثالث: دور الإعلام والمجتمع المدني**

بعد التطرّق إلى دور التربية الرقميّة والإعلاميّة من جهة، ودور الأسرة والمدرسة من جهةٍ أخرى، يأتي دور فاعلَين آخرَين لا يقلّان أهميّة في تحقيق الأمن المجتمعي الرقمي في الجزائر، وهما الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ويمتلك هذان الطرفان قدرةً على الوصول الجماهيري الواسع والتأثير في الرأي العام، ممّا يجعلهما رافعةً أساسيّةً للآليات الوقائيّة والتوعويّة.

***أوّلاً: دور الإعلام في تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي***

***1. التوعية الجماهيريّة المستمرّة***

- إنتاج برامج تلفزيونيّةٍ وإذاعيّةٍ متخصّصةٍ في الأمن الرقمي (كالابتزاز والاحتيال وحماية الخصوصيّة) بأسلوبٍ مبسَّطٍ يناسب مختلف الفئات؛
- بثّ فقراتٍ توعويّةٍ قصيرةٍ بين البرامج، خاصّةً في أوقات الذروة، تُحذّر من مشاركة البيانات الشخصيّة أو فتح روابط مجهولة.

***2. محاربة الشائعات والمعلومات المضلِّلة***

- إنشاء مراصدَ للتحقّق من الأخبار داخل المؤسّسات الإعلاميّة للردّ على الشائعات الرقميّة فور انتشارها؛
- التعاون مع سلطة ضبط السمعي البصري لفرض مسؤوليّةٍ مهنيّةٍ عند تناول قضايا الجرائم الإلكترونيّة.

***3. معالجةٌ مسؤولةٌ لقضايا الجرائم الرقميّة***

- التركيز على العِبَر والوقاية بدلاً من إعادة إنتاج المحتوى الصادم؛
- استضافة خبراء نفسيّين وقانونيّين لتقديم حلولٍ عمليّة؛
- التنسيق مع المصالح الأمنيّة لعدم نشر معلوماتٍ تُعرقل التحقيقات.

***4. الإعلام الجديد (منصّات التواصل)***

- استخدام حسابات المؤسّسات الإعلاميّة لنشر فيديوهاتٍ قصيرةٍ وإنفوغرافيكاتٍ ومسابقاتٍ تفاعليّةٍ حول الأمن الرقمي؛
- التعاون مع المؤثّرين الإيجابيّين لنشر رسائل التوعية بلغة الشباب.

### ثانياً: دور المجتمع المدني

يشهد المجتمع المدني الجزائري تحوّلاً نحو توظيف التكنولوجيا الرقميّة في نشاطاته، إذ تُتيح البيئة الرقميّة إمكاناتٍ هائلةً للتواصل والوصول والتعبئة وتنظيم الأنشطة[95].

#### 1. التوعية الميدانيّة والرقميّة

- تنظيم قوافل توعويّةٍ رقميّةٍ نحو المناطق النائية والريفيّة؛
- عقد لقاءاتٍ دوريّةٍ في المساجد والمراكز الثقافيّة وغيرها حول حماية الأسرة من المخاطر الرقميّة؛
- إنتاج مطبوعاتٍ وكتيّباتٍ وتوزيعها مجّاناً.

#### 2. التكوين والتدريب

- إنشاء نوادي «مواطن رقمي آمن» في الجامعات والمعاهد لتخريج متطوّعين قادرين على توعية الآخرين؛
- تنظيم دوراتٍ تكوينيّةٍ مجّانيّةٍ لأولياء الأمور وكبار السنّ حول أساسيّات الأمن الرقمي؛
- تدريب الصحفيّين والناشطين على التعامل المسؤول مع قضايا الجرائم الإلكترونيّة.

#### 3. رصد ومرافقة الضحايا

- إنشاء خطوطٍ ساخنةٍ أو منصّاتٍ إلكترونيّةٍ مجهولةٍ لتلقّي بلاغات ضحايا الابتزاز أو التنمّر الرقمي، وتقديم الدعم النفسي والقانوني؛
- مرافقةٌ قضائيّةٌ مجّانيّةٌ للضحايا العاجزين ماديّاً عن متابعة قضاياهم؛
- توفير دليلٍ عمليٍّ بعنوان «ماذا تفعل فور تعرّضك للابتزاز الإلكتروني؟».

#### 4. الضغط والدعوة (Plaidoyer)

- تقديم مذكّراتٍ واقتراحات قوانين للسلطات العموميّة لتحسين الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصيّة والخصوصيّة الرقميّة؛
- تقييم السياسات العموميّة للأمن الرقمي ونشر تقاريرَ مدنيّةٍ شفّافة؛
- الشراكة مع الهيئات الدوليّة (كاليونيسف واليونسكو) للاستفادة من الخبرات.

[95] عبد الرحمن، الإعلام والمجتمع المدني في تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي، مجلّة الإعلام والاتّصال، 2024.

ويُؤكّد الباحثون أنّ جوهر الأدوار التقليديّة للإعلام والمجتمع المدني لا يتغيّر (ترسيخ المشاركة، وتنظيم المطالب، وغرس قيم التعاون، والمناصرة)، لكنّ نجاحها في العصر الرقمي يتطلّب تغييراً في آليات النشاط. وتجدر الإشارة إلى أنّ وسائل الإعلام الجزائريّة وإن كانت تُسهم في تعزيز الوعي الأمني الرقمي، إلّا أنّ جهودها تبقى سطحيّةً وتفتقر إلى العمق، ممّا يستدعي تكاتف جهود الإعلام والمجتمع المدني لتقديم توعيةٍ رقميّةٍ شاملةٍ وفعّالة.

**خاتمة الفصل**

يتّضح من خلال هذا الفصل أنّ التحوّل الرقمي في الجزائر مسارٌ شاملٌ ومُركّب، أحرزت فيه البلاد إنجازاتٍ مهمّةً على المستوى الاستراتيجي والمؤسّسي، تتجلّى في استراتيجيّة «الجزائر الرقميّة 2030» ومنظومتها التشريعيّة المتكاملة، فضلاً عن مؤشّرات الاستخدام المرتفعة (55.6 مليون اشتراك هاتف نقّال، و37.8 مليون مستخدم للإنترنت، والمرتبة الثانية عربيّاً وأفريقيّاً في مؤشّر تنمية الحوكمة الإلكترونيّة) التي تعكس تبنّياً شعبياً واسعاً لهذا التحوّل. كما تبيّن أنّ نجاح هذا المسار رهينٌ بتكامل أدوار الفاعلين الثلاثة الرئيسيّين: الدولة بوصفها قائدةً استراتيجيّة، والمؤسّسات بوصفها مُنفِّذةً عمليّة، والمجتمع المدني بوصفه ضامناً للعدالة الرقميّة.

غير أنّ هذا التحوّل يَحمل في طيّاته تهديداتٍ مستحدثةً تطال جوهر الأمن المجتمعي، تتوزّع بين بُعدٍ قيميٍّ وفكريٍّ يستهدف منظومة القيم والهويّة الوطنيّة عبر الأخبار الزائفة وخطاب الكراهية والاستقطاب الرقمي، وبُعدٍ جُرميٍّ يَتمظهر في الابتزاز والتشهير والجرائم الموجَّهة ضدّ الفئات الهشّة. وتعمل هذه التهديدات على تآكل الثقة بين المواطن والمؤسّسة، وتفكيك الروابط الاجتماعيّة، وتعريض الفئات الأشدّ ضعفاً للخطر.

وفي مواجهة هذه التحدّيات، بنت الجزائر منظومةً متكاملةً للحماية ترتكز على أربعة أركانٍ مترابطة: إطارٌ قانوني ومؤسّساتيٌّ متطوّر يمتدّ من تعديل قانون العقوبات سنة 2004 إلى الاستراتيجيّة الوطنيّة للأمن السيبراني 2025-2029، وأجهزةٌ أمنيّةٌ ومؤسّساتُ ضبطٍ متخصّصة (كالخدمة المركزيّة لمكافحة الجريمة المعلوماتيّة، والسلطة الوطنيّة لحماية المعطيات، وسلطة ضبط السمعي البصري)، وتربيةٌ رقميّةٌ

تنطلق من الأسرة والمدرسة، ودعمٌ إعلاميٌّ ومجتمعيٌّ يَكفل المشاركة المسؤولة. ومع ذلك، تبقى فعّاليّة هذه المنظومة رهينةً بتجاوز جملةٍ من التحدّيات، أبرزها: الفجوة الرقميّة بين المناطق الحضريّة والريفيّة (إذ لا يزال 9.74 مليون مواطن خارج التغطية الرقميّة)، وضعف التكامل بين الفاعلين، وبطء التطبيق الفعلي للنصوص القانونيّة، ومحدوديّة قياس الأداء.

ومن ثَمّ، فإنّ تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي في الجزائر لا يَستلزم فقط استحداث المزيد من النصوص والآليات، بل يَستلزم بناء ثقافةٍ رقميّةٍ مجتمعيّةٍ شاملةٍ تجعل من المواطن الواعي شريكاً فاعلاً في حماية الفضاء الرقمي الوطني. وعلى هذا الأساس، يَتجلّى الترابط الوثيق بين البُعد التقني والبُعد القيمي للأمن، ويُؤَكِّد ضرورة تكامل المقاربتين النظريّتين اللتين عرضهما الفصل الأوّل (الأمن المجتمعي بمفهوم مدرسة كوبنهاغن، والأمن الإنساني بمفهوم الأمم المتّحدة) في معالجة الإشكاليّات الرقميّة المعاصرة. وهكذا يَتأكّد أنّ الأمن المجتمعي في العصر الرقمي ليس قضيّةً تقنيّةً صرفة، بل قضيّةٌ مجتمعيّةٌ متعدّدة الأبعاد، يَستلزم تحقيقها تضافر جهود كلّ الفاعلين على الصُّعُد المختلفة.

# خـــــاتمة

في ختام هذه المذكرة، وبعد أن حاولنا معالجة الإشكاليّة، واستقصينا واقع الأمن المجتمعي في الجزائر في ظلّ التحوّل الرقمي المتسارع، نخرج بحصيلةٍ مفادها أنّ الأمن المجتمعي لم يَعد مفهوماً ضيّقاً يرتبط فقط بالحماية الجسديّة أو الاستقرار الأمني بالمعنى التقليدي، بل تحوّل إلى منظومةٍ متشابكةٍ من الضمانات النفسيّة، والثقة الرقميّة، والتماسك الاجتماعي الافتراضي، والحماية الثقافيّة في مواجهة طوفان المحتوى المهاجم للهويّة. فالجزائر، كما غيرها من الأمم، تجد نفسها اليوم أمام تحدٍّ وجوديٍّ فرضته الثورة الرقميّة: كيف تكون متّصلةً بشبكة العالم دون أن تنفصل عن ذاتها؟ وكيف تستفيد من أدوات العصر دون أن تتحوّل هذه الأدوات إلى أسلحةٍ موجَّهةٍ ضدّ استقرار مجتمعها؟

لقد تبيّن لنا من خلال هذا البحث أنّ التهديدات الرقميّة للأمن المجتمعي الجزائري تتوزّع بين ما هو صريحٌ وواضحٌ كالجريمة الإلكترونيّة والقرصنة والاحتيال المالي والتجسّس وانتهاك الخصوصيّة، وبين ما هو خفيٌّ وتراكميٌّ كالإشاعات المغرضة، وحملات التأثير النفسي، والتطبيع مع قيمٍ دخيلة، واستهداف المنظومة الأسريّة والمعتقدات والثوابت الوطنيّة عبر منصّات التواصل الاجتماعي والفضائيّات الهابطة. وإذا كان الجانب التقني والتشريعي قابلاً للمعالجة بالقوانين والمراقبة والبنية التحتيّة، فإنّ الجانب البشري ـ أي الوعي الجمعي، والحسّ النقدي، والمناعة الثقافيّة ـ هو الأكثر تعقيداً والأطول زمناً في المعالجة.

إنّ ما يُميّز التحدّيات الرقميّة في الجزائر أنّها لا تأتي في صورة عدوٍّ مرئيّ، بل تتسلّل عبر الشاشات والتطبيقات التي بين أيدينا، وعبر «الإعجابات» و«المشاركات» التي نضغط عليها بلا وعي. إنّها حربٌ ناعمةٌ بلا طلقات، لكنّ أثرها في تمزيق النسيج الاجتماعي، وبثّ الفُرقة، وزعزعة الثقة في المؤسّسات، لا يقلّ خطورةً عن أيّ حربٍ تقليديّة، بل قد يفوقها ضرراً لأنّه يحدث في صمت.

**أوّلاً: النتائج النظريّة**

توصّلت الدراسة، على المستوى النظري والمفاهيمي الذي تناوله الفصل الأوّل، إلى جملةٍ من النتائج الجوهريّة، يمكن إجمالها فيما يأتي:

- لم يَعد مفهوم الأمن المجتمعي في صيغته المعاصرة مرادفاً للأمن المادّي أو أمن الدولة، بل توسّع ليشمل أبعاداً جديدةً كالهويّة والقيم والتماسك الاجتماعي والأمن الفكري، ممّا يستلزم تجديد أدوات التحليل والمواجهة.
- أعاد التحوّل الرقمي تشكيل علاقات السلطة والمعرفة والاجتماع، وأنشأ فضاءً موازياً للحياة العامّة تتشابك فيه الفرص والمخاطر، ويعصى ضبطه بالأدوات الكلاسيكيّة.
- تُقدّم مدرسة كوبنهاغن إطاراً تحليلياً مهماً لفهم «أمننة» القضايا المجتمعيّة، بينما يُكمّلها مفهوم الأمن الإنساني الصادر عن الأمم المتّحدة بتوسيع مرجعيّة الأمن لتشمل الفرد والجماعة، فيما تُقدّم نظريّة «مجتمع المخاطر» لأولريك بيك مفاتيحَ نظريّةً ضروريّةً لفهم طبيعة المخاطر المستحدثة في الفضاء الرقمي.
- ثمّة تكاملٌ ضروريٌّ بين هذه المقاربات الثلاث لمعالجة الإشكاليّات الرقميّة المعاصرة، إذ يُعالج كلٌّ منها زاويةً معيّنةً من الظاهرة لا تكفي وحدها لاستيعاب تعقيداتها.

**ثانياً: النتائج المتصلة بدراسة الحالة – الجزائر–**

أمّا على المستوى الميداني الذي عالجه الفصل الثاني، فقد كشفت الدراسة عن جملةٍ من النتائج المتّصلة بالحالة الجزائريّة:

### 1. على صعيد واقع التحوّل الرقمي

- بَلَغت الجزائر مستوياتٍ متقدّمةً في مؤشّرات الاستخدام الرقمي، إذ تجاوز عدد اشتراكات الهاتف النقّال 55.6 مليون اشتراك (117 % من السكّان)، ومستخدمي الإنترنت 37.8 مليون مستخدم (79.5 %)، ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي 27.5 مليون هويّة (57.7 %).
- احتلّت الجزائر المرتبة الثانية عربيّاً وأفريقيّاً في مؤشّر تنمية الحوكمة الإلكترونيّة لسنة 2024، وأرست استراتيجيّةً وطنيّةً شاملةً تحت مسمّى «الجزائر الرقميّة 2030»، تَستند إلى خمسة أركانٍ مترابطةٍ تشمل البنية التحتيّة والموارد البشريّة والبحث والتطوير والحوكمة الرقميّة والاقتصاد الرقمي.

- لا يزال نحو 9.74 مليون مواطن (20.5 % من السكّان) خارج نطاق التغطية الرقميّة، وتتركّز هذه الفجوة في المناطق الريفيّة والنائية، ممّا يُهدّد بإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعيّة في صيغتها الرقميّة.
- يَستلزم نجاح هذا التحوّل تكامل أدوار الفاعلين الثلاثة الرئيسيّين: الدولة بوصفها قائدةً استراتيجيّة، والمؤسّسات بوصفها مُنفِّذةً عمليّة، والمجتمع المدني بوصفه ضامناً للعدالة الرقميّة.

**2. على صعيد التهديدات الرقميّة**

- تتوزّع التهديدات الرقميّة للأمن المجتمعي في الجزائر على بُعدَين متكاملَين: بُعدٍ قيميٍّ وفكريٍّ يستهدف منظومة القيم والهويّة الوطنيّة (الأخبار الزائفة، وخطاب الكراهية، والاستقطاب الرقمي)، وبُعدٍ جُرميٍّ يطال الفرد والأسرة والمجتمع (الابتزاز الإلكتروني، والتشهير وانتهاك الخصوصيّة، والجرائم ضدّ الفئات الهشّة).
- تَعمل هذه التهديدات على تآكل الثقة بين المواطن والمؤسّسة، وتفكيك الروابط الاجتماعيّة، وتعريض الفئات الأشدّ ضعفاً (الأطفال والنساء وكبار السنّ وذوي الاحتياجات الخاصّة) لمخاطر متنوّعة.

**3. على صعيد آليّات المواجهة**

- بَنت الجزائر ترسانةً تشريعيّةً متكاملة، تَمتدّ من تعديل قانون العقوبات (04-08 سنة 2004 و06-23 سنة 2006)، مروراً بقانون الوقاية من الجرائم المعلوماتيّة (09-04 سنة 2009)، وقانون حماية المعطيات الشخصيّة (18-07 سنة 2018)، وصولاً إلى الاستراتيجيّة الوطنيّة للأمن السيبراني (2025-2029).
- أَنشأت الدولة منظومةً مؤسّساتيّةً متخصّصة، تشمل السلطة الوطنيّة لحماية المعطيات (PANPD)، والهيئة الوطنيّة للوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام، وسلطة ضبط السمعي البصري (ARAV)، والوكالة الوطنيّة للأمن السيبراني، فضلاً عن 58 فرقةً محلّيّةً متخصّصةً في مكافحة الجرائم الإلكترونيّة.
- تَتأسّس المنظومة المتكاملة للحماية على أربعة أركانٍ مترابطة: إطارٌ قانونيٌّ ومؤسّساتيٌّ متطوّر، وأجهزةٌ أمنيّةٌ ومؤسّساتُ ضبطٍ متخصّصة، وتربيةٌ رقميّةٌ تنطلق من الأسرة والمدرسة، ودعمٌ إعلاميٌّ ومجتمعيٌّ يكفل المشاركة المسؤولة.

- تَبقى فعّاليّة هذه المنظومة رهينةً بتجاوز جملةٍ من التحدّيات، أبرزها: ضعف التكامل بين الفاعلين، وبطء التطبيق الفعلي للنصوص القانونيّة، ومحدوديّة قياس الأداء، والفجوة الرقميّة بين المناطق الحضريّة والريفيّة.

**ثالثا: التوصيات**

بناءً على ما أَفضت إليه الدراسة من نتائج، يُمكن صياغة جملةٍ من التوصيات الموجَّهة إلى الفاعلين الرئيسيّين في منظومة الأمن المجتمعي الرقمي، وذلك على النحو الآتي:

**1. على المستوى التشريعي والمؤسّسي**

- تحيين الترسانة التشريعيّة لمواكبة المستجدّات التكنولوجيّة، لا سيّما ما يتّصل بالذكاء الاصطناعي والتزييف العميق (Deepfake) والعملات الرقميّة.
- تَفعيل أدوار السلطة الوطنيّة لحماية المعطيات (ANPDP) والوكالة الوطنيّة للأمن السيبراني، عبر تَعزيز مواردها البشريّة والتقنيّة، وضمان استقلاليّتها الوظيفيّة.
- تَوحيد جهود الأجهزة الأمنيّة ومؤسّسات الضبط في إطار استراتيجيّةٍ تنسيقيّةٍ تَضمن سرعة الاستجابة وفاعليّة التدخّل.
- تَسريع التطبيق الفعلي للاستراتيجيّة الوطنيّة لأمن الأنظمة المعلوماتيّة (2025-2029)، مع وضع آليّاتٍ واضحةٍ لتقييم نسبة الإنجاز.

**2. على المستوى التربوي والتعليمي**

- إدماج «التربية الرقميّة» و«المواطنة الإلكترونيّة» في المناهج التعليميّة الجزائريّة، بدءاً من المراحل الأولى من التعليم الأساسي.
- تَكوين الأساتذة على أساسيّات الأمن الرقمي، وتزويدهم بأدلّةٍ عمليّةٍ للتعامل مع حالات الابتزاز والتنمّر الإلكتروني.
- إنشاء «نوادي رقميّةٍ مدرسيّة» (sbulC latigiD) بإشراف تلاميذ متطوّعين، لتعميم الثقافة الوقائيّة بأسلوبٍ تشاركيٍّ بلغة الشباب.
- تَنظيم «أسابيع وطنيّةٍ للأمن الرقمي» بالشراكة بين وزارة التربية والمديريّة العامّة للأمن الوطني.

### 3. على مستوى الأسرة

- نَشر ثقافة «الرقابة الأبويّة الذكيّة» القائمة على الحوار والثقة، عوضاً عن الرقابة الزجريّة الصارمة التي تَستنفر المراهقين.
- تَوعية الأولياء بمخاطر التطبيقات الأكثر استخداماً (TikTok، Instagram، Telegram، WhatsApp)، وتزويدهم بأدوات الرقابة الأبويّة المتاحة.
- التشجيع على تَخصيص أوقاتٍ يوميّةٍ للحوار الأسري حول الاستخدام الرقمي، بَعيداً عن منطق المعاقبة والإدانة.

### 4. على مستوى الإعلام والمجتمع المدني

- تَخصيص برامج تلفزيونيّةٍ وإذاعيّةٍ متخصّصةٍ في الأمن الرقمي، بأسلوبٍ مبسَّطٍ يَستهدف مختلف الفئات.
- إنشاء مراصدَ للتحقّق من الأخبار داخل المؤسّسات الإعلاميّة الجزائريّة لمواجهة الشائعات والمعلومات المضلِّلة.
- دَعم منظمات المجتمع المدني التي تُوفّر خطوطاً ساخنةً ومرافقةً قانونيّةً وقانونيّةً لضحايا الجرائم الإلكترونيّة، وتَنظيم قوافل توعويّةٍ نحو المناطق الريفيّة.
- تَفعيل دور المؤثّرين الإيجابيّين في نشر رسائل التوعية الرقميّة بلغة الشباب.

### 5. على المستوى البحثي والأكاديمي

- الاستثمار في البحث العلمي المحلّي في مجالات الأمن السيبراني والأمن المجتمعي الرقمي، بإطلاق برامج بحثيّةٍ مموَّلةٍ وطنياً.
- تَأسيس مخابر بحثية متخصّصة في «الأمن المجتمعي الرقمي» يَجمع بين المقاربات القانونيّة والاجتماعيّة والتقنيّة في إطارٍ متعدّد التخصّصات.
- تَوفير قواعد بياناتٍ عموميّةٍ موثوقةٍ حول الجرائم الإلكترونيّة في الجزائر، تَخدم الباحثين وصنّاع القرار.

# قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع:**

**أوّلاً: المراجع العربية**

**1. الكتب**

**1.** ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م.

2. إبراهيم، خالد ممدوح. الجرائم المعلوماتية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009.

3. أمين، خديجة عرفة محمد. الأمن الإنساني: الأبعاد المفاهيمية والتطبيقات. القاهرة: المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، 2009.

4. بسيوني، عبد الحميد. نظم المعلومات الإدارية وتطبيقاتها في المؤسسات المعاصرة. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2018.

5. بن عنتر، عبد النور. الأمن في العلاقات الدولية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

6. الجابري، محمد عابد. مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

7. رحومة، علي محمد. علم الاجتماع الآلي: مقاربة في علم الاجتماع العربي للاتصال عبر الحاسوب. سلسلة عالم المعرفة 347. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2008.

8. الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح. بيروت: المكتبة العصرية، 1999.

9. الرزو، حسن مظفر. الفضاء المعلوماتي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

10. شريف، كمال. الإطار التشريعي لمكافحة الجرائم الإلكترونية في الجزائر. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2020.

11. صقر، نبيل. الجرائم الماسة بالأشخاص عبر الوسائط الإلكترونية. الجزائر: دار الهدى، 2019.

12. عبد الحميد، محمد. الاتصال والإعلام على شبكة الإنترنت. القاهرة: عالم الكتب، 2007.

13. علي، نبيل. الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي. سلسلة عالم المعرفة 265. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.

14. علي، نبيل، ونادية حجازي. الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة. سلسلة عالم المعرفة 318. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005.

15. الغذامي، عبد الله. الثقافة التلفزيونية: سقوط النخبة وبروز الشعبي. بيروت/الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.

16. الفيروزآبادي، مجد الدين. القاموس المحيط. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2005.

17. اللبان، شريف درويش. الصحافة الإلكترونية: دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع. القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 2011.

18. مظلوم، محمد جمال. الأمن المجتمعي العربي في عصر العولمة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2012.

**2. المقالات والدوريات**

**1**. ابن ريالة، وسراي. «الإشاعة الرقمية وأثرها على الثقة في المؤسسات الرسمية». مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية، 2020.

2. بلقاسم. «تحديات مكافحة الأخبار الزائفة في البيئة الرقمية الجزائرية». مجلة الدراسات القانونية والسياسية، 2023.

3. بن عيشة، حورية. «حماية الفئات الهشة من الجرائم الإلكترونية في التشريع الجزائري». مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2022.

4. بوعلام. «الحراك الشعبي والاستقطاب السياسي في الفضاء الرقمي الجزائري». مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021.

5. تومي. «الاستقطاب الرقمي وتآكل قيم الحوار والتسامح في المجتمع الجزائري». مجلة الدراسات الاجتماعية، 2022.

6. تومي. «التربية الرقمية في المؤسسات التعليمية الجزائرية: الواقع والآفاق». مجلة العلوم التربوية، 2024.

7. حناشي. «العوامل المغذية للاستقطاب الرقمي في الجزائر». مجلة الدراسات الإعلامية، 2024.

8. حناشي. «دور الأسرة في حماية الأبناء من المخاطر الرقمية في المجتمع الجزائري». مجلة الدراسات الاجتماعية، 2023.

9. خليفي. «خطاب الكراهية الرقمي وأثره على الوحدة الوطنية والقيم المجتمعية». مجلة الدراسات الاجتماعية، 2022.

10. رحموني. «التضليل الإعلامي الرقمي وأثره على المنظومة القيمية في الجزائر». مجلة الدراسات الإعلامية، 2020.

11. رمضان. «الأخبار الزائفة وانعكاساتها النفسية على المواطنين خلال جائحة كوفيد-19». مجلة علم النفس والدراسات التربوية، 2020.

12. زروقي. «خطاب الكراهية في مواقع التواصل الاجتماعي: المفهوم والأبعاد». مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2024.

13. شريط. «الأخبار الزائفة في الفضاء الرقمي وأثرها على الرأي العام والأمن المجتمعي». مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022.

14. العابد. «الآليات القانونية لمواجهة خطاب الكراهية الإلكتروني في الجزائر». مجلة القانون والمجتمع، 2021.

15. عبد الرحمن. «الإعلام والمجتمع المدني في تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي». مجلة الإعلام والاتصال، 2024.

16. عبد القادر. «الاستقطاب الرقمي وأثره على الرأي العام في الفضاء الافتراضي». مجلة الإعلام والاتصال، 2023.

17. قادري. «تحديات مواجهة الاستقطاب الرقمي في الجزائر». مجلة القانون والمجتمع، 2023.

18. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. «الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين التحول الرقمي والاستشراف الاستراتيجي: تحليل لأدائها في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية». المجلد 4، العدد 2 (2025): 856-876.

19. مرابط. «المواطنة الرقمية وأثرها على السلوك التعليمي: دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر بسكرة». مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2023.

**3. التقارير والوثائق الرسمية**

*أ . الوثائق التشريعية والقانونية الجزائرية*

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. الدستور الجزائري لسنة 2020.
2. الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06-22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، 2006.
3. الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-08 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 والقانون رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
4. القانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المعدل والمتمم لقانون العقوبات (مكافحة الاتجار بالأشخاص). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، 2009.
5. القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 16 أوت 2009.
6. القانون العضوي رقم 12-05 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، 2012.
7. القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والمصادقة الإلكترونيين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
8. المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 8 أكتوبر 2015 المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من جرائم تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
9. القانون رقم 18-06 المؤرخ في 2018 المتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

10. القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، 10 يونيو 2018.

11. المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 2020 المتضمن إنشاء النظام الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

12. المرسوم الرئاسي رقم 25-320 المتضمن إحداث النظام الوطني لحوكمة البيانات. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2025.

13. الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2025-2029). الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2025.

14. المرسوم التشريعي المنشئ لسلطة ضبط السمعي البصري (ARAV). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

***ب . تقارير المؤسسات الجزائرية***

**1.** سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). التقرير السنوي لسوق الاتصالات الإلكترونية في الجزائر لسنة 2025. الجزائر: ARPCE، 2025.

2. المديرية العامة للأمن الوطني. تقرير حول الهياكل المتخصصة في مكافحة الجريمة المعلوماتية. الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني، 2024.

3. المديرية العامة للأمن الوطني. تقرير حول التعاون الدولي في مكافحة الجريمة الإلكترونية. الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني، 2024.

4. المديرية العامة للأمن الوطني. الحملات التوعوية حول الأمن الرقمي. الجزائر: المديرية العامة للأمن الوطني، 2024.

5. المفوضية السامية للرقمنة. استراتيجية الجزائر الرقمية 2030: الإطار المرجعي للتحول الرقمي الوطني. الجزائر: رئاسة الجمهورية، 2024.

6. المفوضية السامية للرقمنة. تقرير حول إنجازات التحول الرقمي في الجزائر. الجزائر: المفوضية السامية للرقمنة، 2025.

7. المفوضية السامية للرقمنة. بيان صحفي حول خارطة طريق التحول الرقمي للفترة 2025–2026. الجزائر، 2025.

8. الوكالة الوطنية للأمن السيبراني. التقرير السنوي حول حالة الأمن السيبراني في الجزائر 2024. الجزائر: الوكالة الوطنية للأمن السيبراني، 2024.

***ج. تقارير المنظمات العربية والدولية***

**1**. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). تقرير الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. بيروت: الإسكوا، 2019.

2. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الفجوة الرقمية في المنطقة العربية وسبل ردمها. بيروت: الإسكوا، 2020.

3. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الثورة الصناعية الرابعة في المنطقة العربية: الفرص والتحديات. بيروت: الإسكوا، 2022.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية 1994: أبعاد جديدة للأمن البشري. نيويورك: مكتب تقرير التنمية البشرية، 1994.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية، 2003.

6. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. الحوكمة الرقمية والتنمية المستدامة في الدول العربية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2022.

7. المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (AICTO). تقرير حالة الأمن السيبراني في الدول العربية. تونس: AICTO، 2023.

8. هيئة الحكومة الرقمية (المملكة العربية السعودية). رؤية المملكة 2030: محور التحول الرقمي. الرياض: هيئة الحكومة الرقمية، 2023.

9. وزارة الشباب والثقافة (المملكة المغربية). تقرير حول الأخبار الزائفة واستهداف الذاكرة الجماعية. 2025.

10. شركة هواوي. بيانات صحفية حول التعاون مع الجزائر في مجالات الذكاء الاصطناعي والشركات الناشئة. الجزائر: شركة هواوي، 2025.

**4. المواقع الإلكترونية**

**1**. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. https://www.joradp.dz

2. السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (ANPDP). https://www.anpdp.dz

3. سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية (ARPCE). https://www.arpce.dz

4. مبادرة «50 في 5» العالمية لبناء البنية التحتية الرقمية العامة. https://50in5.net

5. المفوضية السامية للرقمنة. https://www.hcd.gov.dz

6. الوكالة الوطنية للأمن السيبراني (الجزائر).

## II. Foreign References

**1. Books**

1. Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998.

2. Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 7th ed., revised by Kenneth W. Thompson and W. David Clinton. New York: McGraw-Hill, 2006.

3. Wæver, Ole, Barry Buzan, Morten Kelstrup, and Pierre Lemaitre. Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe. London: Pinter Publishers, 1993.

4. Waltz, Kenneth N. Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley, 1979.

5. Wendt, Alexander. Social Theory of International Politics. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

**2. Journal Articles**

1. Walt, Stephen M. "The Renaissance of Security Studies." International Studies Quarterly 35, no. 2 (June 1991): 211–239.

**3. Reports**

1. United Nations Development Programme (UNDP). Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security. New York: Oxford University Press, 1994.

**4. Electronic Sources**

1. United Nations Development Programme (UNDP). https://www.undp.org

2. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (UN ESCWA). https://www.unescwa.org

3. Arab Information and Communication Technologies Organization (AICTO). https://www.aicto.org

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

**شكر وتقدير** .....أ

**إهـــداء**.....ب

**قائمة المختصرات** .....ت

**قائمة الجداول والأشكال** ..... ج

**مقدمة:** ..... 1

**خطّة الدراسة** ..... 7

الفصل الأول: ..... 1

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن المجتمعي في العصر الرقمي ..... 1

تمهيد: ..... 8

المبحث الأول: الأمن المجتمعي ـ المفهوم والتطوّر..... 9

المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي ..... 9

المطلب الثاني: تطوّر مفهوم الأمن المجتمعي.....14

المبحث الثاني: التحوّلات الرقميّة وأثرها في البنية المجتمعيّة .....18

المطلب الأول: مفهوم التحوّل الرقمي .....19

المطلب الثاني: انعكاسات التحوّلات الرقميّة على المجتمع .....24
المبحث الثالث: المقاربات النظريّة المفسِّرة للأمن المجتمعي الرقمي .....27
المطلب الأول: نظريّة الأمن المجتمعي (مدرسة كوبنهاغن) .....27
المطلب الثاني: مقاربة الأمن الإنساني.....32
خلاصة الفصل: .....37
**الفصل الثاني:**..... 4
**التحوّل الرقمي وتحدّيات الأمن المجتمعي في الجزائر** ..... 4
تمهيد: .....36
المبحث الأول: واقع التحوّل الرقمي في الجزائر .....37
المطلب الأول: تطوّر التحوّل الرقمي في الجزائر .....37
المطلب الثاني: الفاعلون في التحوّل الرقمي.....48
المبحث الثاني: التهديدات الرقمية للأمن المجتمعي في الجزائر .....53
المطلب الأول: التهديدات القيمية والفكرية .....54
المطلب الثاني: الجرائم الإلكترونية ذات البعد المجتمعي .....60
المبحث الثالث: آليات تعزيز الأمن المجتمعي الرقمي في الجزائر .....68
المطلب الأول: الآليات القانونيّة والمؤسّساتيّة .....68
المطلب الثاني: الآليات الوقائيّة والتوعويّة.....75
خاتمة الفصل.....82
**خـــــاتمة**.....12

قائمة المصادر والمراجع .....20

فهرس المحتويات .....22

الملخص: .....112

**Abstract**: .....112

**الملخص:**

تتناول هذه الدراسة الأمنَ المجتمعيَّ في ظلّ التحدّيات الرقميّة في الجزائر، باعتباره قضيّةً مجتمعيّةً متعدّدةَ الأبعاد لا قضيّةً تقنيّةً صِرفة. ومن خلال مقاربةٍ تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة والمنهج القانوني، تُحلّل الدراسة في فصلَين الإطارَ النظريَّ للأمن المجتمعي في العصر الرقمي (مدرسة كوبنهاغن، والأمن الإنساني، ومجتمع المخاطر)، ثمّ الحالة الجزائريّة من حيث واقع التحوّل الرقمي وأبرز التهديدات الرقميّة (كالأخبار الزائفة، وخطاب الكراهية، والابتزاز الإلكتروني)، وآليّات المواجهة. وتَخلص الدراسة، في ضوء تَعرّض الجزائر لأكثر من 70 مليون هجومٍ إلكترونيّ سنة 2024، إلى ضرورة اعتماد منظومةٍ متكاملةٍ للحماية ترتكز على أربعة أركانٍ مترابطة: الإطار القانوني والمؤسّساتي، والأجهزة الأمنيّة، والتربية الرقميّة الأسريّة والمدرسيّة، ودعم الإعلام والمجتمع المدني.

**الكلمات المفتاحيّة:** الأمن المجتمعي، التحدّيات الرقميّة، الجزائر، الجرائم الإلكترونيّة، التحوّل الرقمي، الأمن السيبراني، مدرسة كوبنهاغن، الأمن الإنساني، مجتمع المخاطر.

## Abstract:

This study examines societal security in the face of digital challenges in Algeria, viewing it as a multi-dimensional societal issue rather than a purely technical one. Combining descriptive-analytical, case study, and legal approaches, the thesis is structured in two chapters: the first establishes the theoretical framework of societal security in the digital age (Copenhagen School, Human Security, Risk Society), while the second analyses the Algerian case across three dimensions: the reality of digital transformation, the major digital threats (fake news, hate speech, cyber-extortion), and the response mechanisms. In light of Algeria's exposure to over 70 million cyber-attacks in 2024 alone, the study concludes that an integrated protection system is required, based on four interlinked pillars: the legal and institutional framework, security agencies, family and school digital education, and media and civil society support.

**Keywords:** Societal Security, Digital Challenges, Algeria, Cybercrime, Digital Transformation, Cybersecurity, Copenhagen School, Human Security, Risk Society.